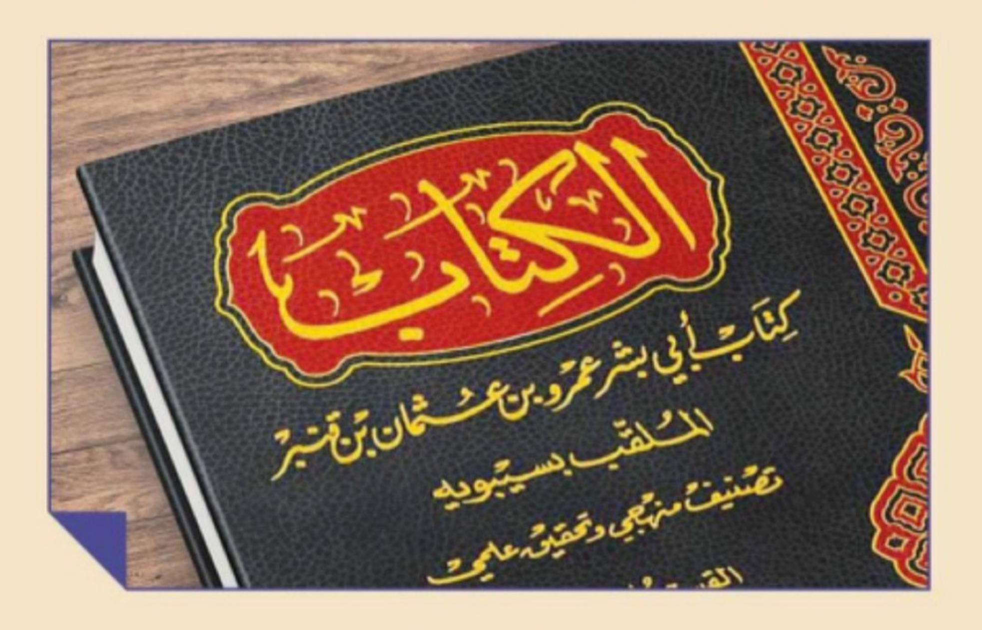


النشر الرقمي باعتماد المعهد | **السلسلة المحكمة (٢٩)**

مختصر كتاب سيبويه

(على وفق تحقيق البكّاء)

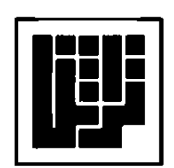
القسم الثاني: الصرف



أ.د المتمرس/ محمد كاظم البكّاء
أستاذ النحو والصرف
جامعة الكوفة - العراق

أ.د/ عبد الفتاح محمد حبيب
أستاذ النحو والصرف
جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

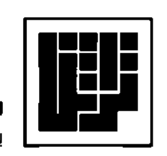




السلسلة المُحَكَّمة

(٢٩)

شعبان ١٤٤١هـ / إبريل ٢٠٢٠م
السنة الثالثة
السلسلة المحكمة (٢٩)



النشر الرقمي
باعتماد المعهد

مكتبةٌ تراثية تبتغيًا الدخولَ بالتراث إلى العالم الرقمي دخولًا يحافظُ على هيبته وتقاليد نشره، كما تبتغيا ترسيخَ هذا الدخولِ بتقديم نماذج لكبار المحققين من جهة، وتشجيع الشُّداة بمراجعة أعمالهم علميًّا ومنهجيًّا وإخراجها بلَبُوسٍ لائقٍ من جهة أخرى.



السلسلة المحكمة

(٢٩)

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

أبواب الكتاب في النحو والصرف

القسم الثاني: الصرف

أ.د. المتمرس/ محمد كاظم البكَّاء

أستاذ النحو والصرف

جامعة الكوفة - العراق

أ.د/ عبد الفتاح محمد حبيب

أستاذ النحو والصرف

جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

القاهرة ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

- **المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية.**

مختصر كتاب سيبويه، اختصره: أ.د. محمد كاظم البكاء، أ.د. عبدالفتاح حبيب، قدَّم له: أ.د. فيصل الحفيان - ط. ١. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م. المكتبة الرقمية، السلسلة المُحَكَّمة (٢٩).

- **معهد المخطوطات العربية** Institute of Arabic Manuscripts

٢١ ش المدينة المنورة - المهندسين، القاهرة.
ص.ب ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج.م.ع.
هاتف ٣٧٦١٦٤٠٢ - ٣٧٦١٦٤٠٣ - ٣٧٦١٦٤٠٥ (٢٠٢+)
فاكس ٣٧٦١٦٤٠١ (٢٠٢+)
البريد الإلكتروني: info@malecso.org
الموقع على الإنترنت: www.malecso.org

طبعة أولى رقمية
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م

تقديم

مختصر كتاب سيبويه

(مقارَبة جديدة لنصٍّ عالمي)

الحمد لله الذي أعلىٰ شأن العربية باختيارها لتكون لغة (قرآنه).

والحمد لله الذي حفظ العربية بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾.

والحمد لله الذي سخَّر للعربية خَلْقه من العرب وغير العرب، فألَّفوا في فقهها وفي أصواتها وفي نحوها وفي صرفها، فكان أول ما وصل إلينا (الكتاب) كتابًا، علا قدره، حتىٰ نُعت بأنه (قرآن النحو).

والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد؛ جرَت العربية علىٰ لسانه، كما لم تجر علىٰ لسان.

وبعد، فهذا مختصرٌ لكتاب سيبويه، لكن ليس أيّ (كتاب) أقصد أنه مُرْتَهَنٌ بتلك الطبعة التي صدرت مؤخَّرًا، وهي طبعةٌ ذات خصوصية؛ ذلك أنها مغايرةٌ لجميع الطبعات السابقة منذ ديرنبورغ الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر، حتىٰ هارون في القرن العشرين، وربما غيرهما. وما مغايرتُها إلا لأنها تنهج نهجًا خاصًّا، في أنها تُضيف إلى المقاربة التحقيقية التقليدية التصنيفَ المنهجيَّ لمادة النص؛ تجزئتها في قسمين، ثم تصنيفَ أبوابها داخلَ كل قسم ثانيًا، ثم جَعْلَ كل قسم في أجزاء ثالثًا، وتحت كل جزء موضوعاتُه رابعًا. وما كان الأمرُ مجردَ قِشرة خارجية، بل إنه استبطانٌ لروح النص والفلسفة التي صدر عنها صاحبه، أدّىٰ مَنْ نهد إليها ونهض بها (د. محمد كاظم البكّاء) طولُ معايشةٍ ومفاتشةٍ وتبتُّلٍ في محرابِ ذلك النصِّ العظيم الذي يُقْرَن بكتاب بطليموس في الفَلَك، وكتاب أرسطوطاليس في المنطق، أو هما يُقْرَنان به، سِيَّان.

إن القيمة الحقيقية لهذه الطبعة التي نقدِّم مختصرها؛ إنما تَكْمُن في ذلك البارق الذي لمع في ذهن (البكَّاء)، فأوكل عليه بيدَي المحبة للنص، وتعهَّده بالرعاية والعناية والمتابعة أكثرَ من عقدين من الزمان، حتىٰ أثمر كشفًا لأستار من الحُجُب التي ضلَّلت العلماء في الماضي قرونًا طويلة، والتبست علىٰ الباحثين في الحاضر، فظنُّوا، بل اتَّهموا صاحبَ (الكتاب) علىٰ الرغم من إعجابهم وتقديرهم له بأنه أقامه علىٰ غير منهج؛ إذ هو خِلْوٌ من ناظم يسلك مادته في عِقْدٍ، وغرَّهم وأغراهم أنه - في ما رأوا - بلا خطبة (مقدمة) وبلا خاتمة!

رأىٰ (البكَّاء) وقرَّ في نفسه أن (الكتاب) منهجٌ قبل أن يكون مادة علمية؛ كل حبَّة من حبات عِقْده في موضعها الذي لو اختلف، شاهَ العِقْد كلُّه، ثم إنه منهجٌ يجمع إلىٰ إحكامه الداخلي وترابطه العضوي، ميزةَ الإحاطة بأساليب العربية، حتىٰ إنه لم يغادر منها أسلوبًا أو كاد، فاجتمع له وفيه رُكْنا العلم: منهجُه ومادَّتُهُ.

معذرةً إليكَ أيها القارئ، فقد كنتُ أبغي الحديث عن المختصر، أَقْصُره عليه، بيدَ أني لم أستطع أنْ أمسكَ بعنان القلم، فانطلق لا يلوي يحملني إلىٰ (الأصل) ليس مطلقًا بل في واحد بعينه من تجلِّياته؛ وذلك لأمرين:

أوَّلهما: وشيجةٌ تجعل العناق بين المختصر والأصل لازمًا لا فِكاك منه؛ إذ المختصرُ ابنٌ شرعيٌّ لذلك التجلِّي.

وآخِرهما لا أعرف - في حدود معرفتي غير القاطعة - أحدًا، لا في تراثنا ولا في العصر الحديث اختصر كتاب سيبويه، ولا ندري - علىٰ وجه اليقين - ما هو السبب، أو ما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟ تُرىٰ، هل هي الهيبة التي يتمتَّع بها هذا النصُّ المؤسِّس في حقل من أهم الحقول المعرفية (علم العربية)؟ أم هو منهجه (أو لا منهجه عند بعضهم) الذي قد يستعصي علىٰ الاختصار؟ أم هو لغته العلمية المبكِّرة، فمصطلحات العلم كانت في بِداءتها، ولعل من عزموا علىٰ الإقدام علىٰ هذه الخطوة الجريئة قد فكَّروا في جَدْوَىٰ الاختصار.

وثَمَّ ما هو أهم وأبعدُ على من جاء بعدُ، فاللغةُ الاصطلاحية للعلم؛ علمِ النحو والعربية لم تتأخَّر كثيرًا حتى تبدَّلتْ كُلِّيًّا، ولم تلبث اللغة الجديدة أنْ ذاعَتْ وطغَتْ طغيانًا فما عاد للغة القديمة حضور. وليس ذلك الذيوع والطغيان بِدْعًا، فلغةُ العلم؛ أيِّ عِلْم، تحكمُها خصائصُ البدايات، سواء في مفهوماتها وحدودها، أو في صياغاتها وتراكيبها، ثم يُنْضِجها اللاحقون، ويعيدون بناءها من جديد بتأثيرِ تَعاوُرِ النظر وتطوُّرِ العلم وقوانين الحياة المعرفية التي لا تعرف السكون، وإلا فقدت الروح.

هي أسئلة وافتراضات، ليس الغرضُ الإجابةَ عنها، أو التحقُّقَ من صِدْقها في سياق هذا التقديم.

بالمقابل عرفنا غيرَ مؤلِّف شَرَح الكتاب (السيرافي والرماني وغيرهما)، أو علَّق عليه (الفارسي وغيره) أو قاربَه مقاربةً قد تكون ذات طابع تحريري أو تنقيحي (ابن خروف) أو شَرَح شواهده (السيرافي أيضًا) هذا في التراث القديم، وهو يَصْدُق على المنجز الحديث. ولا شك أنَّه مع الشرح والتعليق والتحرير والتنقيح، ليس ثمة ما يدعو إلى إثارة افتراضات كالسابقة، فنصٌّ مثل سيبويه بظروفه التاريخية وبِنيته المنهجية والعلمية، من البَدهي، أن يكون محلًّا لذلك، ومقصِدًا له.

ها نحن الآن مع (مختصر كتاب سيبويه) للدكتور محمد كاظم البكَّاء (العراق) والدكتور عبد الفتاح حبيب (مصر)، فقد نهد هذان الأستاذان الفاضلان لهذه المهمة الثقيلة على وفْق الرؤية التي كان رسمها البكَّاء - على ما أسلفنا-. وأحسب أنَّ الرؤية والعمل، كليهما كانا أشبه بـ(مغامرة) علمية نحن على وعي أنَّ من المبكِّر الحكم عليها بصورة نهائية وتقييمها تقييمًا حاسمًا؛ ذلك أن (الطبعة البكائية) لا تزال حدثًا جديدًا يحتاج إلى تراكم نظر علمي، و(المختصر) الذي بُني عليها نخطُّ الآن شهادة ميلاده. وعلى أيِّ حال فإن الذي لا شكَّ فيه أن الذي نتحدث عنه كان له الفضل في حَراك علمي مقدَّر يشهده الدرس النحوي عامة، والدرس (الكِتابي) خاصة.

نختم بما بدأنا به: اللَّهُمَّ لك الحمد على نعمة العربية، التي قال أحدهم (هو أبو علي الفارسي) وهو نحوي ولغوي عظيم: «لأن أُشتم بالعربية أحبُّ إلَيَّ من أن أُمدح بغيرها».

والله تعالى من وراء القصد دائمًا

وخَطَّهُ:

د. فيصل الحفيان

القاهرة في: ٢٩ من ربيع ثان ١٤٤٢هـ
١٤ من ديسمبر ٢٠٢٠م

مقدمة المختصر

لا شكَّ أنَّ كتاب سيبويه يمثّل الفكر النحوي للرعيل الأوَّل من النحاة العرب؛ إذ وضع بابه الأوَّل واصطلح على اسمه الإمام علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم استمر قرنين تتوالى أبوابه إلى زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي تلقّاه من شيوخه، وعهد به إلى تلميذه سيبويه (١٨٥هـ)، واستمرّ إلى زمن أبي بكر بن السرَّاج (٣١٦هـ) الذي أخذ مسائل من سيبويه ورتبها ترتيبًا منهجيًا آخر في كتابه (الأصول في النحو) وقد شاع كتابه في دراسة النحو إلى زماننا متمثِّلًا في شروح ابن عقيل لألفية ابن مالك؛ فأثر ذلك في حجب كتاب سيبويه، وهو الذي لا ينافسه كتاب آخر، حتى قيل: من أراد أن يؤلف كتابًا مثل كتاب سيبويه فليستحِ، وقد رأينا أن نستأنف الدراسة والتدريس على وفق منهجه، فمن المعلوم أنَّه كتاب واسع في مادته وقد استوفى أبواب النحو بترتيب منطقي، ولذلك قرّرت اللجنة اعتماد منهجه لا مادته الغزيرة لاختصار مؤلف الأستاذ الدكتور محمد كاظم البكَّاء (كتاب سيبويه - تصنيف موضوعي وشرح وتحقيق علمي).

و(الكتاب) باختصار يبنى على أنَّ للكلام العربي أنواعًا من الإسناد هي: (المركَّب الفعلي: فعل + اسم) ويمثِّل أبواب الإسناد في الجملة الفعلية، و(مركَّب اسمي) يمثِّل أبواب الإسناد في الجملة الاسمية (اسم + فعل / اسم) والمركَّب الإضافي (مضاف + مضاف إليه) والمركَّب الإتباعي (المتبوع + التابع كالمنعوت والنعت)، أمَّا الإسناد الثالث فهو (المركَّب الذي بمنزلة الفعل: أداة + اسم، نحو: يا محمد)، فالكلام العربي عبارات أو مركَّبات ذات أنماط نحوية، ولكلّ نمط أسلوبه وشكله. وإنَّ علينا أن نتعلم هذه الأنماط أو الأساليب اللغوية.

ومن المناسب أن نوضح بمزيد من البيان الكلام على خصائص منهج سيبويه في دراسة النحو العربي، فهو منهج يعنى بتحليل الكلام من حيث أداؤه، فلا يعنى بالمصطلحات، فيجمع الأساليب المختلفة (المرفوعات تضم المبتدأ والخبر والفاعل

ونائب الفاعل وغيرها) وإنما نهجه أن يوضح أساليب الكلام وأنماطه أسلوبًا أسلوبًا، فهو مركَّبات أو أنماط لغوية متعددة فعلية أو اسمية وغيرهما، قد بذل سيبويه جهدًا لغرض تصنيف هذه الأنماط وتأديتها مضبوطة بالشكل على وفق الأغراض التي يقصدها المتكلم من كلامه. إنَّ منهج سيبويه لا يعنيه أنَّ (كان الله غفورًا) فيه (كان) ناقصة، إنما يعنى في كون المرفوع هو المنصوب، فالله تعالى هو الغفور، والغفور هو الله تعالى (هو هو)، في حين قولك: (خلق اللهُ الناسَ)، فيه المرفوع (الله) غير المنصوب (الناس): (ليس هو)، وقوله تعالى على لسان ضيوف إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلاَماً﴾، وردّه عليهم ﴿قَالَ سَلاَمٌ﴾. أسلوبان ونمطان مختلفان من الكلام، قصد فيه ضيوف إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّهم قدموا إليه ليلقوا عليه سلاما (نسلّم سلامًا) جملة فعلية، فردّ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ عليهم أنَّ أمري أو تحيتي أو (رسالتي السلامُ) فكلامه جملة اسمية، هكذا ينبغي أن يُفهم منهج سيبويه في دراسة النحو والصرف.

وسيجد القارئ الكريم بإذن الله تعالى سلسلة الكتب المنهجية للدراسة الأكاديمية تضم جميع (أبواب النحو) وقد اختصرها الأستاذ المتمرس الدكتور محمد كاظم البكّاء على وَفْق هذه المركَّبات الثلاثة إضافة إلى دراسة أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر المنوَّن التام (المضمر، الاسم الناقص كالمصدر المؤول، والممنوع من الصرف، والأسماء في باب الحكاية)، ثم يتبعها بمنهج سيبويه في دراسة (أبواب الصرف)، وقد قام باختصارها في قسم مستقل الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحبيب، وأبواب الصرف تتناول الكلمة في ثلاثة أحوال: (ما يعرض للكلمة من تثنية وجمع وتصغير وغيره، وكيفية أدائها في الوقف والإمالة وغيرها، وعدة الكلمة في الأصل والزيادة)، ويجري ذلك كله بتصرف في مادة (الكتاب) حذفًا وإضافة محافظين على منهج الكتاب ومعظم مادته، وقد كان معظم الحذف الذي أجريناه في الأمثلة، فقد استوفى سيبويه في الكتاب شواهد وأمثلة كثيرة، وفي حالة الإضافة توضع الزيادة بين معقوفين []، وكذلك كانت زيادة المحقِّق في

الأصل، مراعين مستوى الطلبة والباحثين في حقل النحو والصرف، آملين من التدريسيين الأفاضل الاستعانة بـ(الكتاب) نفسه.

ولغرض إتمام الفائدة من هذا المختصر ينبغي معرفة منهج سيبويه في كلّ جزء من أجزائه بتدبر (الفهارس) وعنواناتها الرئيسة في كلّ جزء منه قبل قراءة الأبواب بابًا بابًا؛ لأنَّ قراءة الفهارس تكوّن للقارئ تصوّرًا واضحًا عن منهج سيبويه، وفي هذه المناسبة ندعو جميع القرّاء الكرام موافاتنا بتساؤلاتهم وملاحظاتهم القيمة.

ونحن في هذا العمل نسعى إلى خدمة لغة القرآن الكريم باعتماد (الكتاب) الذي تخرَّج فيه أئمة النحو وعلماء العربية، ثم غاب عن الدراسة قرونًا طويلة؛ فظهر العجز في دراسته وفهمه، وحلّت محلّه الكتب الدراسية التي أثبتت التجربة عدم جَدْواها في ترسيخ قواعد اللغة العربية، آملين أن تشيع دراسته في الأوساط الجامعية والعلمية، فلا يصلح هذا الأمر إلا بما صلح به أوَّله، ومن الله تعالى التسديد والتوفيق.

المؤلّفان

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

القسم الثاني

الصرف

الجزء الأوَّل

ما يعرض للفظ

أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب

الفهرست العام للجزء الأوَّل

○ **النوع الخامس: أبواب الأسماء المركَّبة:**

الباب الأول: المركَّب المزجي.

الباب الثاني: المركَّب الإضافي.

الباب الثالث: المركَّب على الحكاية.

○ **النوع السادس: ما لا يجري على نظيره:**

الباب الأول: ما يجري على واحده، وهو جمع التكسير.

الباب الثاني: ما يبني على فعّال وفاعل في الإضافة.

الباب الثالث: ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث.

● **أبواب التثنية والجمع:**

○ **النوع الأول: أبواب تثنية المنقوص وجمعه:**

الباب الأول: تثنية ما كان منقوصا على ثلاثة أحرف وجمعه.

الباب الثاني: تثنية ما كان منقوصًا على أربعة أحرف وجمعه.

الباب الثالث: جمع المنقوص جمعًا سالمًا.

○ **النوع الثاني: تثنية الممدود وجمعه.**

○ **النوع الثالث: جمع أسماء الرجال أو النساء:**

الباب الأول: جمع الاسم الذي في آخره تاء التأنيث.

الباب الثاني: جمع المركَّب الإضافي.

○ **النوع الرابع: أبواب ما يتغير بالإضافة إلى ياء المتكلم:**

الباب الأول: ما يتغير بالتسمية، وما لا يتغير لتسميته بغيرها.

الباب الثاني: التغيّر في المقصور بالإضافة.

● **التصغير:**

أمثلة التصغير.

○ **النوع الأول: تصغير ما كان على خمسة أحرف فنازلًا:**

الباب الأول: تصغير ما كان على خمسة أحرف.

الباب الثاني: تصغير الرباعي المضاعف.

الباب الثالث: تصغير ما كان على أربعة بزيادة أَلِف.

الباب الرابع: تصغير الثلاثي بزيادة أَلِف التأنيث بعد أَلِف.

الباب الخامس: تصغير ما كان على ستة بزيادتين.

○ **النوع الثاني: ما يصغَّر على جمع التكسير:**

الباب الأول: ما يصغر على جمع التكسير في القياس.

الباب الثاني: ما يصغر على جمع التكسير مع الحذف.

○ **النوع الثالث: تصغير المزيد بحذف أو تثبيت:**

الباب الأول: تصغير الثلاثي بالحذف مما أوله همزة وصل.

الباب الثاني: التصغير بالحذف من المزيد الثلاثي بحرفين.

الباب الثالث: التصغير بإثبات الزيادة للثلاثي المزيد.

الباب الرابع: التصغير بالحذف من الرباعي المزيد.

الباب الخامس: التصغير بالحذف من المزيد الرباعي أو له وصل.

الباب السادس: التصغير بالحذف من الخماسي.

○ **النوع الرابع: التصغير بالرد إلى الأصل:**

الباب الأول: التصغير بالرد إلى الأصل في الثنائي.

الباب الثاني: التصغير بالرد إلى الأصل في ما كانت فيه تاء التأنيث.

الباب الثالث: استدراك بعدم رد المحذوف في التصغير.

○ **النوع الخامس: تصغير ما فيه إعلال بالبدل أو القلب:**

الباب الأول: تصغير ما كان فيه بدل يردَ إلى أصله.

الباب الثاني: تصغير ما كانت فيه الأَلِف بدلًا من عينه.

الباب الثالث: تصغير ما تثبت عينه المبدلة.

الباب الرابع: تصغير ما فيه قلب.

الباب الخامس: تصغير ما كانت عينه واوًا.

الباب السادس: تصغير ما كانت لامه واوًا أوياءً.

○ **النوع السادس: تصغير المركَّب.**

○ **النوع السابع: تصغير المرخَّم.**

○ **النوع الثامن: ما يستغني بتصغيره عن تكبيره.**

○ **النوع التاسع: ما يُصَغَّر للدلالة على دنوه من الشيء.**

○ **النوع العاشر: ما يُصَغَّر على وَفْق قواعد خاصة:**

الباب الأول: تصغير ما كان ثانيه ياء.

الباب الثاني: تصغير المؤنث.

الباب الثالث: ما يُصغر على لفظ آخر.

الباب الرابع: تصغير الأسماء المبهمة.

الباب الخامس: تصغير جموع التكسير.

- أبنية جموع القلة للتكسير.

الباب السادس: تصغير ما جمع على غير واحده.

الباب السابع: تصغير ما يدل على الجمع.

● **حروف الإضافة: (القَسَم):**

الباب الأول: حروف القَسَم.

الباب الثاني: معنى القَسَم وإعرابه.

● **أحكام التنوين:**

الباب الأول: حذف التنوين.

الباب الثاني: ثبوت التنوين.

● **أحكام التوكيد بالنون الثقيلة والخفيفة:**

الباب الأول: مواضع النون الثقيلة والخفيفة.

الباب الثاني: أحوال الأفعال قبل النون الثقيلة.

الباب الثالث: الوقف عند النون الخفيفة والثقيلة.

الباب الرابع: أحوال فعل الاثنين وجمع النساء في التوكيد.

الباب الخامس: توكيد الأفعال المعتلة بالنون الثقيلة والخفيفة.

الباب السادس: ما لا تجوز فيه النون الثقيلة ولا الخفيفة.

- **ما يطرأ على الفعل المضاعف من تغيير في حال إسناده:**

الباب الأول: تغيير آخر الفعل المضاعف.

الباب الثاني: تحريك آخر الفعل المضاعف.

- **المقصور والممدود:**

باب المقصور والممدود.

- **الهمز:**

هذا باب الهمز.

- **أبواب العدد وتمييزه:**

الباب الأول: تمييز العدد من ٣ إلى ١٩.

الباب الثاني: ما كان بناؤه على (فاعل) من الأعداد.

الباب الثالث: تمييز الأعداد الذي يقع على المؤنث والمذكر.

- **جمع التكسير:**

الباب الأول: تكسير الجمع.

الباب الثاني: الجنس.

الباب الثالث: تكسير ما كان على ثلاثة من المعتل.

أولا- (بنات الواو).

ثانيا- (بنات الياء).

الباب الرابع: تكسير ما كان على ثلاثة من المعتلّ على لفظه.

الباب الخامس: ما كان تكسيره ومفرده على بناء واحد.

الباب السادس: تكسير ما كان على حرفين.

الباب السابع: تكسير ما كان على أربعة أحرف.

الباب الثامن: ما يجمع على صيغة جمع المؤنث السالم.

الباب التاسع: ما كان جمعه علىٰ غير بناء مفرده.

الباب العاشر: جمع ما كان خامسه أَلِف التأنيث أو أَلِفا التأنيث.

الباب الحادي عشر: جمع الجمع.

الباب الثاني عشر: ما كان مُعَرَّبًا علىٰ أربعة.

الباب الثالث عشر: تسوية اللفظ في المثنىٰ والجمع.

الباب الرابع عشر: ما دل علىٰ الجمع ولفظه من لفظ واحد.

الباب الخامس عشر: جمع الصفة مما كان علىٰ ثلاثة.

الباب السادس عشر: جمع الصفة مما كان علىٰ أربعة.

● **بناء الأفعال ومصادرها وما يشتق منها:**

○ **النوع الأول: بناء الأفعال الثلاثية المجردة ومصادرها:**

الباب الأول: بناء الأفعال المتعدية ومصادرها.

الباب الثاني: ما جاء من الأدواء علىٰ مثال واحد لتقارب المعاني.

الباب الثالث: بناء فعلان في الخلو والامتلاء، وما يجرىٰ مجراه.

الباب الرابع: ما يبنىٰ علىٰ أفعل من الألوان وما يجرىٰ مجراها.

الباب الخامس: ما يبنىٰ من الخصال.

الباب السادس: أبواب الفعل الثلاثي.

الباب السابع: ما فيه أَلِف التأنيث من المصادر.

الباب الثامن: ما جاء من المصادر علىٰ فَعول وغيره.

الباب التاسع: مصادر الهيئة والمرة.

- مصادر الهيئة.
- مصادر المرَّة.

الباب العاشر: مصادر بنات الياء والواو في موضع اللَّام.

الباب الحادي عشر: مصادر بنات الياء والواو في موضع العين.

○ **النوع الثالث: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والآلة والأسماء والمصادر وأفعال التعجب:**

أولًا: أبواب المشتقات:

الباب الأول: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء من الثلاثي الصحيح.

الباب الثاني: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء من الثلاثي المعتل مما الياء فيه لام الفعل.

الباب الثالث: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء من الثلاثي المعتل مما الواو فيه فاء الفعل.

الباب الرابع: اشتقاق ما يدل على كثرته في المكان.

الباب الخامس: اشتقاق اسم الآلة والمكان والمصدر.

الباب السادس: اشتقاق صيغ المكان والمصدر مما جاوز الثلاثة.

ثانيًا: أبواب فعل التعجب:

الباب الأول: صيغة ما أفعله وأفعل به للتعجب.

الباب الثاني: صيغة هو أفعل منه للتعجب.

الباب الثالث: معاني صيغة ما أفعله.

الباب الرابع: صيغة ما أفعله وليس لها فعل.

*

مقدِّمة المحقِّق

(أبواب ما يعرض للفظ)

أ.د. محمد كاظم البكَّاء

الحمد لله تعالى الذي أتاح لنا الفرصة لدراسة منهج كتاب سيبويه في مرحلة الدكتوراه، فاتضح تخطيطه الداخلي وبيان ترتيب أبوابه، وأنَّه في منهج منطقي سليم ابتدأ بمقدمة في أنواع الكلم ومجاريه، وأبواب الإسناد وأحواله، ثم توالت الأبواب في تصنيف دقيق على وجه لو قدم ثان على أوَّل منها لاختل نظامه واضطرب منهجه، وقد استوعب أساليب العرب عامة. والذي انتهينا إليه أنَّ أبواب (الكتاب) على الوجه الآتي:

أوَّلًا - القسم الأوَّل (أبواب المقدمة النحو):

الجزء الأوَّل: مقدمة في أبواب الكلم والكلام - أبواب إسناد الفعل.

الجزء الثاني: أبواب إسناد الاسم.

الجزء الثالث: أبواب الإسناد الذي بمنزلة الفعل: (الحروف الخمسة ، كم، النداء، النفي بلا، الاستثناء).

الجزء الرابع: أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنون: (الضمائر ، الاسم الناقص، ما لا ينصرف ، الأسماء في باب الحكاية).

ثانيًا- القسم الثاني (أبواب الصرف والأصوات):

جعل سيبويه دراسة الصرف والأصوات في آخر (الكتاب)، والأصل أنَّ النحو الذي يعني بدراسة التركيب ينبغي أن يستند إلى دراسة اللفظ في تأليفه الصرفي والصوتي، وقد أوضح ابن يعيش هذا المنهاج في شرحه للمفصل وهو يتكلّم على شرح القسم الرابع منه الذي سمّاه الزمخشري (المشترك) قال: (هذا القسم الرابع آخر أقسام

الكتاب وهو أعلاها وأشرفها؛ إذ كان مشتملًا على نكت هذا العلم وتصريفه وأكثر الناس يضعف عن الإحاطة به لغموضه والمنفعة به عامة).

وهذا يعني أنَّ دراسة هذا الجانب الذي يتعلق باللفظ لا تخلو من صعوبة تستوجب التأخير، فيبدأ بالنحو عادة.

أمَّا بداية أبواب (علم الصرف والأصوات) الذي استقل بنفسه في ما بعد فلم تتضح للباحثين، فقد شاع أنَّ أبواب الصرف في الكتاب تبدأ بـ (أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف). وقد أدخل عليهم هذه الشبهة تجزئة الكتاب جزئين في طبعتي باريس وبولاق التي تقيد بها المحقِّق عبد السلام محمد هارون وإنْ استمر في إصدار تحقيقه في أربعة أجزاء، ولكنّ الذي اتضح لنا أنَّ (أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف) التي بلغت واحدا وثلاثين بابًا، و(باب الحكاية) هي مما يقابل الاسم المظهر الذي يقع في أربعة أنواع هي: المضمر، والاسم الناقص، وما لا ينصرف، والأسماء التي لا تغير عن حالها في الكلام (الحكاية)، وهي جميعا من أبواب النحو. ولا ريب أنَّ عزل (ما لا ينصرف) و(الحكاية) عن أنواع ما يقابل الاسم المظهر التام يؤدي إلى الإخلال في منهج النحو وتخطيطه في الكتاب.

وقد أوضحت أستاذتنا الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) أنَّ بداية أبواب علم الصرف هو (النسب) بقولها: «وأوَّل ما يطالعنا في الجزء الثاني من الكتاب حديث عن (النسب) أو (الإضافة)»، وهي بذلك توشر البداية الصحيحة لأبواب الصرف في الكتاب، فـ (النسب) هو الموضوع الأوَّل من موضوعات الصرف. فبعد أن أتمّ سيبويه الكلام على (أبواب المقدمة والنحو) الذي عالج فيه أحكام الإسناد في الكلام شرع في دراسة اللفظ نفسه في (أبواب الصرف والأصوات)، وهي أبواب عالجت موضوعات الصرف وقد داخلها الكلام على الأصوات، وقد اتضح لنا بعد جهد جهيد أنَّها تقع في الأقسام الآتية التي سميناها:

الجزء الأوَّل: أبواب ما يعرض للفظ.

الجزء الثاني: أبواب تأدية اللفظ.

الجزء الثالث: أبواب بنية اللفظ.

ولو وازنا هذا الذي اختطه سيبويه لكتابه في (أبواب الصرف والأصوات) بما لدى النحويين لما وجدنا نحويا غيره قد سلك منهاجه، فهو نسيج وحده في عمله الذي راعى فيه دراسة اللفظ في ما يعرض له عند بنائه لغرض من الأغراض كالنسب والتصغير أوالتثنية أو الجمع ونحوه، ثم تناول دراسة اللفظ في حالة الإنجاز الصوتي وما تجريه فيه عند الإمالة والوقف وما أشبهه، وختم كلامه على كيفية بناء اللفظ وعدة حروفه وأحواله في الزيادة والابدال والتصريف والإدغام وغيره.

وفي تقديري أنَّ عرض أبواب الصرف والأصوات على ماجاءت في تخطيط الكتاب توضح لنا البناء الفكري لنظرية النحو والصرف على ما جاء به منهج الكتاب؛ ليتحقق لطالب العربية إدراك العلاقات بين الأبواب، فيحسن تصورها، ويسهل عليه الإفادة منها وتطبيقها، نفعنا الله بعلمهم ووفقنا لخدمة كتابه العظيم.

وسنبدأ بـ (الجزء الأوَّل) الذي بين أيدينا من أبواب الصرف والأصوات، فقد درس سيبويه ما يعرض للفظ عند النسب، أو التثنية أو جمع التصحيح، أو التصغير، أو القسم، أو ما شابهه مما تلحق به زوائد معينة، أوتحذف منه، أو تبنيه على مثل من أمثلتهم لغرض من الأغراض، وقد نبّه سيبويه على ذلك في مقدّمة الكتاب «هذا بابُ ما يكونُ في اللَّفظِ منَ الأعراضِ: اعلمْ أنَّهمْ ممَّا يحذفونَ الكلِم وإنْ كانَ أصلُهُ في الكلامِ غيرَ ذلك، ويحذفونَ ويعوِّضونَ، ويستغنونَ بالشيءِ عنِ الشيءِ الذي أصلُهُ في كلامهمْ أنْ يُستعملَ حتَّى يصيرَ به ساقطاً، وسترى ذلكَ إنْ شاءَ اللهُ».

ولله الحمد على هذا الفتح المبين في تصنيف الكتاب الذي لم نسبق إليه عند جميع الباحثين.

*

أبواب النسب

تعريف النسب وحكمه وأمثلة غير القياسي

النوع الأول: أبواب بنات الياء والواو.

النوع الثاني: أبواب بنات الحرفين.

النوع الثالث: باب الإضافة إلى أسماء التصغير.

النوع الرابع: أبواب ما يجري على لفظه وهو الجمع السالم والمثنى.

النوع الخامس: أبواب الأسماء المركَّبة.

النوع السادس: ما لا يجري على نظيره.

هذا باب الإضافة وهو باب النسب

اعلم أنَّك إذا أضفت رجلا إلىٰ رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقته ياءي الإضافة، وإن أضفته إلىٰ بلد، فجعلته من أهله ألحقته ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلىٰ البلاد، أو إلىٰ حي أو قبيلة.

[حكمه: قياسي وغير قياسي]

واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء، فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تُلحق ياءي الإضافة.

فمنه ما يجيء علىٰ غير قياس، ومنه ما يُعدل وهو القياسُ الجاري في كلامهم[1].

قال الخليل: كل شيء من ذلك عَدَلتْه العربُ تركته علىٰ ما عَدَلته عليه، وماجاء تَامًّا لم تحدث العربُ فيه شيئا فهو القياس.

[أمثلة غير القياسي]

النسب إلىٰ هُذَيْل: هُذَليّ، وإلىٰ البادية: بَدَوِيّ، وإلىٰ الدّهر: دُهْرِي.

---

(١) فمنه، يعني: من التغيير ما يجيء علىٰ غير قياس، ومنه، يعني: من التغيير ما يُعدل، وهو القياسُ الجاري، يعني: الذي يغير تغييرًا يطرد فيه القياس، أي إن التغيير الذي يحدث للفظ عند النسب قد يكون قياسيا وغير قياسي، فالتغيير الذي يحدث بسبب إضافة ياء النسب وكسر ما قبلها -وحسب- هو تغيير قياسي، وهو أكثر النسب، نحو: عامر: عامري، وبكر: بكري، أما إذا غُيِّرَ المنسوب إليه بزيادة حرف أو نقصانه، أو تغيرت حركاته فهو غير قياسي: نحو: دَهر: دُهري، وهذيل: هُذَلي، وصنعاء: صنعاني. (ينظر شرح السيرافي ٩١/٤).

[النوع الأول: أبواب بنات الياء والواو]

[الباب الأول: ما كان على وزن فعيلة]

[القياس]:

هذا باب ما حذفُ الياء والواو فيه القياسُ.

[الأمثلة]:

قالوا في حنيفة: حَنَفي، وفي شنوءة: شنئي، وفي ربيعة: رَبَعِي.

[الشاذ]:

وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذ قليل، قالوا في سَلِيمَةَ: سَليمي، وفي سليقة: سليقي.

[الباب الثاني: ما كان على أربعة أحرف فصاعدًا وآخره ياء]

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعدًا، إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف منكسر.

فإذا كان الاسم في هذه الصفة، أذهبْتَ الياء إذا جئت بياءي الإضافة.

[الأمثلة]:

من ذلك قولهم في النسب إلى أَدْلٍ: أَدْليّ، وفي صحارٍ: صحاريّ، وفي رجل اسمه: يرمى: يرميّ.

[الباب الثالث: ما كان على ثلاثة أحرف مقصورًا أو منقوصًا]

[المقصور]:

هذا باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتُهُنَّ إذا كان على ثلاثة أحرف، وكان منقوصا[1]؛ للفتحة التي قبل اللَّام.

[الأمثلة]:

تقول في هُدىً: هُدَويّ، وفتىً: فَتوِيّ، وحصىً: حَصَوِيّ.

[المنقوص]:

وإذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف الذي قبلها مكسورًا، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيِّره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه.

[الأمثلة]:

وذلك قولهم في النسب إلى عمٍ: عَمَوِيّ، وفي رَدٍ: رَدَوِيّ، وفي شجٍ: شَجَوِيّ[2].

[الباب الرابع: ما كان على فَعيل وفُعَيْل]

هذا باب الإضافة إلى (فَعيل) و(فُعَيل) من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن ، وما كان في اللفظ بمنزلتهما.

---

(١) القدماء يطلقون المنقوص على المقصور والمنقوص، أما المتأخرون فقد فرقوا بين المقصور والمنقوص، حيث إن المقصور هو الاسم المعرب الذي آخره ألِف لازمة قبلها فتحة، والمنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة.

(٢) (ردِيَ) من باب صَدِيَ؛ أي هَلَكَ، وأرْدَاهُ غيرُه. (مختار الصحاح: «ر.د.ي»، ص١١١)، وشجِيَ: حَزِنَ ورَجُلٌ شجٍ؛ أي حزين. (مختار الصحاح «ش.ج.و»، ص١٤٩).

[الأمثلة]:

وذلك قولك في عَدِيَ: عَدَوِيّ، وفي غَنِيَ: غَنَوِيٌّ، وفي قُصَيٍّ: قُصَوِيٌّ، وفي أُميّة: أُمَوِيٌّ.

[الباب الخامس: النسب إلىٰ ما كان آخره ياء أو واوًا قبلها ساكن]

هذا باب الإضافة إلىٰ كل اسم كان آخره ياءً، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنًا، وما كان آخره واوًا، وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنًا، ولا تغير الياء والواو في هذا الباب.

[الأمثلة]:

وذلك نحو: ظبي وغَزْو ونحو تقول في النسب: ظبْيِيّ، وغَزْوِيّ، ونحويّ.

[ما كان بياء وفيه تاء تأنيث]:

فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافًا: الجمهور: إبقاء الياء، ويونس يقلب الياء واوًا.

[الأمثلة]:

تقول في رَمْية، وظبية، ودُمية علىٰ مذهب الجمهور: رَمْيِيّ، وظبْيِيّ، ودُمْيِيّ.

وعلىٰ مذهب يونس: رَمَوِي، وظَبَوِيّ، ودُمَوِيّ.

[ما كان بواو وفيه تاء تأنيث]:

وقال (يعني الخليل) لا أقول في غزوة إلا غَزْوِيّ، ولا تقول في غُدْوة إلا غُدْوِيّ.

[الباب السادس: ما كانت لامه ياء أو واوًا ما قبلها أَلِف ساكنة]

هذا باب الإضافة إلىٰ كل شيء لامه ياء أو واو، قبلها ألِف ساكنة غير مهموزة، وذلك نحو سقاية وصلاية، وشقاوة وغباوة.

[ما كانت لامه ياء]:

تقول في الإضافة إلىٰ سقاية: سقائيّ، وصلاية: صلائيّ.

[ما كانت لامه واوًا]:

وإن أضفت إلىٰ شقاوة وغباوة، قلت: شقاويّ، وغباويّ.

[الباب السابع: ما كان مقصورا علىٰ أربعة أحرف وأَلِفه مبدلة]

هذا باب الإضافة إلىٰ كل اسم آخره أَلِف مبدلة من حرف من نفس الكلمة علىٰ أربعة أحرف، وذلك نحو: ملهىٰ ومرمىٰ وأعشىٰ، فهذا يجري مجرىٰ ما كان علىٰ ثلاثة أحرف، وكان آخره ألِفا مبدلة من حرف من نفس الكلمة، نحو: حصىٰ ورحىٰ، فإن قلت في ملهىٰ: ملهِيّ لم أر بذلك بأسا.

[الأمثلة]:

تقول في النسب إلىٰ نحو: ملهىٰ و مرمىٰ وأعشىٰ: ملهويّ ومرمويّ وأعشوي، قياسا علىٰ حصىٰ ورحىٰ: حصوي ورحوي.

ولا بأس أن تحذف الألِف من نحو: ملهىٰ، فتقول: ملهيّ[1][2].

---

(١) قال ابن مالك: وإن تكنْ تربع ذا ثان سكنْ فقلبها واوًا وحذفها حَسَنْ.

(٢) ويجوز أيضًا: ملهاويّ. شرح السيرافي ٤/١٠٩.

[الباب الثامن: ما كان مقصورًا علىٰ أربعة أحرف وأَلِفه زائدة]

هذا باب الإضافة إلىٰ كل اسم كان آخره أَلِفا زائدة، لا ينون، وكان علىٰ أربعة أحرف، وذلك نحو: حبلىٰ ودِفْلىٰ[1].

فأحسن القول فيه أن تقول: حبلِيّ ودفليّ، ومنهم من يقول: حبلاويّ ودفلاويّ، ومنهم من يقول: حبلويّ ودفلويّ.

[الباب التاسع: ما كان مقصورًا علىٰ خمسة أحرف]

هذا باب الإضافة إلىٰ كل اسم كان آخره أَلِفا، وكان علىٰ خمسة أحرف، تقول في حبارىٰ: حباريّ، وفي جمادىٰ: جماديّ.

وأما الممدود - مصروفًا كان أو غير مصروف، كثر عدده أو قل - فإنه لا يحذف، وذلك قولك في خُنفساء: خُنفساويّ.

---

(١) الدِّفلىٰ: نبت مر يكون واحدا وجمعا، ينون ولا ينون، فمن جعل أَلِفه للإلحاق نونه في النكرة، ومن جعلها للتأنيث لم ينون. (مختار الصحاح ٩٧).

[النوع الثاني: أبواب بنات الحرفين]

[الباب الأول: ما ذهبت لامه وفيه خيار الرد]

[تغييره برد اللَّام، أو تركه على بنائه]

هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين:

اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه، ولم يردَّ في تثنيته إلى الأصل، ولا في الجمع بالتاء فإنك فيه بالخيار: إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيَّرته، فرددت إليه ما حذف منه.

[الأمثلة]:

فمن ذلك قولهم في دم: دميّ، وفي يد: يديّ، وإن شئت قلت: دمويّ، ويدويّ.

[الباب الثاني: ما ذهبت لامه وليس فيه إلا الرد]

هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد.

[الأمثلة]:

يقال في النسب إلى أب: أبويّ، وفي أخ: أخويّ، وفي حمٍ: حمويّ.

[الباب الثالث: ما فيه الزوائد من بنات الحرفين]

هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين، فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف، وإن شئت حذفت الزوائد، ورددت ما كان له في الأصل.

[الأمثلة]:

وذلك ابن واسم واثنان، فإذا تركته على حاله قلت: ابنيّ، واسميّ، واثنيّ.

وإن شئت حذفت الزوائد ورددته إلى أصله، فقلت: بنويّ، وسمويّ، وثنويّ.[1].

[الباب الرابع: ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين]

هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، ولا ترده الإضافة إلى أصله؛ لبعدها من ياءي الإضافة.

[الأمثلة]:

وذلك عدة وزنة، فإذا أضفت قلت: عِدِيّ، وزِنِيّ.

[النوع الثالث: باب الإضافة إلى أسماء التصغير]

هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخرُه ياءين مدغمةٌ إحداهما في الأخرى، فإذا أضفت إلى شيء من هذا أبقيت الياء الساكنة، وحذفت المتحركة؛ لتوالي الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم.

[الأمثلة]:

ذلك نحو: أُسيِّد، وحُمَيِّر، ولُبَيِّد، تقول في النسب: أُسَيْدِيّ، وحُمَيْرِيّ، ولُبَيْدِيّ.

(١) إنما قالوا في النسب إلى اثنين: ثَنوي، بفتح الثاء؛ لأن أصله فَعَل (ثَنَيَ) وقلبت الياء واوًا، وقول العرب: ثنتان لا يبطل أن يكون أصل بنيتها فَعَلًا. (ينظر: شرح السيرافي ١١٦/٤).

[النوع الرابع: أبواب ما يجري على لفظه، وهو الجمع السالم والمثنى]

[الباب الأول: جمع المذكر السالم والمثنى]

هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية، وذلك قولك: مسلمون ورجلان، ونحوهما، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل، فأضفت إليه، حذفت الزائدتين: الواو والنون، والألِف والنون، والياء والنون.

[الأمثلة]:

تقول في النسب إلى (مسلمون ورجلان): مسلميّ ورَجُليّ.

[الباب الثاني: جمع المؤنث السالم]

هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجميع، وذلك مسلمات وتمرات، ونحوهما، فإذا سميت شيئا بهذا النحو، ثم أضفت إليه، قلت: مسلميّ وتمريّ، وتحذف، ومثل ذلك قول العرب في أذْرِعات: أذرِعيّ، لا يقول أحد إلا ذاك

[النوع الخامس: أبواب الأسماء المركَّبة]

[الباب الأول: المركَّب المزجي]

هذا باب الإضافة إلىٰ الاسمين اللذين ضُمَ أحدُهما إلىٰ الآخر، فجعلا اسمًا واحدًا، كان الخليل -رحمه الله- يقول: تُلقىٰ الآخِرَ منهما كما تلقىٰ الهاء من حمزة وطلحة.

[الأمثلة]:

خمسة عشر، ومعديكرب، النسب إليهما: خَمسيَ، ومَعْدِيَ.

[الباب الثاني: المركَّب الإضافي]

اعلم أنه لابد من حذف أحد الاسمين في الإضافة، فأما ما يحذف منه الأول فنحو: ابن كُراع، وابن الزبير، تقول: كراعيَ، وزبيريّ، تجعل ياءي الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة، فهو أبين وأشهر؛ إذا كان به صار معرفة.

وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يُعرّف بالمضاف إليه، فمن ذلك: عبدالقيس، وامرؤ القيس، فإذا أضفت قلت: عبديَ، وامرئيَ.

[الباب الثالث: المركَّب علىٰ الحكاية]

إذا أضفت إلىٰ الحكاية حذفت العجز وتركت الصدر، وذلك قولك في: تأبّط شرًّا: تأبطِيٌّ.

[النوع السادس: ما لا يجري على نظيره]

[الباب الأول: ما يجري على واحده، وهو جمع التكسير]

اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبدًا فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كُسِّر عليه، فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل: قبليّ، وقالوا في الرِّباب: رُبِّيٌّ، وإنما الرِّباب جماعٌ، واحده رُبَّةٌ، والرُّبَّة: الفرقة من الناس.

[الباب الثاني: ما يبني على فعّال وفاعل في الإضافة]

هذا باب من الإضافة تَحذِف فيه ياءي الإضافة، وذلك إذا جعلتَهُ صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء، مثال الأول: جمّال، لصاحب الجمال التي يُنقل عليها، ومثال الثاني: تامر، لصاحب التمر.

[الباب الثالث: ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث]

وذلك قولك: امرأة حائض، وكذا قول الخليل: مرضع، إذا أراد ذات رضاع، ولم يخرجه على الفعل[١] فإذا أراد ذلك[٢] قال: مرضعة.

---

(١) أي هي لم تمارس الرضاع، وإن كانت مهيئة له.

(٢) أي أراد أنها تمارس الفعل أي الرضاع.

أبواب التثنية والجمع

النوع الأول: أبواب تثنية المنقوص وجمعه.

النوع الثاني: تثنية الممدود وجمعه.

النوع الثالث: أبواب جمع أسماء الرجال والنساء.

النوع الرابع: ما يتغير بالإضافة إلى ياء المتكلم.

[النوع الأول: أبواب تثنية المنقوص[1] وجمعه]

[الباب الأول: تثنية ما كان منقوصا على ثلاثة أحرف وجمعه]

اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف، فإن الألِف بدل، وليست بزيادة كزيادة ألِف حبلى.

فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية، وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء.

[الأمثلة]:

فأما ما كان من بنات الواو فمثل: قفًا، تقول: قفوان، وعصا: عصوان، وأما ما كان من بنات الياء فمثل: رحىً، تقول: رَحَيان، وهُدًى: هُدَيان.

[الباب الثاني: تثنية ما كان منقوصًا على أربعة أحرف وجمعه]

هذا باب تثنية ما كان منقوصا، وكان عدة حروفه أربعة أحرف فزائدًا إن كانت ألِفه بدلا من الحرف الذي من نفس الكلمة، أو كان زائدًا غير بدل.

[الأمثلة]:

أما ما كانت الألِف فيه بدلا من حرف من نفس الحرف، فنحو: أعشى ومَغْزًى، تثنى ما كان من ذا من بنات الواو كتثنية ما كان من بنات الياء، وذلك: أعشيان، ومغزيان.

وما كانت ألِفه زائدة، نحو: حبلَى، ومِعْزًى، لا تكون تثنيته إلا بالياء: حبليان ومِعْزيان.

---

(١) المنقوص عند سيبويه مصطلح يقابل المقصور لدى النحويين المتأخرين.

[الباب الثالث: جمع المنقوص جمعا سالما]

[ما كان على ثلاثة]:

اعلم أنك تحذف الألِف وتدع الفتحة التي كانت قبل على حالها، مثل (قفا) اسم رجل، قلت: قَفَوْن.

[ما كان على أربعة]:

هو مثل ما كان على ثلاثة، وذلك قولك: رأيت مُصطفَيْنَ، وهؤلاء مُصْطَفَوْنَ.

[النوع الثاني: تثنية الممدود وجمعه]

اعلم أن كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في النصب والجر، نحو: كساءان، وكساءون، وعلباءان[1] وعلباءون، فهذا الأجود والأكثر.

وإن كان الممدود لا ينصرف، وآخره زيادة جاءتْ علامةً للتأنيث، فإنك إذا ثنيته أبدلت واوا، نحو: خنفساوان، وخنفساوات.

[النوع الثالث: جمع أسماء الرجال أو النساء]

[الباب الأول: جمع الاسم الذي في آخره تاء التأنيث]

إذا سمَّيْت رجلا طلحةَ جمعته بالتاء: طلحات.

---

(١) العِلباء: عصب العنق. (الصحاح ١/١٨٨).

[الباب الثاني: جمع المركَّب الإضافي]

إذا جمعت عبد الله ونحوه من الأسماء، وكسَّرت، قلت: عباد الله، وعبيد الله، وإن شئت قلت: عبدوالله.

وإذا جمعت: أبا زيد، قلت: آباء زيد، وهو أحسن من آباء الزيدين.

[النوع الرابع: أبواب ما يتغير بالإضافة إلىٰ ياء المتكلم]

[الباب الأول: ما يتغير بالتسمية، وما لا يتغير لتسميته بغيرها]

هذا باب ما يتغير في الإضافة إلىٰ الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، و ما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة.

أما ما لا يتغير فأب، وأخ ونحوهما تقول: هذا أبوك وأخوك.

وأما ما يتغير فـ (لدىٰ، وإلىٰ، وعلىٰ) إذا صِرْنَ أسماءً لرجال أو نساء، قلت: هذا لداك، وعلاك، وهذا إلاك.

[الباب الثاني: التغيّر في المقصور بالإضافة]

هذا باب إضافة المنقوص إلىٰ الياء التي هي علامة المجرور المضمر.

اعلم أن الياء لا تغيّر الألِف، وتحركها بالفتحة؛ لئلا يلتقي ساكنان، نحو: بشرايَ، وهدايَ، وناس من العرب يقولون: بُشْرَيَّ، وهُدَيَّ.

التصغير

- **أمثلة التصغير:**

النوع الأول: تصغير ما كان على خمسة أحرف فنازلا.

النوع الثاني: ما يصغر على جمع التكسير.

النوع الثالث: تصغير المزيد بحذف أو تثبيت.

النوع الرابع: التصغير بالرد إلى الأصل.

النوع الخامس: تصغير ما فيه إعلال بالبدل أو القلب.

النوع السادس: تصغير المركَّب.

النوع السابع: تصغير المرخم.

النوع الثامن: ما يستغني بتصغيره عن تكبيره.

النوع التاسع: ما يصغر لدلالة على دنوه من الشيء.

النوع العاشر: ما يصغر على وفق قواعد خاصة.

[أمثلة التصغير]

اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: فُعَيْل، وفُعَيْعل، وفعيعيل.

فأما (فُعَيل) فلما كان عِدَّةُ حروفه ثلاثة أحرف، نحو: جُبَيْل.

وأما فعيعل فلما كان على أربعة أحرف، وذلك نحو: جُعَيْفِر، وأما فعيعيل فلكل ما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واوا أو ألِفا أو ياء، نحو: كُردُوس[1]: كُرَيديس، ومصباح: مُصَيْبِيح، وقنديل: قنَيْديل.

[النوع الأول: تصغير ما كان على خمسة أحرف فنازلا]

[الباب الأول: تصغير ما كان على خمسة أحرف]

هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف، نحو سفرجل وفرزدق وجحمرش، فتحقر العرب هذا الأسماء: سُفَيرج، وفُرَيْزِدٌ، وجُحَيْمر.

وإن شئت ألحقت في كل اسم منها ياءً قبل آخر حروفه تعويضا.

[الباب الثاني: تصغير الرباعي المضاعف]

وذلك قولك في مُدُقّ: مُدَيّق، وفي أصَمّ: أُصَيّم.

---

(١) الكُرْدُوس: القطعة من الخيل العظيمة وكل عَظْمَيْن التقيا في مَفْصِلٍ فهو كُرْدُسٌ، نحو: المنكبين، والركبتين، والوركين. (الصحاح ٣/٩٧٠).

[الباب الثالث: تصغير ما كان على أربعة بزيادة ألِف]

[زيادة ألِف التأنيث]:

هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف، ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف، وذلك نحو: حبلى، وبشرى، تقول: حُبَيْلي، وبُشَيْرَي.

وإن جاءت هذه الألِف لغير التأنيث، كسرت الحرف بعد ياء التصغير، وصارت ياء، نحو: مِعْزًى: مُعَيْزٍ.

[الباب الرابع: تصغير الثلاثي بزيادة ألِف التأنيث بعد ألِف]

اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألِف التأنيث: لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، وذلك قولك: حُمَيْراء وصُفَيْراء.

[الممدود غير المؤنث]:

واعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدودًا منصرفًا فإن تحقيره كتحقير الممدود الذي هو بعدة حروفه مما فيه الهمزة بدلًا من ياء من نفس الحرف، وذلك نحو: علباء، وحرباء، تقول: عُلَيْبِيٌّ، وحُرَيْبِيٌّ.

[الباب الخامس: تصغير ما كان على ستة بزيادتين]

[ما لحقته ألِفا التأنيث]:

أما لحقته ألِفا التأنيث فخنفساء، وقرملاء، فإذا حقرت قلت: خنيفساء، وقُرَيْملاء[1].

---

(١) القَرْمَلُ: شجر ضعيف لا شوك فيه. (الصحاح ١٨٠١/٥).

[ما لحقته ألِف ونون]:

وأما لحقته ألِف ونون فعُقْرُبان، وزعفرانٌ، تقول: عُقَيْرِبان، وزعيفرانٌ، تحقره كما تحقر ما في آخره ألِفا التأنيث.

[النوع الثاني: ما يصغَّر على جمع التكسير]

[الباب الأول: ما يصغر على جمع التكسير في القياس]

هذا باب ما يُحَقَّر على تكسيرك إياه لو كسَّرته للجمع على القياس[1]، لا على التكسير للجمع على غيره، وذلك قولك في خاتم: خويتم، والذين قالوا: خواتيم، إنما جعلوا تكسيره (فاعال) وإن لم يكن من كلامهم.

وسمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب: خويتيم، فإذا جمع قال: خواتيم.

[الباب الثاني: ما يصغر على جمع التكسير مع الحذف]

هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات؛ لأنك لو كسَّرتها للجمع لحذفتها، وكذلك تحذف في التصغير، وذلك قولك في: مغْتَلِم: مُغَيلم، كما قلت: مغالم، فحذفت حين كسَّرت للجمع، وإن شئت قلت: مغيليم، فألحقت الياء عوضًا مما حذفت، كما قال بعضهم: مغاليم.

---

(١) القياس في جمع خاتم ونحوه: خواتم (فاعل فواعل) وليس خواتيم، وقد جرى التصغير على ما كان القياس منه، فقالوا: خويتم، وسمع من العرب على غير القياس: خويتيم، ومن ثم إذا جمع قال: خواتيم.

[النوع الثالث: تصغير المزيد بحذف أو تثبيت]

[الباب الأول: تصغير الثلاثي بالحذف مما أوله همزة وصل]

هذا باب ما تحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة مما أوائله الألِفات الموصولات، وذلك قولك في استضراب: تضيريب.

[الباب الثاني: التصغير بالحذف من المزيد الثلاثي بحرفين]

هذا باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان، تكون فيه بالخيار في حذف إحدهما -تحذف أيّهما شئت- وذلك نحو: قلنسوة، إن شئت قلت: قُلَيْسِية، وإن شئت قلت: قُلَيْنِسة، كما فعلوا ذلك حين كسروه في الجمع، فقال بعضهم: قلانس، وقال بعضهم: قلاس، وهذا قول الخليل.

[الباب الثالث: التصغير بإثبات الزيادة للثلاثي المزيد]

هذا باب تحقير ما ثبتت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير، وذلك نحو: تِجْفاف، وإصليت[1]، فتقول: تُجَيْفيفٌ، وأُصَيْليتٌ؛ لأنك لو كسّرتها للجمع ثبتت هذه الزوائد.

[الباب الرابع: التصغير بالحذف من الرباعي المزيد]

هذا باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة؛ لأنها لم تكن لتثبت لو كسَّرتها للجمع، وذلك قولك في قمحدوة[2]: قُميحدة، كما قلت قماحد، وسلحفاة: سُلَيْحِفة، كما قلت: سلاحف.

---

(١) سيف إصليتٌ؛ أي صقيل، ويجوز أن يكون في معنى: مُصْلَت، وأصلت سيفه؛ أي جرَّده من غمده. (الصحاح ١/٢٥٦).

(٢) القَمْحدوة: ما خلف الرأس، والجمع: قماحد. (الصحاح ٢/٥٢٢).

[الباب الخامس: التصغير بالحذف من المزيد الرباعي أو له وصل]

هذا باب تحقير ما أوله أَلِفُ الوصل، وفيه زيادة من بنات الأربعة، وذلك: احْرِنجام[1]، تقول: حريجيم، فتحذف الألِف؛ لأن ما بعدها لابد من تحريكه، وتحذف النون؛ حتىٰ يصير ما بقي مثل: فُعَيْعِيل.

[الباب السادس: التصغير بالحذف من الخماسي]

هذا باب تحقير بنات الخمسة، زعم الخليل أنه يقول في سفرجل: سُفَيْرِجٌ، حتىٰ يصير علىٰ مثال: فُعَيعِل، وإن شئت قلت: سفيريج، وإنما تحذف آخر الاسم؛ لأن التحقير يسلم حتىٰ يُنتهىٰ إليه[2].

وكذلك تقول في فرزدق: فُرَيْزِدٌ، وقد قال بعضهم: فُرَيْزِقٌ؛ لأن الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، والدال من موضعها.

وكذلك خَدَرْنَق[3]: خُدَيْرِقٌ في مَن قال: فُرَيْزِقٌ، ومن قال: فُرَيزِدٌ قال: خُدَيرِقٌ.

---

(١) الاحرنجام: الازدحام. (الصحاح ١٨٩٨/٥).

(٢) قال السيرافي: «والباب فيه أن تحذف الحرف؛ لأن ترتيب التصغير يسلم فيها إلىٰ أن تنقضىٰ أربعة أحرف، والترتيب: هو ضم أوله، وفتح ثانية، ودخول ياء التصغير ثالثة، وكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ودخول الإعراب علىٰ الحرف الذي بعده، فيصير كقولك: جُعَيْفر». شرح السيرافي ١٩١/٤.

(٣) الخدرنق: العنكبوت. (الصحاح ١٤٦٦/٤).

[النوع الرابع: التصغير بالرد إلى الأصل]

[الباب الأول: التصغير بالرد إلى الأصل في الثنائي]

اعلم أن كل اسم كان على حرفين فحقَّرته، رددتَه إلى أصله، حتى يصير على مثال (فُعَيْل)، فتحقير ما كان على حرفين كتحقير لو لم يذهب منه شيء، وكان على ثلاثة[1].

[الباب الثاني: التصغير بالرد إلى الأصل في ما كانت فيه تاء التأنيث]

اعلم أنهم يردون ما كانت فيه تاء التأنيث إلى الأصل، كما يردون ما كانت فيه الهاء؛ لأنهم ألحقوها الاسم للتأنيث، وليست ببدل لازم كياء (عيد)، وليست كنون (رعشن) لازمةً، وإنما تجمع الاسم الذي هي فيه كما تجمع ما فيه الهاءُ.

وذلك قولك في أُخْتٍ: أُخَيّة، وفي بنت: بُنَيَّةٌ[2].

[الباب الثالث: استدراك بعدم رد المحذوف في التصغير]

هذا باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه؛ مِنْ قِبَلِ أن مابقي إذا حُقِّر يكون على مثال المحقَّر، ولا يخرج من أمثلة التحقير.

فمن ذلك قولك في (مَيْتٍ): مُيَيْتٌ، وإنما الأصل: (ميِّت) غير أنك حذفت العين.

---

(١) الثنائي الذي أصله ثلاثة يرد الحرف الذاهب إليه أين كان: إن كان الذاهب من أوله رددته، كقولك في عدة وزنة: وُعَيْدة ووُزَيْنة.

ومما ذهب وسطه (مذ) مسمى به رجل، إذا صغرته قلت: مُنَيْذ، ومما ذهب آخره (دم) و(يد) يقال في التصغير: دُمَيٌّ ويُدَيَّةٌ. (شرح السيرافي بتصرف ٤/١٩٢، ١٩٣).

(٢) سيبويه أراد بتاء التأنيث هنا ما كان من الأسماء فيه تاء في الوصل والوقف من المؤنث، وهي في أسماء، نحو: أخت وبنت.

وهذه التاء وإن كان قبلها ساكن، وهي للتأنيث، كالهاء في (عبلة)، لكنهم جعلوها بدلا من اللام في الوقف والوصل. فإذا صغرت رددتها إلى أصلها، فقالوا: بُنَيَّةٌ، وأُخيةٌ، حيث ردوا الهاء وأبطلوا التاء التي كان يستوي وصلها ووقفها. (شرح السيرافي بتصرف ٤/١٩٥).

[النوع الخامس: تصغير ما فيه إعلال بالبدل أو القلب]

[الباب الأول: تصغير ما كان فيه بدل يردّ إلى أصله]

هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدل فإنك تحذف ذلك البدل، وترد الذي هو من أصل الحرف إذا حقَّرتَهُ، كما تفعل ذلك إذا كسَّرته للجمع.

[الأمثلة]:

فمن ذلك ميزان، وميقات، وميعاد، تقول: مُوَيْزِين، ومُوَيْعِيد، ومُوَيْقيت.

فأما (عيد) فتحقيره: عُيَيْد؛ لأنهم ألزموا هذا البدل، قالوا: أعياد، ولم يقولوا: أعواد.

ومما يحذف منه البدل، ويرد الذي من نفس الحرف: مُوقنٌ، ومُوسِرٌ، وذلك: مُيَيْقِنٌ، ومُيَيْسِرٌ.

[الباب الثاني: تصغير ما كانت فيه الألِف بدلًا من عينه]

إذا كانت بدلًا من واو، ثم حقرته رددت الواو، وإن كانت بدلا من ياء رددت الياء، كما أنك لو كسَّرته رددت الواو إن كانت عيينه واوًا، والياء إن كانت عينه ياء، وذلك قولك في باب: بويب، كما قلت: أبواب، وناب: نُيَيْب، كما قلت: أنياب وأنْيُب.

[الباب الثالث: تصغير ما تثبت عينه المبدلة]

هذا باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها وتلزمها، وذلك إذا كانت أبدالًا من الياءات والواوات التي هي عينات، فمن ذلك: قائل، وبائع، تقول: قُويئل، وبُوَيْئع.

[الباب الرابع: تصغير ما فيه قلب]

هذا باب تحقير ما كان فيه قلب:

اعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصل؛ وذلك لأنه اسم بني على ذلك، كما بني ما ذكرنا على التاء[1].

[الأمثلة]:

فمن ذلك قول العجاج:

٣٥- لاثٍ به الأشاء والعُبْرِيُّ[2].

إنما أراد: لائث، ولكنه أخر الواو وقدم الثاء.

[الباب الخامس: تصغير ما كانت عينه واوًا]

هذا باب تحقير كل اسم كانت عينه واوًا، وكانت العين ثانية أو ثالثة.

---

(١) أشار سيبويه في الباب السابق إلى نحو: مُتَّلِج، ومتَّهِم، ومتخم تثبت التاء فيها عند التصغير، مع أن التاء فيها بدل من الواو؛ لأن هذه التاء تثبت عند تصريف هذه الكلمات، فتقول: اتهم ويتهم، واتخم ويتخم، واتَّلج ويتلج، وهكذا، فلما ثبتت جعلت التاء كأنها من نفس الكلمة، وكذا الأمر مع همزة نحو: قائل وبائع تثبت عند التصغير؛ لأنها تثبت في الجمع: قوائل وبوائع، فصارت كأنها من نفس الكلمة.

(٢) ديوان العجاج ٦٧.

قال المحقق عبد السلام هارون ٤٦٦/٣: «يصف مكان مخصبا كثير الشجر، والأشاء:صغار النخل، واحدتها: أشاءة، والعُبْرِيّ: ما ينبت من الضَّال على شطوط الأنهار، والعُبْرُ بالضم: هو شاطيء النهر، واللاثي: الكثير الملتف»أ.هـ

وموضع الشاهد: لاثٍ؛ إذْ هو مقلوب من لائث، كما أن شاكٍ مقلوب من شائك، أي إن الأصل: لاوث وشاوك، فقلبت الواو همزة، كما قلبت في قائل، لكن الواو أخرت في الكلمتين، ثم قلبت ياء، ثم أعل اللفظ إعلال قاض.

وعند التصغير لا يرد إلى الأصل، بل يصغر على وضعه، فيقال: لُوَيثٍ، وشويكٍ.

أما ما كانت العين فيه ثانية، فواوه لا تتغير في التحقير؛ لأنها متحركة، فلا تبدل ياء لكينونة ياء التصغير بعدها، وذلك قولك في لوزة: لويزة.

وأما ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واو، فإن واوه تبدل ياء في التحقير، وهو الوجه الجيد؛ لأن الياء الساكنة تبدل الواو التي تكون بعدها ياءً في التحقير.

[الأمثلة]:

تقول في تصغير: ميِّت، وسيِّد: مُيَيِّتٌ، وسُيَيِّدٌ، وفي أسْوَد: أُسيِّد.

واعلم أن من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تحقر. واعلم أن من قال: أسيود، فإنه لا يقول في مقام ومقال: مُقَيْوم، ومُقَيْول؛ لأنها لو ظهرت كان الوجه أن لا تترك، فإن لم تظهر لم تظهر في التحقير، وكان أبعدها إذ كان الوجه في التحقير إذا كانت ظاهرة أن تغير، ولو جاز ذلك لجاز في سيِّد: سُيَيْوِدٌ، وأشباهه[1].

[الباب السادس: تصغير ما كانت لامه واوًا أوياءً]

هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لا ماتُهن ياءاتٌ وواواتٌ.

اعلم أن كل شيء منها كان على ثلاثة أحرف، فإن تحقيره يكون على مثال: «فُعَيل»، وتكون ياء التصغير مدغمة.

---

(١) معنى كلام سيبويه أن من العرب مَنْ يظهر الواو في التصغير، والشرط في ذلك أن تكون قبل التصغير ظاهرة متحركة، وهي عين الفعل، فإن كانت ساكنة، أو في موضع لام الفعل وجب قلبها ياء للياء الساكنة التي قبلها، وعليه يجوز في أسود: أُسَيْود، وفي أعور: أُعَيْور.
فإن لم تظهر قبل التصغير وهي عين نحو: سَيِّد، أو كانت لامًا نحو: غزوة فإنها لا تظهر بعد التصغير، بل يجب قلبها ياء، فتقول: سُيَيِّد، وغُزيَّة، وكذا إن كانت الواو ساكنة، نحو: عجوز يجب قلبها ياء في التصغير، فتقول: عُجَيِّز. (شرح السيرافي بتصرف ٤/٢٠٧).

[الأمثلة]:

وذلك قولك في قفًا: قُفَيٌّ، وفي فتًى: فُتَيٌّ، وفي ظبي: ظُبَيٌّ.

واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفتَ التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف علىٰ مثال: فُعَيل.

[الأمثلة]:

وذلك قولك في عطاء: عُطَيٌّ، وسِقاية: سُقَيَّة، وإداوة: أُدَيَّة.

وكذلك: أحوىٰ، إلا في قول من قال: أُسَيْوِد[1] ولا تصرفه؛ لأن الزيادة ثابتة في أوله، ولا يُلتفت إلىٰ قلته، كما لا يلتفت إلىٰ قلة يضع، وأما عيسىٰ فكان يقول: أُحَيٌّ ويصرف.

واعلم أن كل واو وياء أبدل الألِف مكانها، ولم يكن الحرف الذي الألِف بعده واوًا ولا ياء فإنها ترجع ياء، وتحذف الألِف.

[الأمثلة]:

وذلك قولك في أعمىٰ: أُعَيْمٍ، وفي مَلْهىٰ: مُلَيهٍ، وفي أعشىٰ: أعَيْشٍ.

وإذا كانت الواو والياء خامسةً، وكان قبلها حرف لين فإنها بمنزلتها إذا كانت ياء التصغير تليها في ما كان علىٰ (فُعَيل)[2]؛ لأنها تصير بعد الياء الساكنة.

---

(١) إذا صغرنا (أحوىٰ) علىٰ قول من يقول: أسيود: أُحَيْوِيُ.

(٢) يشير سيبويه إلىٰ ما ذكره في الباب الخامس (تصغير ما كانت عينه واوًا) عند ما وقعت ياء التصغير بعد الواو عينا، نحو: لَوْزة: لُوَيزة، فلا يحذف شيء، كذلك هنا لا يسقط شيء؛ لأن الواو الخامسة في (مَغْزُوّ) والياء الخامسة في (مَرْمِيّ) وقعتا بعد الياء الساكنة عند التصغير: مُغَيزِيٌّ ومُرَيْمِيٌّ، مثل: عُصَيفير وقنيديل.

وكذلك إن كان الحرف الخامس همزة منقلبة من واو أو ياء، وقبلها ألِف، ثم صغرنا لم يحذف شيء، كقولك في (غَزَّاء) غُزَيْزِيٌّ وفي سقّاء: سُقَيْقِيٌّ، فترجع الهمزة إلىٰ أصلها. (شرح السيرافي بتصرف ٤/٢١٠).

[الأمثلة]:

وذلك قولك في مَغْزُوٍّ: مُغَيْزِيٌّ، وفي مَرْمِيٍّ: مُرَيْمِيٌّ، وفي سَقَّاء: سُقَيْقِيٌّ.

[النوع السادس: تصغير المركَّب]

هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، فجعلا بمنزلة اسم واحد:

زعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف، والآخر بمنزلة المضاف إليه.

[الأمثلة]:

وذلك في قولك: حَضْرَمَوْتَ: حُضَيْرَمَوت، وبعلبكَّ: بُعَيْلَبَكُّ، وخمسة عشر: خميسةَ عشرَ.

[النوع السابع: تصغير المرخَّم]

اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز ذلك أن تحذفه في الترخيم، حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف؛ لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال: فُعَيْل، وذلك قولك في حارث: حريثٌ، وفي أسود: سويد.

وزعم الخليل أنه يجوز أيضا في: مُقْعَنْسِسٍ[1]: قُعَيْسٌ.

وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة، تحذف الزوائد، حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه، ويكون على مثال: (فُعَيْعِل)[2]، ولا تحذف من بنات

---

(١) المُقْعَنْسِسُ: الشديد. (الصحاح ٣/٩٦٤).

(٢) وذلك نحو رجل اسمه (مدحرج) أو (جمهور) تقول فيه: دُحيرج، وجُمَيْهِر.

الأربعة[1] شيئًا، فيجعل ما بقي على مثال (فُعَيل)؛ لأنه ليس فيه زيادة.

وزعم رحمه الله أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل: بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ[2].

[النوع الثامن: ما يستغني بتصغيره عن تكبيره]

هذا باب ما جرى في الكلام مُصَغَّرًا، وترك تكبيره؛ لأنه عندهم مُستصغر، فاستغنى بتصغيره عن تكبيره، وذلك قولهم جُمَيْلٌ[3]، وكُعَيْتٌ، وهوالبلبل.

[النوع التاسع: ما يُصَغَّر للدلالة على دنوه من الشيء]

هذا باب ما يُحَقَّر لدنوه من الشيء وليس مثله، وذلك قولك: هو أُصَيْغِرٌ منك، وإنما أردت أن تقلِّلَ الذي بينهما، ومن ذلك قولك: هو دُوَيْن ذاك، وهو فُوَيْق ذاك.

أما قول العرب: هو مُثَيْل هذا، وأُمَيْثالُ هذا، فإنما أرادوا أن يخبروا أن المشبة حقير، كما أن المشبه به حقير.

[النوع العاشر: مايُصَغَّر على وَفْق قواعد خاصة]

[الباب الأول: تصغير ما كان ثانيه ياء]

هذا باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تثبت في التحقير، وذلك نحو: بيت، وشيخ، وسيِّد.

---

(١) أي ما كان على أربعة أصول لا ترخيم فيه، نحو: جعفر.

(٢) بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ شاذ لا يقاس عليه؛ لأنه قد حذف منهما حروف أصلية.

(٣) جُمَيْل: طائر. (الصحاح ٤/١٦٦١).

وأحسنه أن تقول: شُيَيْخٌ، وسُيَيْدٌ، فتضم؛ لأن التحقير يضم أوائل الأسماء، وهو لازم له، كما أن الياء لازمة له.

ومن العرب من يقول: شِيَيْخٌ، وبِيَيْتٌ، وسِيَيْدٌ؛ كراهية الياء بعد الضمة.

[الباب الثاني: تصغير المؤنث]

اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف، فتحقيره بالهاء، وذلك قولهم في قَدَم: قُدَيْمَةٌ، وفي يد: يُدَيَّةٌ.

قلتُ: فما بال عناق[(١)]؟

قال: استثقلوا الهاء حين كثر العدد، فصارت القاف بمنزلة الهاء، وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعدًا.

قلتُ: فما بال سماءٍ قالوا: سُمَيَّة[(٢)].

[الباب الثالث: ما يُصغر على لفظ آخر]

هذا باب ما يحقر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام[(٣)]

فمن ذلك قول العرب في مَغرب الشمس: مغيربانُ الشمس، وفي العشي آتيك: عشيانًا. وسمعنا من العرب من يقول في عشية: عُشَيشِيَةٌ.

وسألت الخليل عن قولك: آتيك أُصَيْلَالًا، فقال: إنما هو أُصَيلانٌ.

---

(١) العَناق: الأنثى من ولد المعز، والجمع: أعْنُقٌ وعُنُوقٌ. (مختار الصحاح، ص٢٠٣).
وتصغير عناق: عُنَيِّقٌ.

(٢) الأصل: سُمَيِّيٌ، بثلاث ياءات، حذفت الأخيرة، فلما صار ثلاثي الحروف زادوا الهاء.

(٣) يقصد بذلك شواذ التصغير.

ومما يُحقَّر على غير بناء مكبَّره المستعمل في الكلام إنسان، تقول: أُنَيْسيانٌ، وفي بنونَ: أُبَيْنونَ، ومثل ذلك ليلة، تقول: لُيَيْلِيَةٌ، وقولهم في رجل: رُوَيجِلٌ.

ومن ذلك قولهم في صِبْيَة: أُصَيْبِيَةٌ، وفي غِلْمة: أُغَيْلِمَةٌ، ومن العرب من يجيء به على القياس، فيقول: صُبَيَّةٌ وغُلَيمةٌ.

[الباب الرابع: تصغير الأسماء المبهمة]

هذا باب تحقير الأسماء المبهمة.

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء، إلا هذه الأسماء، فإنه يَتْرك أوائلها على حالها قبل أن تحقَّر؛ وذلك لأن لها نحوا في الكلام ليس لغيرها - وقد بينا ذلك - فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها.

وذلك قولك في هذا: هَذَيَّا، وذاك: ذيَّاك، وفي أُلَا: أُلَيَّا، وأما ماتَيَّا فإنما هو تحقير تا.

وأما مَنْ مد ألاءِ فيقول: أُليَّاءِ، ومثل ذلك الذي والتي، تقول: اللذَيَّا واللتيَّا.

[الباب الخامس: تصغير جموع التكسير]

هذا باب تحقير ما كسِّر عليه الواحد للجمع، وسأبين لك تحقير ذلك إن شاء الله.

اعلم أن كل بناء كان لأدنى العدد؛ فإنك تحقر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره من قبل أنك إنما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلا لأدنى العدد، فلمال كان ذلك لم تجاوزه.

[أبنية جموع القلة للتكسير]:

واعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به (أَفْعُل)، نحو: أكلب، و(أفعال) نحو أجمال، و(أفعِلَة) نحو: أَنْصِبة، و(فِعْلَة) نحو: غِلْمَة.

فتلك أربعة أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر، وإن شَرِكَهُ

الأقلُّ[١]؛ ألا ترىٰ أن ما خلا هذا إنما يُحقَّر علىٰ واحده، فلو كان شيء مما خلا هذا يكون للأقل لحقِّر علىٰ بنائه كما تُحقَّر الأبنية الأربعة التي هي لأدنىٰ العدد.

وذلك قولك في أكلب: أُكَيْلِب، وفي أجمال: أجيمال.

وسألت الخليل عن تحقير الدور، فقال: أرده إلىٰ بناء أقل العدد؛ لأني إنما أريد تقليل العدد، فإذا أردت أن أقلله وأحقره صرت إلىٰ بناء الأقل، وذلك قولك: أُدَيْئِرٌ فإن لم تفعل فحقرها علىٰ الواحد، وألحق تاء الجمع[٢].

فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع، فهو لأكثر العدد، وإن عُني به الأقل، فهو داخل علىٰ بناء الأكثر وفي ما ليس له[٣]، كما يدخل الأكثر علىٰ بنائه وفي حيزه[٤].

---

(١) يعني أن جمع التكسير الذي للكثرة قد يشترك معه وزن من أوزان جموع القلة، وقد لا يشترك، فإن كان لوزن جمع الكثرة وزن آخر من جموع القلة صغر علىٰ وزن جمع القلة، نحو: ذليل: يجمع لكثرة، فيقال: (أذلّاء) علىٰ وزن (أفعلاء) ويجمع علىٰ (أفعلة)، فيقال: (أذلّة)، التصغير يكون لـ(أذلَّة) وزن جمع القلة، فيقال: (أُذَيْلَّة)، ومثل ذلك: نصيب، جمع علىٰ : أنصباء وأنصبة، يصغر أنصبة: أُنَيْصِبَةٌ، وهذا هو معنىٰ قوله: فلو كان شيء مما خلا هذا؛ أي لو جاء وزن تجاوز أوزان جموع القلة، بحيث يكون من أوزان جموع الكثرة واشترك معه وزن من أوزان جموع القلة فإنه يصغر علىٰ وزن جمع القلة، ويجوز أن يرد إلىٰ واحده.

وإن لم يكن لأوزان جمع التكسير للكثرة وزن من أوزان جموع القلة رددته إلىٰ واحده، وصغرته، ثم جمعته بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل، وبالألِف والتاء إن كان لمؤنث، أو كان مما لا يعقل مذكرًا كان أو مؤنثًا.

مثال الأول: تصغير رجال علىٰ (رُجَيْلون)، ومثال الثاني تصغير (حمقىٰ) جمع حمقاء: حُمَيْقاوات: لأنك أردت بجمقىٰ المؤنث، وتصغير: (دراهم): دُرَيهمات؛ لأنه مما لا يعقل.

(٢) يعني : تردّ دور إلىٰ دار، ثم تصغر (دار) وتجمع بالألِف والتاء: دُوَيْرات.

(٣) وذلك نحو: شسوع، وأنت تريد الثلاثة.

قلت: شُسَيْعات؛ لأن (فعول) من أوزان جموع الكثرة، فعند التصغير يرد إلىٰ مفرده ويصغر، ثم يجمع بالألِف والتاء؛ لأنه مما لا يعقل.

(٤) يعني كما جاءت أوزان لكثرة وأريد بها القلة، كشسوع، جاءت أوزان للقلة وأريد بها الكثرة، نحو: أكُف وأرجل، فإنه يعامل معاملة تصغير جمع القلة، فيقال: أُكَيْفِفُ، وأُرَيْجِلٌ.

[الباب السادس: تصغير ما جمع على غير واحده]

هذا باب ما كسِّر على غير واحده المستعمل في الكلام[1] فإذا أردت أن تحقره حقَّرته على واحده المستعمل في الكلام الذي هو من لفظه، وذلك قولك في ظروف: ظُرَيِّفون، وفي السُّمَحاء: سُمَيْحُون، وفي الشعراء: شُوَيْعِرون.

[الباب السابع: تصغير ما يدل على الجمع]

هذا باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته، إلا أنه يُعْنَى به الجميع:

وذلك قولك في قوم: قُوَيم، وفي رِجْلٍ[2]: رُجَيْل.

وكذلك النفر والرهط والنسوة، وكذلك الرِّجْلة[3] والصُّحْبَةُ هما بمنزلة النسوة[4].

---

(١) أي هذه جموع تكسير مفردها ليس قياسيا؛ أي واحدها المستعمل في الكلام ليس قياسيا، فإذا أريد تصغيرها ردت إلى واحدها المستعمل في الكلام وإن لم يكن قياسيًّا.
أما (ظروف) في جمع (ظريف) فإنه شاذ؛ لأن (فعيلا) لا يجمع على (فعول)، والذي يجمع على (فعول) (فاعل) و(فَعْل) نحو: شاهد وشهود، وفَلْس وفلوس.
وأما (السُّمَحاء) في جمع (سَمْح) فليس بمطرد؛ لأن (فَعْلًا)، لا يجمع على (فُعَلاء)؛ لأن الذي يجمع على (فُعَلاء) كل وصف على (فعيل) بمعنى اسم الفاعل لمذكر عاقل، غير مضعف ولا معل اللام نحو: كريم وكرماء.
وأما (شعراء) في جمع (شاعر) فليس بمطرد، ومفرد (فعلاء) المطرد: (فعيل) كما ذكرت.

(٢) الرِّجْلُ: الجماعة الكثيرة من الجراد خاصة، وهو جمع على غير لفظ الواحد. (الصحاح ٤/١٧٠٤)

(٣) رِجْلة على وزن (فِعْلة) جمع قلة (رِجْل) وتصغير رِجْلة: رُجَيْلَة. ينظر: شرح السيرافي ٤/٢٣٤.

(٤) تصغير نِسْوة: نُسَيَّة.



حروف الإضافة

(القَسَم)

باب حروف القَسَم.

باب العوض عن واو القَسَم.

باب معنىٰ القَسَم وإعرابه.

[الباب الأول: حروف القَسَم]

هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها:

وللقَسَم والمقسم به أدواتٌ في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثم الباء يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[1].

وقال الخليل رحمه الله: إنما تجيء بهذه الحروف؛ لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به، كما تضيف: مررت به بالباء، إلا أن الفعل يجيء مضمرًا في هذا الباب، والحلف توكيد.

وقد تقول: تالله!، وفيها معنى التعجب.

واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، وذلك قولك: اللهَ لأفْعَلَن.

فأما تالله فلا تحذف منه التاء إذا أردت منه التعجب، ولله مثلها إذا تعجبت ليس إلا[2].

ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلن؛ وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى.

---

(١) الأنبياء آية ٥٧.

(٢) أي لا يجوز حذف اللام من (لله) وأنت تتعجب.

[الباب الثاني: معنىٰ القَسَم وإعرابه]

هذا باب ما عمل بعضه في بعضه، وفيه معنىٰ القَسَم: وذلك قولك: لعمر الله لأفعلنَّ، وأيم الله لأفعلنَّ.

وزعم يونس أن ألِف (أيم) موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وكذلك (أيمن).

ومثل ذلك: يعلم الله لأفعلن، وعلم الله لأفعلن، فإعرابه كإعراب يذهب زيد، وذهب زيد: والمعنىٰ: والله لأفعلن.

أحكام التنوين

باب حذف التنوين.

باب ثبوت التنوين.

[الباب الأول: حذف التنوين]

هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة، ولا دخول الألِف واللّام، ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه، وذلك كل اسم غالب[1].

وصف بـ(ابن) ثم أضيف إلىٰ اسم غالب أو كنية، أو أم، وذلك قولك: هذا زيدُ بن عمرو، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو؛ حيث كثر في كلامهم.

ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقىٰ ساكنان، وذلك قولك: اضربَ ٱبْنَ زيد، وأنت تريد الخفيفة[2].

وتقول: هذا أبو عمرِ بنِ العلاء؛ لأن الكنية كالاسم الغالب. ألا ترىٰ أنك تقول: هذا زيدُ بنُ أبي عمرٍو، فتذهب التنوين كما تذهبه في قولك: هذا زيدُ بن عمرٍو؛ لأنه اسم غالب.

وقال يونس: من صرف هندًا قال: هذه هندٌ بنت زيدٍ، فنون هندًا؛ لأن ذا موضع لا يتغير فيه الساكن[3].

وكان أبو عمرو يقول: هذه هندُ بنت عبد الله، في مَن صرف.

---

(١) الاسم الغالب: هو الاسم العلم، وهو قسيم الكنية واللقب، نحو: زيد وعمرو.

(٢) أي نون التوكيد الخفيفة، والأصل: اضْرِبَنْ ابْن زيد.

(٣) أي لم يجتمع فيه ساكنان؛ حتىٰ نحذف الساكن الأول؛ أي التنوين كما كان الأمر في: هذا زيدُ بنُ عمرٍو.

[الباب الثاني: ثبوت التنوين]

هذا باب ما يحرك فيه التنوين في الأسماء الغالبة، وذلك قولك: هذا زيدٌ بنُ أخيك، وهذا زيدٌ بنُ أخي عمرو، وهذا زيدٌ الطويل.

وتقول: مررت بزيدٍ بن عمرٍو، إذا لم تجعل الابن وصفًا، ولكنَّك تجعله بدلًا أو تكريرًا[1] كأجمعين[2].

---

(١) التكرير: التوكيد.

(٢) لو قلت: هذا زيد بن أخيك، وهذا زيد الطويل، وهذا زيد ابن عمرك فالاختيار في ذلك كله التنوين؛ لأن الذي بعد (ابن) ليس علما، وهذا واضح في المثالين الأولين.

أما (عمرك) في المثال الثالث فليس بعلم؛ لأنه تعرَّف بإضافته إلى الكاف، فابن عمرك بمنزلة ابن أخيك.

ولو قلت: هذا زيدٌ بن عمرو، ولم تجعل (ابن) نعتا، بل جعلته بدلًا، أو توكيدًا فالتنوين ثابت.

ولو قلت: زيدٌ بن عمرو، فجعلت (زيد) مبتدأ و(ابن) خبرًا، فالاختيار التنوين. ينظر: شرح السيرافي ٢٤٦/٤.



أحكام التوكيد بالنون الثقيلة والخفيفة

الباب الأول: مواضع النون الثقيلة والخفيفة.

الباب الثاني: أحوال الأفعال قبل النون الثقيلة والخفيفة.

الباب الثالث: الوقف عند النون الثقيلة والخفيفة.

الباب الرابع: فعل الاثنين وجمع النساء في التوكيد بالنون الثقيلة والخفيفة.

الباب الخامس: الأفعال المعتلة في التوكيد بالنون الثقيلة والخفيفة.

الباب السادس: ما لا تجوز فيه النون الثقيلة والخفيفة.

[الباب الأول: مواضع النون الثقيلة والخفيفة]

هذا باب النون الثقيلة والخفيفة:

اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة، كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة، وزعم الخليل (رحمه الله) أنهما توكيد، كـ(ما) التي تكون فضلا[1]، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدًا.

[مواضعها]:

ولها مواضع سأبينها -إن شاء الله - ومواضعها في الفعل، فمن مواضعها:

الفعل الذي للأمر والنهي، وذلك قولك: لا تفعلنَّ ذاك، واضربنَّ زيدًا، فهذه الثقيلة، وإذا خففت قلت: افْعَلنْ ذاك، ولا تضربنْ زيدًا[2].

ومن مواضعها الفعل الذي لم يُجَبْ[3] الذي دخلته لام القَسَم، فذلك لا تفارقه

---

(١) (ما) التي تكون فضلًا هي الزائدة من جهة الصناعة؛ أي ليست موصولة أو نافية أو استفهامية أو مصدرية، والزائدة تكون للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ آل عمران آية: ١٥٩، وسيبويه يعبر عن الزائد بالفضل. ينظر، ص٢١٣، ط البكاء.

(٢) دخول نون التوكيد مع الأمر والنهي جائز، ويضاف إلى ذلك الاستفهام، نحو: هل تضربن زيدًا. ينظر شرح السيرافي ٢٤٨/٤.

(٣) الفعل الذي لم يُجَب؛ أي الذي لا يحتاج إلى جواب، نحو: والله لأسافرنَّ، فإن احتاج إلى جواب فالنون جائزة، نحو: هل تقولَنَّ؟

ويحتمل أن تكون (لم) زائدة من النساخ، فيكون الضبط: الفعل الذي يَجِبُ؛ أي الذي لا يكون أمرا ولانهيا ولا استفهاما، بدليل قول سيبويه بعد ذلك «ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام»... وذلك قولك: هل تقولَنَّ؟

الكتاب: القسم الثاني الصرف ٢٠٠/١ ط: البكاء.

الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللّام في القَسَم، وقد بينا ذلك في بابه[1].

[الباب الثاني: أحوال الأفعال قبل النون الثقيلة]

هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة:

اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوما، فلحقته الخفيفة والثقيلة حركتَ المجزوم، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم، والحركة فتحة -لم يكسروا- فيلتبس المذكر بالمؤنث، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: اعْلَمَنْ ذلك.

وإذا كان فعل الواحد مرفوعا، ثم لحقته النون، صيَّرْت الحرف المرفوع مفتوحًا؛ لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك: هَلْ تَفْعَلَنَّ ذاك.

وإذا كان فعل الاثنين مرفوعا، وأدخلت النون الثقيلة، حذفت نون الاثنين؛ لاجتماع النونات[2].

وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا، ثم أدخلتَ فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذفتَ نون الرفع، وذلك قولك: لتفْعَلُن.

واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تسقط إذا كانت بعدها أَلِف خفيفة أو أَلِف ولام[3] فإنها تسقط أيضا مع النون الخفيفة والثقيلة، وإنها

---

(١) هنا دخول نون التوكيد واجب، ولذلك شروط:
أن يكون الفعل مستقبلا، وأن يكون مثبتًا، جوابًا لقَسَمٍ غير مفصول من لامه بفاصل.
دروس في التصرف تأليف الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ص١٩٢.
والمقصود من قول سيبويه: في بابه: باب حروف الإضافة (القسم).

(٢) وذلك نحو: اضرِبَأنَّ زيدًا، ولا تضربأنَّ زيدًا، ومنه قوله تعالى ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ يونس: آية ٨٩.

(٣) العبارة ملتوية غير مستقيمة يبدو أن فيها سقطا، وقد وضحها السيرافي في التعليق التالي: المقصود بالألِف... إلخ.

سقطت؛ لأنها لا تحرك، فإذا لم تحرك حذفت، فتحذف، لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك للمرأة: اضرِبَنَّ زيدًا.

ومن ذلك قولهم للجميع: اضربُنَّ زيدًا.

فإذا جاءت بعد علامة مضمر تتحرك للألِف الخفيفة، أو للألِف واللَّام حُرِّكتْ لها، وذلك قولك: ارْضَوُنَّ زيدًا، واخْشَيِنَّ زيدًا[1].

[الباب الثالث: الوقف عند النون الخفيفة والثقيلة]

[أولًا]:

هذا باب الوقف عند النون الخفيفة.

اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا، ثم وقفت جعلت مكانها ألِفا، وذلك قولك: اضربا، إذا أمرت الواحد، وأردت الخفيفة.

وإذا وقفت عندها وقد أذهبت علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألِف خفيفة، أو ألِف ولام، رددتها كما ترد الألِف التي في: هذا مثنًّى، كما ترىٰ إذا سكتَّ،

(١) المقصود بالألِف الخفيفة: همزة الوصل.
وتوضيح ذلك أن الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها تسقط لدخول النون، نحو: اضربُنَ، واضْرِبن، كما تسقط هذه والياء إذا لقيهما ما فيه ألِف وصل، أو الألِف واللام، كقولك: اضربوا ابن زيد يا قوم، واضربي ابن زيد يا قوم، فتسقط الواو والياء في اللفظ، وكذلك الأمر في: اضربوا القوم، واضربي القوم.
فإذا كان الواو والياء مفتوحا ما قبلهما لم يسقطا لدخول نون التوكيد، بل يحركان؛ لاجتماع الساكنين، تقول: ارضَوُنَّ زيدًا، وارضَيِن زيدًا تماما كما تحركهما إذا كان بعدهما ألِف وصل، أو ألِف ولام، تقول: اخشَوُا ابن زيد، واخْشَوُا القوم، وارضَيِ ابن زيد، وارضَيِ القوم.
ينظر شرح السيرافي ٤/٢٥٤.

وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة اضربي، وللجميع: اضربوا[1].

[ثانيًا]:

فأما الثقيلة فلا تتغير في الوقف؛ لأنها لا تشبه التنوين.

[الباب الرابع: أحوال فعل الاثنين وجمع النساء في التوكيد]

هذا باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين، وفعل جميع النساء: فإذا دخلت الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألِف التي قبلها، وذلك قولك: لا تفعلأنَّ.

وقال الخليل: إذا أردتَ الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد الألِف حرف ساكن ليس بمدغم، ولا تحذف الألِف فيلتبس فعل الواحد والاثنين، وذلك قولك: اضربا، وأنت تريد النون.

وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: اضربنأنَّ يا نسوة، وهل تضربنأنَّ، فإنما ألحقت هذه الألِف؛ كراهية النونات، ولم يحذفوا نون النسوة؛ كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد.

وكسرت الثقيلة هنا؛ لأنها بعد ألِف زائدة، فجعلت بمنزلة نون الاثنين.

---

(١) قوله: وقد أذهبت علامة الإضمار، يعني واو الجماعة في (اضرِبُنْ) وياء التأنيث في (اضْرِبِنْ).
وقوله: التي تذهب إذا كان بعدها ألِف خفيفة، أو ألِف ولام، يعني بالألِف الخفيفة: ألِف الوصل في مثل: ابن، تقول: اضربي ابنك، واضربوا ابن زيد، وفي الألِف واللام: اضربي الرجل، واضربوا الرجل، فتسقط الياء والواو في اللفظ لألِف الوصل والألِف واللام، فإذا وقفت عليها عادت الياء والواو اللتان كانتا يسقطان لألِف الوصل والألِف واللام، وكذا الأمر لو وقفت على (اضربُنْ) من قولك: اضْرِبُنْ زيدًا يارجال.
قلت: اضربوا، ولو وقفت على (اضربِنْ) من قولك: اضْرِبِنْ زيدًا يا هند. قلت: اضربي، فترد الواو والياء. ينظر: شرح السيرافي ٤/٢٥٥، ٢٥٦.

وإذا أردت الخفيفة في فعل جميع النساء قلت في الوصل والوقف: اضربْنَ زيدًا، وليضربْنَ زيدًا، يكون بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة.

وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيدًا، واضربنانْ زيدًا.

[الباب الخامس: توكيد الأفعال المعتلة بالنون الثقيلة والخفيفة]

هذا باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو التي الواوات والياءات لاماتهن:

اعلم أن الياء التي هي لام، والواو التي هي بمنزلتها إذا حذفتا في الجزم ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة أخْرَجْتها، كما تخرجها إذا جئت بالألِف للاثنين؛ لأن الحرف يبنىٰ عليها، كما يبنىٰ علىٰ تلك الألِف، وما قبلها مفتوح، كما يفتح ما قبل الألِف.

وذلك قولك: ارمِيَنَّ زيدًا، واخشيَنَّ زيدًا، واغزوَنَّ[1].

[الباب السادس: ما لا تجوز فيه النون الثقيلة ولا الخفيفة]

هذا باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة.

وذلك الحروف التي للأمر والنهي، وليست بفعل، وذلك نحو: إيهٍ، وصهْ، ومه، وأشباهها.

وهلمّ في لغة الحجاز كذلك.

---

(١) يعنىٰ إذا كان لام الفعل واوًا أو ياءً فإنهما تثبتان إذا دخلت نون التوكيد علىٰ الفعل الذي للواحد المذكر؛ لأنه ينفتح ما قبل النون، والمفتوحات من حروف العلة في باب التوكيد بالنون لا تحذف، ولا تعتل بقلبها إلىٰ حرف آخر، تماما كثبوت الياء والواو مفتوحتين قبل ألِف الاثنين؛ إذا تقول: رميا وغزوا، وكذا الأمر مع النون: ارميَنَّ، واغزوَنَّ. ينظر: شرح السيرافي ٤/٢٦٢.

ما يطرأ على الفعل المضاعف
من تغيير في حال إسناده

الباب الأول: تغيير الآخر.

الباب الثاني: تحريك الآخر.

[الباب الأول: تغيير آخر الفعل المضاعف]

هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب:

فإذا تحرك الحرف الآخِرُ، فالعرب مجمعون على الإدغام، نحو: ردِّي، واجْتَرَّ.

فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع فإن أهل الحجاز يضاعفون(١)؛ لأنهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بد من تحريك الذي قبله؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وذلك قولك: اردُدْ واجْتَرِرْ، وإن تضارِرْ أضارِرْ.

وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم، فيسكنون الأول، ويحركون الآخرَ، وذلك قولك: رُدَّ وفِرَّ.

وإن كان الساكن الذي قبل الأول بينه وبين الألِف حاجز ألقيت عليه حركة الأول، ولا تحذف الألِف؛ لأن الحرف الذي بعد ألِف الوصل ساكن وذلك قولك: اطْمأَنَّ واقشعرَّ(٢).

وإن كان الذي قبل الأول متحركًا، وكان في الحرف ألِف وصل لم تغيره الحركة عن

---

(١) أي يظهرون، أما بنو تميم وكثير من العرب فيدغمون. شرح السيرافي ٢٦٤/٤.

(٢) توضيح ذلك: (رُدَّ) مثلا: أصله: اردُد، نقلت حركة الدال الأولى إلى الراء، توصلًا إلى إدغام المثلين، فصار: رُدَّ، وحذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها؛ لأن الحرف الذي بعدها صار متحركا.
أما نحو: اطمأنَّ واقشعرَّ، فالأصل: اطْمَأْنَنَ واقْشَعْرَر، نقلت حركة المثل الأول: النون والراء إلى الحرف الذي قبله: الهمزة والعين، توصلا لإدغام المثلين، ومع ذلك لم تحذف همزة الوصل؛ لأن الحرف الذي بعدها ما زال ساكنا: اطمأن واقشعر، بخلاف نحو: رُدَّ وفِرَّ.
وهذا هو معنى قول سيبويه: وإن كان الساكن الذي قبل الأول...ألخ يقصد بالساكن الهمزة في نحو: اطمأْنَن، والعين في نحو: اقشعْرَر، وهذا الساكن قبل الأول؛ أي المثل الأول، وهو النون في اطمأنن والراء في اقْشَعْرَرَ. ويقصد بالألِف: همزة الوصل.

حاله؛ لأنه لم يكن حرفا يُضْطرّ إلى تحريكه، ولا تذهب الألِف؛ لأن الذي بعدها لم يحرك، وذلك قولك: اجترَّ واحْمَرَّ[1].

وإن كان قبل الأول ألِف لم تغير؟ لأن الألِف قد يكون بعدها الساكن المدغم، فيَحْتَمل ذلك، وتكون ألِف الوصل في ذا الحرف؛ لأ الساكن الذي بعها لا يحرك، وذلك: احمارَّ[2].

وإن كان قبل الأول ألِف، ولم يكن في ذلك الحرف[3] حرف وصل لم يغير عن بنائه وعن الإدغام في غير الجزم، وذلك قولك: مادَّ، ولا تُضَارَّ[4].

[الباب الثاني: تحريك آخر الفعل المضاعف]

هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يَسْكن هو والأول من غير أهل الحجاز.

اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحا فتحوه، وإن كان مضموما ضموه، وإن كان مكسورًا كسروه، وذلك قولك: ردُّ، وعضَّ، وفرِّ[5] يا فتى.

---

(١) والأمر كذلك إذا كان قبل المثل الأول متحركا، نحو: اجْتَرَر واحْمَرَر، فالفتحة على التاء في اجترر والميم في احمرر كما هي، لكن يقدر أنها المنقولة من المثل الأول، لكن هل الحال تغيَّر؟ لا.
ومن ثم تبقى همزة الوصل بعد النقل والإدغام: اجتَرَّ واحْمَرَّ، لأن الذي بعد همزة الوصل مازال ساكنًا.

(٢) أي وإن كان الساكن الذي قبل المثل الأول المدغم ألِفا لم تحذف هذه الألِف إذا أدغمت، ولا تحذف همزة الوصل؛ لأن الساكن الذي بعدها لم يحرك، نحو: احمارَّ واشهابَّ.

(٣) أي الكلمة.

(٤) أي كذلك لا تحذف الألِف التي قبل المثل الأول المدغم، ولا يغير اللفظ عن بنائه، وإن لم يكن في الكلمة همزة وصل، نحو: ضارَّ يُضَارُّ.

(٥)لأن الأصل: اردُدْ، واعضَضْ، وافْرِرْ، فحرك الآخر وَفْقَ حركة الحرف الذي قبله قبل الإدغام.

فإن جاءت الهاء والألِف فتحوا أبدا، وسألت الخليل (رحمه الله) لم ذاك؟ فقال: لأن الهاء خفية[1]، فكأنهم قالوا: ردَّا، وأمِدَّا إذا قالوا: ردَّها وأمدَّها.

فإذا كانت الهاء مضمومة ضمُّوا، كأنهم قالوا: مُدُّوا وعَضُّوا، إذا قالوا: مُدُّهُ وعَضُّهُ.

فإن جئت بالألِف واللَّام، وبالألِف الخفيفة[2] كسرت الأول كلّه[3].

ومنهم من يدعه إذا جاء بالألِف واللَّام على حاله مفتوحًا، ومن العرب من يكسر ذا أجمع على كل حال.

وأهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون للنساء: ارْدُدْن.

---

(١) أراد: أنهم لم يعتدوا بالهاء؛ لخفائها، يعنى أن المضاعف إذا كان في آخره ألِف فالفتح، ولو كان في آخره هاء وألِف، فكأن الكلمة مختومة بالألِف؛ لأن الهاء تخفي في النطق.
أما لو كانت الهاء مضمومة فإن المضاعف يضم.

(٢) في شرح السيرافي (٢٦٧/٤) إذا جئت بالألِف واللام، والألِف الخفية، ولم يقل الخفيفة، وكرر ذلك.
ثم قال: وإنما سمى سيبويه ألِف الوصل التي لا لام معها الألِف الخفية؛ لأنها تسقط في حال، وتثبت في حال، فيكون سقوطها في حال خِفْيَةٍ لها.

(٣) نحو: غُضِّ الطرف، وأعِدِّ اسمك.

المقصور والممدود

[باب المقصور والممدود][1]

هذا باب المقصور والممدود:

وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات، وما كانت الياء في آخره، وأُجرِيت مجرىٰ التي من نفس الحرف.

[أولًا]:

فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو، وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تُبْدَلَ الألِف مكان الياء والواو، فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر. وأشياء يعلم أنها منقوصة؛ لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح، وذلك نحو: مُعطىٰ ومُشْتَرىٰ، وأشباه ذلك؛ لأن مُعطىٰ (مُفْعَل)، وهو مثل مخرج، فالباء بمنزلة الجيم، والراء بمنزلة الطاء، فنظائر ذا تدلك علىٰ أنه منقوص، وكذلك مشترىٰ إنما هو (مُفْتَعَل)، وهو مثل معترك، فالراء بمنزلة الراء، والياء بمنزلة الكاف[2].

[ثانيًا]:

وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألِف.

---

(١) لم يعالج سيبوبه المنقوص لدىٰ النحاة، مثل القاضي.
وقال السيرافي: «ويقال للمقصور -أيضا- منقوص، فأما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها، وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها». (شرح السيرافي ٢٦٩/٤).
أي إن مصطلح المنقوص عند سيبويه هو المقصور.

(٢) سيبويه يتحدث عن المقصور القياسي، وهو كل اسم معتل له نظر من الصحيح.
ينظر شرح السيرافي ٢٧١/٤، والتبيان في تصريف الأسماء د / أحمد كحيل، ص١١٧.

فأشياء يعلم أنها ممدودة، وذلك نحو: استسقاء، فأنت تستدل على الممدود، كما يُستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل.

ومما تعلم به أنه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول، يكون للصوت، نحو: العُواء، والدعاء، والزُّقَاءُ[1]، وكذلك نظيره من غير المعتل، نحو: الصراخ والنباح والبغام[2].

---

(١) الدعاء: الصياح. (الصحاح ٦/٢٣٣٧)، والزقاء: الصياح أيضًا. (الصحاح ٦/٢٣٦٨).

(٢) بغام الظبية: صوتها، وبغام الناقة: صوت لا تفصح به. (الصحاح ٥/١٨٧٣).

وهنا يتحدث سيبويه عن الممدود القياسي، وهو اسم آخره همزة له نظير من الصحيح؛ أي غير المهموز قبل آخره ألِف زائدة، وذلك مثل: مصدر (أفعل) المعتل اللام، كأعطى إعطاء، نظيره من الصحيح: إكرام. (التبيان /١١٩).

الهمـــز

[هذا باب الهمز]

هذا باب الهمز:

اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل.

فالتحقيق قولك قرأت ورأس وسأل، **وأما التخفيف**، فتصير الهمز بين بين، ومن ذلك:

أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة، فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألِف الساكنة، وتكون بزنتها محققة، غير أنك تضعِّف الصوت لا تتمّه، وتخفي[1]، مثل: قرأ قبل.

وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة، وذلك نحو: يئس.

وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة[2] فكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه[3].

---

(١) أي متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألِف.

(٢) قال السيرافي: «وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو كقولنا: (لَوُمَ) في تخفيف (لَؤُمَ)». شرح السيرافي ٢٧٤/٤.

(٣) قال السيرافي: «ومعنى قولنا بين بين في هذا الموضع وفي كل موضع يرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألِف؛ لأن الفتحة من الألِف». شرح السيرافي ٢٧٤/٤.

[الإبدال]:

واعلم أن كل همزة كانت مفتوحة، وكان قبلها حرف مكسور، فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في : يريد أن يقرئك: يقريَك.

وإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا، وذلك قولك في: التؤدة: تُوَدة.

وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألِفًا، وذلك قولك في رأس: راس.

وإذا كان ما قبلها مضمومًا فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا، وذلك قولك في المؤمن: المومن.

وإذا كان ما قبلها مكسورًا أبدلت مكانها ياء، وذلك الذئب: ذيب.

أبواب العدد وتمييزه

[الباب الأول: تمييز العدد من ٣ إلىٰ ١٩]

هذا باب الأسماء التي توقَعُ علىٰ عدة المؤنث والمذكر؛ لتبيِّن: ما العددُ إذا جاوز الاثنين والثنتين إلىٰ أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة:

اعلم أن ما جاوز الاثنين إلىٰ العشَرة مما واحده مذكر، فإن الأسماء التي تُبيِّنُ بها عِدَّتَه مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث، وذلك قولك: ثلاثة بنين وأربعة أجمال.

وكذلك جميع هذا تَثْبُت فيه الهاء حتىٰ تبلغ العشرة.

وإن كان الواحد مؤنثا فإنك تُخْرِجُ هذه الهاءات من هذه الأسماء، وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التأنيث، وذلك قولك: ثلاث بنات، وأربع نسوة.

فإذا جاوز المذكرُ العشْرَةَ فزاد عليها واحدًا، قلت: أحدَ عَشَرَ.

وإذا جاوز المؤنثُ العشْرَ فزادوا واحدًا، قلت: إحدىٰ عَشِرَةَ، بلغة بني تميم، وبلغة أهل الحجاز: إحدىٰ عَشْرَةَ.

فإن زاد المذكر واحدًا علىٰ أحد عشَرَ قلت له: اثنا عشر، وإن له اثني عشر لم تغيّر الاثنين عن حالهما إذا ثنيتَ الواحد غير أنك حذفت النون، لأن (عَشَرَ) بمنزلة النون، والحرف الذي قبل النون في الاثنين حرف إعراب[1].

وإذا زاد المؤنث واحدًا علىٰ إحدىٰ عشرة، قلت له: ثنتا عشِرة، واثنتا عشِرة، وبلغة أهل الحجاز: عشْرة.

---

(١) اثنا عشر: من الأعداد المركَّبة. جزءُه الأول يعرب إعراب المثنىٰ، وعشَرَ: مبني علىٰ الفتح لا محل له من الإعراب؛ لأنه بمنزلة نون المثنىٰ. (معجم الشوارد النحوية / محمد حسن شراب، ص٦٧)

و إذا زاد العدد واحدًا على اثنى عشر، فإن الحرف الأول لا يتغير بناؤه عن حاله وبنائه، حيث لم تجاوز العدةُ ثلاثةً، والآخر بمنزلته؛ حيث كان بعد أحد واثنين، وذلك قولك له ثلاثةَ عشر عبدا، وكذلك ما بين هذا العدد إلى تسعة عشر.

وإذا زاد العدد واحدًا فوق ثنتى عشِرة فالحرف الأول بمنزلته، وذلك قولك: ثلاثَ عشَرةَ جارية.

[الباب الثاني: ما كان بناؤه على (فاعل) من الأعداد]

هذا باب ذكرك الاسم الذي به تُبَيَّنُ العدَّةُ: كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ:

فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة (فاعل)، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يُبَيَّنُ العدد، وذلك قولك: ثاني اثنين.

وتقول: هذا خامس أربعة، وفي المؤنث: خامسة أربع.

وإذا أردت أن تقول في أحد عشر، كما قلت: خامسٌ قلت: حاديَ عشرَ، وتجري مجرى: خمسة عشر في فتح الأول والآخر.

ومن قال: خامس خمسة قال: خامسُ خمسة عشر.

[الباب الثالث: تمييز الأعداد الذي يقع على المؤنث والمذكر]

هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث:

فإذا جئت بالأسماء التي تُبَيَّنُ بها العدة أجريت الباب على التأنيث في التثليث إلى تسعَ عشْرة، وذلك قولك: له ثلاث شياه ذكور، وله ثلاث من الشاء، فأجريت ذلك

علىٰ الأصل؛ لأن الشاء أصله التأنيث وإن وقعت علىٰ المذكر، كما أنك تقول: هذه غنم ذكور، فالغنم مؤنثة، وقد تقع علىٰ المذكر.

وتقول: له خمسٌ من الإبل الذكور، وخمس من الغنم ذكور، من قِبَل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان.

وتقول: له ثلاث من البط؛ لأنك تصيره إلىٰ بطة.

وتقول: له ثلاثة ذكور من الإبل؛ لأنك لم تجيء بشيء من التأنيث.

وتقول: ثلاثة أشخص، وإن عَنَيْتَ نساء؛ لأن الشخص اسم مذكر، ومثل ذلك: ثلاث أعين، وإن كانوا رجالًا؛ لأن العين مؤنثة.

وقالوا: ثلاثة أنفس؛ لأن النفس عندهم إنسان.

وتقول: ثلاثة دواب إذا أردت المذكر.

وتقول: ثلاث أفراس، إذا أردت المذكر؛ لأن الفرس قد ألزموا التأنيث، وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر، حتىٰ صار بمنزلة القدم، كما أن النفس في المذكر أكثر.

جمع التكسير

[الباب الأول: تكسير الجمع]

هذا باب تكسير الواحد للجمع[1].

أما ما من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلًا)، فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشِّره، فإن تكسيره (أَفْعُلٌ)، وذلك قولك: كلب وأكلب.

فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على:

(فِعال)، وعلى (فُعُول)، وذلك قولك: كِبَاشٌ، وبطون، وربما كان فيه اللغتان، فقالوا: فُعول وفِعال، وذلك قولهم: فروخ، وفِراخ.

والمضاعف يجري هذا المجرى، وذلك قولك: ضَبٌّ: أَضُبٌّ وضِبابٌ وما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فعَلًا)، فإنك إذا كسَّرته لأدنى العدد بنيته على (أفعال)، وذلك قولك: جمل وأجمال.

فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على (فعال) و(فُعول)، نحو: جمال، وأسود.

وقد يجيء إذا جاوزوا به أدنى العدد على (فُعْلان) و(فِعْلان)، نحو: وِرْلان[2]، وحُملان.

وربما جاء (الأفعال) يستغني به أن يُكسَّر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد، وذلك نحو: قَتَب وأقْتاب[3].

---

(١) للنحاة في عرضهم لجمع التكسير طريقتان:
الأولى: طريقة المتقدمين كسيبويه ومن نحا نحوه من المتأخرين، وهي ذكر المفرد ثم ذكر جمعه.
والثانية: طريقة ابن مالك وبعض المتأخرين من النحاة، وهي ذكر الجمع، ثم ذكر ما هو مفرد له، ولكل طريقة مزاياها وعيوبها، وقد اختار المحدثون طريقة ابن مالك؛ لأنها الشائعة بين دارسي العربية.

(٢) الوَرَلُ: دابَّةٌ مثل الضبِّ. (مختار الصحاح، ص٣١٣).

(٣) القَتَبُ: رَحْلٌ صغير على قدر السنام. (الصحاح ١/١٩٨).

وقد يجيء (الفَعْل) (فُعْلانًا)، وذلك قولك:ثَغْبٌ وثُغْبانٌ، والثغْب: الغدير، وقد يجيء علىٰ (فِعْلان) نحو: عَبْد وعِبْدان.

وقد كُسِّرَ (فَعَلٌ) علىٰ (فُعْلٍ)، وذلك قليل، نحو: أسَدٍ وأُسْدٍ.

وما كان علىٰ ثلاثة أحرف، وكان (فَعِلًا) فإنما تكسَّره من أبنية أدنىٰ العدد علىٰ أفعال، وذلك نحو: كتِفٍ وأكتاف.

وما كان علىٰ ثلاثة أحرف وكان (فِعَلًا) فهو بمنزلة (الفَعِل)، وهو أقل، وذلك قولك: مِعًا وأمعاء.

وما كان علىٰ ثلاثة أحرف وكان (فَعُلًا) فهو كَفِعَل، وفَعِل، وهو أقل في الكلام منهما، وذلك قولك: عَجُز وأعجاز، وقد بنيٰ علىٰ فِعال، قالوا: أرجل ورجال.

وما كان علىٰ ثلاثة أحرف وكان (فَعُلًا) فهو بمنزلة الفَعُل؛ لأنه قليل مثله، وهو قولك: عُنقٌ وأعناق.

وما كان علىٰ ثلاثة أحرف وكان (فُعَلًا) فإن العرب تكسره علىٰ (فِعْلان)، وإن أرادوا أدنىٰ العدد لم يجاوزوه، واستغنوا به كما استغنوا بـ (أفْعُل) و(أفْعال) في ما ذكرت لك، فلم يجاوزوه في القليل والكثير، وذلك قولك: صُرَد وصِرْدان[1].

وقد جاء من الأسماء اسم واحد علىٰ (فِعِل) لم نجد مثله، وهو إبِلٌ، وقالوا: آبال.

وما كان علىٰ ثلاثة أحرف وكان (فِعْلًا) فإنه إذا كُسِّر علىٰ ما يكون لأدنىٰ العدد كُسِّر علىٰ أفعال، ويجاوزون به بناء أدنىٰ العدد فيكسّر علىٰ فُعول وفِعال، والفعول فيه أكثر.

فمن ذلك قولهم: حِمْل وأحمال وحُمول، وأما الفِعَال فنحو: ذئب وذئاب، وقد يكسر علىٰ (فِعَلة) نحو: قِرْد وقِرَدة، فأما القِرَدة فاستغنىٰ بها عن أقراد، كما قالوا: ثلاثة شسوع، فاستغنوا بها عن أشساع.

(١) الصُرَد: طائر، وجمعه: صِرْدان. (الصحاح٢/٤٩٧).

وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعْلًا) فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال. وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فُعول وفِعال، وفُعول أكثر.

وذلك قولهم: جُندٌ وأجنادٌ وجنودٌ، وأما الفِعال فقولهم: قُرْط وأقراط وقِراط.

وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على (فِعَلةٍ) نحو: جُحْر وأجحار وجِحرة.

وأما ما كان على (فَعْلة) فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء، وفتحتَ العين، وذلك قولك: قصعة وقَصَعات.

فإذا جاوزت أدنى العدد كسَّرت الاسم على فِعال، وذلك قصعة وقصاع، وقد جاء على فعول، وهو قليل، وذلك قولك: بدرة وبدور[1].

وقد يجمعون بالتاء، وهم يريدون الكثير، وقال الشاعر، وهو حسان بن ثابت:

[طويل]

لنا الجفنات الغُرُّ يلمعن بالضحى   وأسيافنا يقطرن من نجْدة دمَا[2]

فلم يرد أدنى العدد:

وأما ما كان على (فَعَلة) فهو في أدنى العدد وبناء الأكثر بمنزلة: (فَعْلة)، وذلك قولك: رَحَبة ورَحَبَات ورِحاب.

وأما ما كان (فُعْلة) فإنك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء، وحركتَ العين بضمة، وذلك قولك: رُكْبَة ورُكُبات.

---

(١) البدْرَة: مَسْكُ السَّخْلَةِ؛ لأنها ما دامت تَرْضَعُ فمَسْكُها للبن شَكْوةٌ. (الصحاح ٢/٥٨٧).

(٢) ديوان حسان بن ثابت، ص٣٧١.

قال المحقق عبد السلام هارون: «الغرّ: البيض، جمع غراء، يريد بياض الشحم، يقول: جفاننا معدة للضيفان ومساكين الحي بالغداة، وسيوفنا تقطر بالدم؛ لنجدتنا وكثرة حروبنا».

والشاهد فيه: جمع جفنة على جفنات، مع أنها للقلة، مرادًا بها جمع الكثرة.

فإذا جاوزتَ بناء أَدْنىٰ العدد كسَّرته علىٰ (فُعَلٍ) وذلك قولك: رُكَبٌ، وربما كسَّروه علىٰ (فِعال) وذلك قولك: بُرْمةٌ وبِرامٌ.

ومن العرب من يفتح العينَ إذا جمع بالتاء، فيقول: رُكَباتٌ.

وما كان (فِعْلة) فإنك إذا كسَّرتَه علىٰ بناء أدنىٰ العدد أدخلت التاء، وحرَّكت العين بكسرة، وذلك قولك: قِربات، ومن العرب من يفتح العين، وذلك قولك: قِرَبات.

فإذا أردت بناء الأكثر قلت: قِرَب، ومن قال: غُرْفات فَخفَّفَ قال: كِسْرات.

وأما (الفَعِلةُ) فإذا كُسِّرتْ علىٰ بناء الجمع، ولم تجمع بالتاء كُسِّرت علىٰ (فَعِل)، وذلك قولك: نَقِمَةٌ، ونَقِمٌ.

و(الفُعَلة) تكسَّر علىٰ (فُعَلٍ) إن لم تجمع بالتاء، وذلك قولك: تُخَمةٌ، وتُخَمٌ.

[الباب الثاني: الجنس]

هذا باب ما كان واحدًا يقع للجميع، ويكون واحده علىٰ بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث؛ ليتبين الواحد من الجميع:

فأما ما كان علىٰ ثلاثة أحرف وكان (فَعْلا)(١) فهو نحو: طلْح، والواحدة: طلحةٌ فإذا أردت أدنىٰ العدد جمعت الواحد بالتاء.

وإذا أردت الكثير صرت إلىٰ الاسم الذي يقع علىٰ الجميع(٢) ولم تكسر الواحد علىٰ بناء آخر.

---

(١) يأخذ حكم ما كان علىٰ (فَعْل): ما كان أيضا علىٰ (فَعَل) نحو: بقر، وعلىٰ (فَعِل) نحو: نَبِق، وعلىٰ (فِعَل) نحو: عنب، وعلىٰ (فَعُل) نحو: سَمُر [ضرب من الشجر]، و(فُعُل) نحو:بُسُر، و(فُعَل) نحو: رُطَب، و(فِعْل) نحو: سِدْر، و(فُعْل) نحو: نُقْد (نوع من الشجر).

(٢) أي إذا أريد الكثرة من الجنس جاء مجرَّدًا من التاء، نحو: قوم ورهط.

[الباب الثالث: تكسير ما كان على ثلاثة من المعتل]

هذا باب نظير ما ذكرنا[1] من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات فيهن عينات:

أولًا- (بنات الواو):

أم ماكان (فَعْلا) من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسَّرته على (أفْعال) وذلك : سوطٌ وأسواطٌ.

وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فِعال) وذلك قولك سياط، وقد يبنى على (فِعْلان) وذلك: ثور وثيران.

وقد قال بعضهم حين أراد بناء أدنى العدد (أفْعُل) قالوا: قَوْس وأَقْوُس، وجاء على (فِعَلة) نحو: ثِيَرة، وعلى (فُعُول) نحو: فوج وفُؤوج.

ثانيًا- (بنات الياء):

وأما ما كان من بنات الياء وكان (فَعْلًا) فإنك إذا بنيته بناء أدنى العدد بنيته على (أفعال) وذلك قولك: أبيت وأبيات، وقد بنوه على (أفْعُل) قالوا: أعين.

وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على (فُعول)، وذلك قولك: بيوت.

وأما ما كان (فَعَلًا) فإنه يكسَّر على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك نحو: قاع، وأقواع.

وإذا أردت بناء أكثر العدد كسَّرته على (فِعْلان)، وذلك نحو: جيران.

وما كان مؤنثا من (فَعَل) من هذا الباب فإنه يكسر على (أفْعُل) إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك: دار وأدؤر.

---

(١) أراد الباب الأول من جمع التكسير.

فإذا أردت بناء أكثر العدد قلت في الدار: دورٌ.

وما كان علىٰ ثلاثة أحرف وكان (فِعْلا) فإنك تكسِّره علىٰ (أفعال) من أبنية أدنىٰ العدد، وذلك: فيل وأفيال.

فإذا كسَّرته علىٰ بناء أكثر العدد قلت: فُعول، وذلك قولك: فُيول.

وقالوا في (فِعْل) من بنات الواو: ريح وأرواح.

وأما ما كان (فُعْلًا) من بنات الواو فإنك تكسره علىٰ أفعال إذا أردت بناء أدنىٰ العدد، وذلك عود وأعواد.

فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تكسِّره علىٰ فُعول ولا فِعال ولا فِعَلة، وانفرد به (فِعْلان) وذلك: عيدان.

وإذا كسَّرت (فَعْلة) من بنات الياء والواو علىٰ بناء أكثر العدد كسَّرتها علىٰ البناء الذي كسَّرت عليه غير المعتل، وذلك قولك: ضيْعة وضيْعات وضِياع، وروضة ورَوْضات ورياض.

فإذا أردت بناء أدنىٰ العدد ألحقت التاء ولم تحرك العين؛ لأن الواو ثانية، والياء ثانية[1].

وقد قالوا (فَعْلة) في بنات الواو وكسَّروها علىٰ (فُعَل) وذلك: دَوْلة ودُوَل.

وقد قالوا: (فَعْلَة) من بنات الياء، ثم كسروها علىٰ (فِعَل) وذلك قولهم ضَيْعَة وضِيَع.

---

(١) قال السيرافي: «يعنىٰ تقول فيه عيْبات وجَوْزات... وهذا مذهب أكثر العرب، كرهوا أن يحركوا، فيقولوا: جَوَزات... لأن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلها قلبتا ألِفين.
ومن العرب من يفتح، فيقول: جوَزات وبيَضات، ولا يقلب؛ لأن الفتحة عارضة، وهي لغة هذيل». (شرح السيرافي ٣١٩/٤).

وأما ما كان (فُعْلة) فهو بمنزلة غير المعتل، وتجمعه بالتاء إذا أردت أدنى العدد، وذلك قولك: دُولة ودُولات، فإذا لم ترد الجمع المؤنث بالتاء قلت: دُوَل.

وأما ما كان (فِعْلةً) فإنه كسِّر على (فِعال)، قالوا: ناقة ونِياق، وقد كسَّروه على (فُعْل) قالوا: ناقة ونُوق.

[الباب الرابع: تكسير ما كان على ثلاثة من المعتلِّ على لفظه]

هذا باب ما يكون واحدًا يقع للجميع من بنات الياء والواو، ويكون واحده على بنائه ومن لفظه، إلا أنه تلحقه هاء التأنيث لتبين الواحد من الجمع:

أما ما كان (فَعْلًا) فقصته قصة غير المعتل، وذلك جَوْزٌ وجَوْزَة وجَوْزات.

وأما ما كان (فُعْلًا) فهو بمنزلة الفُعل من غير المعتل، وذلك سُوسٌ وسُوسة وسُوسات.

وأما ما كان (فِعْلًا) فقصته كقصة غير المعتل، وذلك: تين وتينة وتينات.

وأما ما كان (فَعَلًا) فهو بمنزلة الفَعَل من غير المعتل وذلك: هام وهامة وهامات.

[الباب الخامس: ما كان تكسيره ومفرده على بناء واحد]

هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث، وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه، وذلك قولك: بُهْمي للجميع وبهمي واحدة[1].

---

(١) البُهْمى: نَبْتٌ، وألِفها للتأنيث فلا تنون. (الصحاح ٥/١٨٧٥).

[الباب السادس: تكسير ما كان على حرفين]

هذا باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث:

أما ما كان أصله (فَعْلًا) فإنه إذا كُسِّر على بناء أدنى العدد كُسِّر على أَفْعُل، وذلك نحو: يدٍ وأيْدٍ[1].

وإن كُسِّر على بناء أكثر العدد كسِّر على فِعال وفُعول، وذلك قولهم: دماء ودُمِيٌّ.

وإن كان أصله (فَعَلًا) كُسِّر من أدنى العدد على أفعال، وذلك: أب وآباء، وزعم يونس أنهم يقولون: آخاء.

[الباب السابع: تكسير ما كان على أربعة أحرف]

هذا باب تكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف للجمع:

أما ما كان (فِعالًا) فإنك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد كسَّرته على أفْعِلة، وذلك قولك: حمار وأحمرة، فإذا أردت أكثر العدد بنيته على (فُعُل)، وذلك: حمارٌ وحمرٌ.

وأما ما كان منه مضاعفًا فإنهم لم يجاوزوا به أدنى العدد، وإن عُنوا الكثير تركوا ذلك؛ كراهية التضعيف، وذلك قولهم: كِنانٌ وأكنّةٌ.

وأما ما كان منه من بنات الياء والواو فإنهم لا يجاوزون به أدنى العدد، وذلك قولهم: سقاءٌ وأسقيةٌ.

فأما ما كان منه من بنات الواو التي الواوات فيهن عينات فإنك إذا أردت بناء أدنى العد كسَّرته على (أفْعِلةٍ)، وذلك قولك: خِوان وأخونة.

فإذا أردت بناء أكثر العدد جاء على (فُعْلٍ)، وذلك قولك: خُونٌ.

---

(١) يد ودم: عند سيبويه (فَعْل) أصلهما: يَدْيٌ ودَمْيٌ، بتسكين الحرف الثاني. (شرح السيرافي ٣٢٤/٤).

وأما ماكان (فَعالًا) فإنهم إذا كسَّروه على بناء أدنى العدد فعلوا به ما فعلوا بـ(فِعالٍ)، وذلك قولك: زمان وأزمنة.

وإذا أردت بناء أكثر العدد قلت: قُذُل[1].

وما كان منه من بنات الياء والواو، فُعِلَ به ما فُعِلَ بما كان من بنات فِعال، وذلك قولك: سماء وأسمية.

وأما ماكان (فُعَالًا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة (فِعالٍ)، وذلك قولك: غُرابٌ وأغْرِبةٌ.

فإذا أردت بناء أكثر العدد كسَّرته على (فِعْلان) وذلك قولك: غُرابٌ، وغِرْبانٌ.

وأما ما كان (فَعيلًا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فِعالٍ، وفُعالٍ، وذلك قولك: رغيف، وأرغفة ورُغْفان.

فأما ما كان من بنات الياء والواو فإنه بمنزلة ما ذكرنا، قالوا: قريٌّ، وأقْرِيةٌ، وقُرْيانٌ[2].

وأما ما كان (فَعُولًا) فهو بمنزلة فَعيلٍ إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك: عمود وأعمدة.

فإن أردت بناء أكثر العدد كسَّرته على (فِعْلانٍ) وذلك: خِرْفانٌ.

وأما ماكان عدة حروفه أربعة أحرف وكان (فُعْلى أفْعَلَ) فإنك تكسِّره على (فُعَل)، وذلك قولك: الصُغْرَى والصُغَرُ.

ومثله من بنات الياء والواو: الدنيا والدُّنى، والقصوى والقُصَى.

---

(١) القَذال: جِماع مؤخرة الرأس. (مختار الصحاح: ٢٣٢).

(٢) القَرِيُّ على فعيل: مجرى الماء في الروض. (الصحاح ٦/٢٤٦١).

وأما ما كان على أربعة أحرف (وكان آخرُه أَلِفَ التأنيث) فإن أردت أن تكسِّره فإنك تحذف الزيادة التي هي للتأنيث ويبني على (فَعالى)، وذلك قولك في حُبْلى: حَبالى، وصحراء: صحارى.

وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف (وفيه هاء التأنيث)، وكان (فعيلةً) فإنك تكسره على (فعائل)، وذلك نحو: صحيفة وصحائف، وربما كسَّروه على (فُعُلٍ) قالوا: سفينةٌ وسُفُنٌ.

وأما (فِعالةٌ) فهو بهذه المنزلة، وذلك قولك: جِنازة وجنائز.

وما كان على (فَعالةٌ) فهو بهذه المنزلة، وذلك: حمامة وحمائم.

وما كان (فُعالة) فهو كذلك في جميع الأشياء، فإذا كسَّرته قلت: ذؤابة وذوائب.

وكذلك (فَعُولة)، وذلك قولهم: حَمُولةٌ وحمائلُ.

وأما ما كان من بنات الأربعة (لا زيادة فيه) فإنه يُكسَّر على مثال (مفاعل) وذلك قولك: ضَفْدَعٌ، وضفادعُ.

فإن كان فيه حَرْفٌ رابع حرف لين، وهو حرف المد كسَّرته على مثال: (مفاعيل)، وذلك قولك: قنديل وقناديل.

وكل شيء مما ذكرنا كانت فيه هاء التأنيث يكسَّر على ما ذكرنا، إلا أنك تجمع بالتاء إذا أردت بناء ما يكون لأدنى العدد، وذلك قولك: جمجمة وجماجم.

وكل شيء من بنات الثلاثة قد أُلْحق ببنات الأربعة فصار رابعُه حرفَ مد فهو بمنزلة ما كان من بنات الأربعة له رابع حرف مد، وذلك: قُرطاط وقَراطيط(١).

---

(١) القُرْطاط: البردعة، وكذلك القُرْطان. (الصحاح ٣/١١٥١).

وما كان من الأسماء على (فاعِلٍ أو فاعَلٍ) فإنه يُكسَّر على بناء فواعل، وذلك: حاجِز وحواجز، وطابق وطوابق.

وأما ما كان أصله صفةً فأُجْرِي مُجرى الأسماء فقد يبنونه على (فُعْلان) كما يبنونها، وذلك: راكب وركبان، وقد كسَّروه على (فِعال) قالوا: صِحاب.

[الباب الثامن: ما يجمع على صيغة جمع المؤنث السالم]

هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء؛ لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع[1]:

١- فمنه شيء لم يكسَّر على بناء من أبنية الجمع فجمع بالتاء إذا مُنِعَ ذلك، وذلك قولهم: سراقات وحمَّامات.

وقالوا: جُوالق وجَواليق، فلم يقولوا: جُوالقات، حين قالوا: جَوَاليق.

٢-وربما جمعوه بالتاء وهم يكسِّرونه على بناء الجمع؛ لأنه يصير إلى بناء التأنيث، فشبهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث.

وذلك قولهم: بُوانات وبُوان للواحد، وبُونٌ للجميع[2].

---

(١) أي المذكر يصير مؤنثا إذا جُمع جمع تكسير، فجعل: سرادقات بمنزلة الجمع المكسر المؤنث، أي إن الذي سوغ جمعه بالألِف والتاء أنه لو جمع جمع تكسير لصار إلى التأنيث فلما منع من ذلك جمع بالألِف والتاء؛ لأن المآل واحد، وهو التأنيث. (ينظر: شرح السيرافي ٣٥٤/٤).

(٢) أي وهناك ألِفاظ جمعت جمع تكسير وجمعت بالألِف والتاء مثل بُوانات وبون.
والبِوُان: بكسر الباء وضمها: عمود من أعمدة الخباء. (الصحاح٢٠٨١/٥).

[الباب التاسع: ما كان جمعه على غير بناء مفرده]

هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكسر هو على ذلك البناء: فمن ذلك قولهم: رهط وأراهط، كأنهم كسَّروا (أرْهُط)، ومن ذلك: باطل وأباطيل؛ لأن ذا ليس بناء باطل ونحوه إذا كسَّرتَه، فكأنه كُسِّرتْ عليه: إبْطيل وإبْطال(١).

[الباب العاشر: جمع ما كان خامسه ألِف التأنيث أو ألِفا التأنيث]

هذا باب ما عدَّة حروفه خمسة أحرف خامسه ألِف التأنيث أو ألِفان للتأنيث:

٣- أما ما كان (فُعالَى) فإنه يجمع بالتاء، وذلك: حبارَى وحُباريات.

٤- وأما ما كان آخرَهُ ألِفان للتأنيث، وكان (فاعِلاء) فإنه يكسَّر على (فواعل)، وذلك: قاصعاءُ، وقواصعُ.

[الباب الحادي عشر: جمع الجمع]

هذا باب جمع الجمع:

أما أبنية أدنى العدد فتكسَّر منها (أفْعِلةٌ وأفْعُلٌ) على (أفاعِلَ)، وذلك نحو: أيدٍ وأيادٍ.و

وأما ما كان (أفعالًا) فإنه يكسَّر على (أفاعيل)، وذلك نحو: أقوال وأقاوِيل.

واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع.

---

(١) ما كان من الجمع ثالثه ألِف وبعدها حرفان أو ثلاثة فلا يجوز أن يكون واحده ثلاثة أحرف؛ لأن هذا الجمع يجري مجرى التصغير، إنما يزاد على واحده الألِف ثالثة فقط كما تزاد ياء التصغير ثالثة، كقولك: جعفر وجعافر وجعيفر. (ينظر: شرح السيرافي ٣٥٥/٤).

[الباب الثاني عشر: ما كان مُعَرَّبًا على أربعة]

هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أُعرب فكسَّرتَهُ على مثال: مفاعل: زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلا، وذلك: مَوزج وموازجة(١).

[الباب الثالث عشر: تسوية اللفظ في المثنى والجمع]

هذا باب ما لُفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع: وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسن رؤوسهما(٢)، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(٣)

وزعم يونس أنهم يقولون: ضربت رأسيهما.

[الباب الرابع عشر: ما دل على الجمع ولفظه من لفظ واحد]

هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسَّر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود(٤).

إلا أن لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك: رَكْبٌ وسفْرٌ، فالركب لم يكسر عليه

---

(١) الموزج: مُعَرَّب، وأصله بالفارسية مُوزه، والجمع الموازجة. (الصحاح ١/٣٤١).

(٢) ما كان في البدن منه واحد فضم إلى مثله من بدن آخر فإن الوجه الأكثر من كلام العرب جمعه، ويجوز تثنيتهُ وتوحيده.
فأما جمعه فلأن التثنية جمع؛ لأن أحدهما قد جمع مع الآخر وضم إليه ويستوي لفظ المثنى والجمع للمتكلم؛ لأنه يقول: نحن فعلنا كذا إن كانوا اثنين أو جماعة.
وأما توحيده فلأنه إذا أضيف إلى اثنين علم أنه مثنى اكتفى بلفظ الواحد من الاثنين.
وأما التثنية فعلى الأصل أي أجرى على القياس: ما أحسن رأيهما. (ينظر: شرح السيرافي ٤/٣٦٤).

(٣) التحريم آية: ٤.

(٤) الذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها. (مختار الصحاح ص: ١٠٤).

راكب، ألا ترىٰ أنك تقول في التحقير: رُكَيْبٌ وسُفَيْرٌ، فلو كان كسر عليه الواحدُ رُدَّ إليه، فليس (فَعْلٌ) مما يكسَّر عليه الواحد للجمع[1].

[الباب الخامس عشر: جمع الصفة مما كان علىٰ ثلاثة]

هذا باب تكسير الصفة للجمع:

١- أما ما كان (فَعْلًا) فإنه يكسَّر علىٰ (فِعال) ولا يكسَّر علىٰ بناء أدنىٰ العدد الذي هو لفَعْل من الأسماء، وذلك: صَعْب وصعاب، وسمعنا من العرب من يقول: فَسْلٌ وفُسول، فكسَّروه علىٰ فُعُول، وقد كسروا (فَعْلًا) علىٰ (فُعْلٍ)، قالوا: خَيْلٌ وُرْدٌ.

٢- وأما ماكان (فَعَلًا) فإنهم يكسَّرونه علىٰ (فِعال) وذلك قولك: حَسَنٌ وحِسَانٌ، وربما كسروه علىٰ (أفعال) وذلك قولهم: بطل وأبطال.

٣- وأما (الفُعُل)، وهو قولك: جُنُبٌ، فمن جمع من العرب قال: أجناب.

٤- وأما ما كان (فِعْلًا) فإنهم قد كسَّروه علىٰ أفعال، وذلك قولك: جِلْفٌ وأجلافٌ، وقال بعض العرب: أَجْلُفٌ.

٥- و(فُعْلٌ) قالوا: مُرٌّ وأَمْرَار.

٦- وأما ما كان (فَعُلًا) فإنه لم يُكسَّر علىٰ ما كُسِّر عليه اسمًا؛ لقلته في الأسماء، تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون، وذلك: حذُرون وعَجُلُون، وقد كسروا أحرفًا منه علىٰ أفعال، قالوا: يَقُظٌ وأيقاظٌ.

٧- و(فَعِلٌ) بهذه المنزلة، وذلك قولهم: قَوْم فَزِعون.

---

(١) ذكر سيبويه في هذا الباب اسم الجمع الذي هو من لفظ واحده، لكنه ليس جمعا مكسَّرًا لواحده، وإنما هو كقوم، ونفر، وذود، بيد أن نحو هذه ليست من لفظ واحده، أما نحو: صحب وركب وسفر فمن لفظ واحده، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب الأخفش أن نحو ركب وسفر وذود جمع تكسير، فإذا صغر رد إلىٰ الواحد وصُغر. (ينظر: شرح السيرافي ٤/٣٦٨، ٣٦٩).

[الباب السادس عشر: جمع الصفة مما كان على اربعة]

هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف:

١- أما ماكان (فاعلا) فإنك تكسّره على (فُعَّل)، وذلك قولك: شاهدٌ المصرَ وقوم شُهَّدٌ، وعلى (فُعَّال) وذلك قولك: شُهَّادٌ، وعلى (فَعَلة)، وذلك نحو: فَسَقَةٌ، وعلى (فُعُلٍ) وذلك: حائل وحُوُل، وعلى (فُعَلاء)، وذلك: شاعر وشعراء، وعلى (فِعال) وذلك قولهم: جياع، وقالوا: (فُعْلان) وذلك: راعٍ ورُعْيانٌ.

وإذا لحقت الهاء فاعلا للتأنيث كسّر على (فواعل) وذلك قولك: ضاربة وضوارب، ويكسّر (فاعل) على (فُعَّل) نحو: حُيَّضٌ.

٢- وأما ما كان (فَعِيلا) فإنه يكسّر على (فُعَلاء) وعلى (فِعال) وذلك نحو: فقهاء وظراف.

٣- و(فُعال) بمنزلة (فعيل)، وقالوا: رجل شجاع وقوم شجعاء، ورجل طُوالٌ، وطِوَالٌ.

٤- وأما ما كان (فَعُولًا) فإنه يكسّر على (فُعُلٍ) عَنَيت جميع المؤنث أو جميع المذكر، وذلك قولك: صبور وصُبُرٌ.

وما كان منه وصفًا للمؤنث فإنهم يجمعونه على (فعائل) وذلك عجوز وعجائز.

٥- وأما (فعالٌ) فبمنزلة (فَعول) وذلك قولك: صَناعٌ وصُنُعٌ.

٦- وأما (فِعال) فبمنزلة (فَعال) تقول للجمل العظيم: جمل كِنازٌ ويقولون: كُنُزٌ.

٧- وأما ما كان (مِفعالًا) فإنه يكسّر على مثال: «مفاعيل» وذلك قولك: مِكثار ومكاثيرُ.

٨- وما كان (مِفْعَلًا) فهو بمنزلته.

فأما (مِفْعَل) فنحو: مِدْعَس، تقول: مَداعِس[1].

٩- وأما ما كان (فَعَّالًا) فإنه لا يكسَّر؛ لأنه تدخله الواو والنون، فيستغنى بهما، ويجمع مؤنثه بالتاء.

وأما (الفَعَّال) فنحو: شَرَّاب، وأما (الفُعَّال) فنحو: الحُسَّان، يقولون: حُسَّانون.

وأما (الفِعِّيل) فنحو: الشِّرِّيب، تقول: شِرِّيبون.

١٠- وأما (أَفْعَلُ) إذا كان صفة فإنه يكسَّرُ على (فُعْلٍ) وذلك: أحمر وحُمْر، والمؤنث من هذا يجمع على (فُعْلٍ)، وذلك: حمراءُ وحُمْرٌ.

وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسَّر على (أفاعل).

١١- وأما (فَعْلان) إذا كان صفة وكانت له (فَعْلى) فإنه يكسَّر على (فِعَال)، وذلك: عطشان وعطاش.

وقد يكسَّر على (فَعالى)، وذلك: سكران، وسَكارَى، وقد يكسِّرون بعض هذا على (فُعالى) وذلك قول بعضهم: سُكارى.

١٢- وقد يكسرون (فَعِلًا) على (فَعالى)، وذلك: رجلٌ عَجِلٌ، ورجال عَجالَى.

١٣- وأما (فُعَلاء) فهي بمنزلة (فُعَلَةٍ) من الصفات[2]، كما كانت فُعْلَى بمنزلة فُعْلَةٍ من الأسماء[3].

---

(١) المِدْعَس: الرمح يدعس به؛ أي يطعن به. (الصحاح ٩٢٨/٣).

(٢) يريد أن ما جاء على (فُعَلة) نحو: رُبَعَة مثل ما جاء على فُعَلاء، مثل: نُفَساء في التأنيث، وأن أحدهما بالهاء والآخر بالألِف. (ينظر: شرح السيرافي ٣٩٣/٤).

(٣) يريد أن (فُعْلى) من الصفات يكسَّر على فُعَل، مثل صغرى وصُغَر، وهي بمنزلة فُعْلة من الأسماء، تكسَّر على فُعَل، مثل: سُورة وسُوَر؛ لأنها على بنائها. (ينظر: القسم الثاني: الصرف والأصوات، ص٢٦٧، ٢٨٠ ط: البكاء).

وذلك قولك: نُفَساء ونُفَسَاوات، ونِفاس، كما قالوا: رُبَعَة[1]، ورُبَعَات ورِباع، شبهوها بها؛ لأن البناء واحد، ولأن آخره علامة التأنيث كما أن آخر هذا علامة التأنيث.

١٤- وأما (فَعيل) إذا كان في معنىٰ (مفعول) فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة (فعول) ولا تجمعه بالواو والنون، كما لا تجمع (فعولٌ).

وإذا كسَّرته كسَّرته علىٰ (فَعْلَىٰ)، وذلك: قتيل وقتلىٰ، وسمعنا من العرب من يقول: قتلاء.

(١) الرُّبَع: الفصيل يُنْتَجُ في الربيع، والأنثىٰ رُبَعةٌ. (الصحاح ١٢١٢/٣).

بناء الأفعال ومصادرها وما يشتق منها

النوع الأول: بناء الأفعال الثلاثية المجردة ومصادرها.

النوع الثاني: بناء الأفعال الثلاثية المزيدة والرباعية ومصادرها.

أولًا: صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة.

ثانيًا: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة

ثالثًا: مصادر الأفعال الرباعية.

رابعًا: مصادر المرة.

النوع الثالث: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والآلة والمصادر، وأفعال التعجب.

أولًا: أبواب المشتقات.

ثانيًا: أبواب فعل التعجب.

[النوع الأول: بناء الأفعال الثلاثية المجردة ومصادرها]

[الباب الأول: بناء الأفعال المتعدية ومصادرها]

هذا باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلىٰ غيرك وتوقعها به ومصادرها:

فالأفعال تكون من هذا علىٰ ثلاثة أبنية: علىٰ فَعَل يَفْعِل، وفَعَل يفْعُل، وفَعِلَ يفْعَلَ، ويكون المصدر فَعْلًا، والاسم فاعلًا.

[القياس]:

١- فأما (فَعَل يَفْعُلُ) ومصدره فقَتَل يَقْتُل قتلًا، والاسم: قاتلٌ.

٢- وأما (فَعَل يَفْعِل) فنحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا وهو ضاربٌ.

٣-وأما (فَعِلَ يَفْعَل) ومصدره والاسم فهو: لَحِسَهُ يَلْحَسُهُ لَحْسًا وهو لاحِسٌ.

[السماع]:

وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية علىٰ (فُعُول)، وذلك: لَزِمَهُ يَلْزَمُه لزوما، وعلىٰ (فَعَل) وذلك: حَلَبَها يَحْلُبُها حلبًا، وعلىٰ (فَعِل) وذلك: كَذَبَ يَكْذِب كَذِبًا.

[استطراد الكلام علىٰ الأفعال اللازمة]:

وأما كل عمل لم يتعدَّ إلىٰ منصوب، فإن يكون فعله علىٰ ماذكرنا في الذي يتعدىٰ، ويكون الاسم فاعلا، والمصدر يكون:

(فُعُولًا) وذلك نحو: قَعَد قُعودًا، وهو قاعد.

و(فَعَالًا) قالوا: الذهاب.

و(فَعْلًا) وذلك قولك: سكَتَ يَسْكتُ سَكْتًا.

و(فَعَلًا) قالوا: لَبِثَ لَبَثًا.

و(فُعْلًا) قال بعض العرب: مَجَنَ يَمْجُنُ مُجْنًا.

و(فَعِلًا) قالوا: لَعِبَ يَلْعَبُ لَعِبًا.

و(فُعَالًا) قالوا: نَعَسَ نعاسًا[1].

[الباب الثاني: ما جاء من الأدواء على مثال واحد لتقارب المعاني]

هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال: وَجِعَ يَوْجَعُ، وجعًا، وهو وَجِعٌ؛ لتقارب المعاني:

١- وذلك: حَبِطَ يَحْبَطُ حَبَطًا وهو حَبِطٌ.

٢- وقد يجيء الاسم[2] (فعيلا) نحو: مَرِضَ يَمْرَضُ مَرَضًا وهو مريض، ومثله من بنات الياء: عَمِيَ قلبُه، يَعْمَىٰ عَمًىٰ وهو عمٍ.

[الباب الثالث: بناء فعلان في الخلو والامتلاء، وما يجرىٰ مجراه]

هذا باب (فَعْلانَ) ومصدره وفِعْله:

أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنىٰ في الأسماء علىٰ (فَعْلان)، ويكون المصدر (الفَعَل)، ويكون الفعل علىٰ فَعِل يَفْعَل، وذلك نحو: ظمِئ يظمأ ظمأً وهو ظمآن، وغَرِثَ يَغْرَثُ غَرَثًا وهو غَرْثان[3].

وقد جاء (فَعْلان وفَعْلىٰ) في غير هذا الباب، قالوا: عجلان وعجلىٰ.

---

(١) ينظر: القسم الثاني: الصرف والأصوات (٣١٧/١) ط: البكاء.

(٢) يقصد بالاسم: اسم الفاعل.

(٣) الغَرثان: الجائع. (مختار الصحاح، ص٢٠٩).

[الباب الرابع: ما يبنىٰ علىٰ أفعل من الألوان وما يجرىٰ مجراها]

هذا باب ما يبنىٰ علىٰ أفعل: أما الألوان فإنها تبنىٰ علىٰ (أفعَل)، ويكون الفعل علىٰ فَعِل يَفْعَل، والمصدر علىٰ فُعْلَةٍ أكثر، وربما جاء الفعل علىٰ فَعُلَ يَفْعُل.

قالوا: صَدِئ يَصْدَأ صُدْأة، وقالوا أيضًا: صَدَأ.

ومن العرب من يقول: أَدُمَ يَأدُمُ أُدْمَةً[1].

وقالوا: الصهوبة[2]، وقالوا: البياض والسواد، وقد جاء شيء من الألوان علىٰ (فَعْل) قالوا: جَوْنٌ[3].

وقد جاء شيء منه علىٰ (فَعيل) وذلك: خصِيفٌ، والخصيف: سواد إلىٰ الخُضْرة.

[الباب الخامس: ما يبنىٰ من الخصال]

هذا باب أيضا في الخصال التي تكون في الأشياء:

أما ما كان حُسْنًا أو قُبحًا فإنه مما يبنىٰ فعله علىٰ (فَعُل يَفْعُل)، ويكون المصدر فَعالًا، وفَعالَةً، وفُعْلًا، وذلك قولك: قبُح يقْبُحُ قباحةً، وبعضهم يقول: قُبوحة، وَوَسُم يَوْسُمُ وَسامةً، وقال بعضهم: وَسَامًا.

وتجيء الأسماء علىٰ (فعيل) وذلك: قبيح ووسيم.

وقالوا: حَسَنٌ، فبنوه علىٰ فَعَلٍ، وقالوا: ضَخْمٌ، ولم يقولوا: ضخيمٌ.

---

(١) الأُدْمَةُ: السُمْرة. (مختار الصحاح، ص١٢).

(٢) الصُهبَةُ: الشُقْرةُ في شعر الرأس، وهي الصهوبة. (الصحاح ١/١٦٦).

(٣) الجَوْنُ: الأبيض، والجون أيضا: الأسود، وهو من الأضداد، ويجمع علىٰ جُون. (مختار الصحاح، ص: ٥٨).

وقالوا: رَجُلٌ سَبِطٌ[1]، وقالوا: شَجُعَ شجاعة وهو شُجاعٌ، وقالوا: شجيعٌ.

[الباب السادس: أبواب الفعل الثلاثي]

هذا باب علمِ كل فعلٍ تَعدَّاك إلى غيرك:

[فعَل]:

اعلم أنه يكون كل ما تعدَاك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفْعِل، وفَعَل يَفْعُل، وفَعِل يَفْعَل، وذلك نحو: ضَرَب يَضْرِب، وقَتَل يَقْتُل، ولَقِمَ يَلْقَمُ.

وهذا الأضرب تكون في ما لا يتعداك، وذلك نحو: جَلَس يَجْلِسُ، وقَعَدَ يقعُدُ ورَكِنَ يَرْكَنُ.

[فَعُلَ]:

ومما لا يتعدَّاك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعدّاك، وذلك: فَعُل يَفْعُلُ، نحو: كَرُم يَكرُمُ، وليس في الكلام فُعُلْتُهُ متعدِّيًا.

[فَعِلَ]:

وقد بنوا (فَعِلَ) على (يَفْعِلُ) في أحرف، وذلك: حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ.

والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس.

وقد جاء في الكلام فَعِلَ يَفْعُل في حرفين:

وذلك: فَضِلَ يَفْضُلُ، ومِتَّ تَمُوت، وفَضَلَ يَفْضُلُ، ومُتَّ تَمُوت أقيس.

[الباب السابع: ما فيه أَلِف التأنيث من المصادر]

هذا باب ما جاء من المصادر وفيه أَلِف التأنيث، وذلك قولك: رجَعْتُه رُجْعَى، وذكَّرتُه ذِكْرى.

---

(١) رجل سَبِطُ الشعْر، أي مسترسله، غير جَعْدٍ. (مختار الصحاح ١٣٠).

وأما الفِعِّيلي فتجيء على وجه آخر، تقول: كان بينهم رِمِّيًّا، فليس يريد قوله: رَمْيًا، ولكنه يريد ما كان بينهم من الرَّامي وكثرة الرمي، ولا يكون الرِّمِّيَّا واحدًا[1].

[الباب الثامن: ما جاء من المصادر على فَعول وغيره]

هذا باب ما جاء من المصادر على (فَعول)، وذلك قولك: توضَّأت وَضُوءًا حسنًا، وتطهرت طَهورًا حسنًا، وأُولعتُ به وَلوعًا.

وسمعنا من العرب من يقول: وقدت النار وَقودًا غالبًا، وقَبِله قَبولًا، والوُقود أكثر، والوَقود: الحطَب.

[الباب التاسع: مصادر الهيئة والمرة]

[مصادر الهيئة]:

هذا باب ما تجيء فيه (الفِعْلة) تريد بها ضربا من الفعل، وذلك قولك حسن الطِّعمة، ومثله: قِتْلةُ سَوْء، وبئست المِيتَةُ، وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل، والضرب الذي عليه من الطَّعْم.

[مصادر المرَّة]:

وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدًا على (فَعْلة) على الأصل؛ لأن الأصل (فَعْلٌ). فإذا قلت الجلوس والذَّهاب ونحو ذلك، فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل، ولم تكن في الفعل.

وذلك قعدت قَعْدةً وأتيت أتْيةً.

[الباب العاشر: مصادر بنات الياء والواو في موضع اللَّام]

هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن في موضع اللَّامات.

---

(١) أراد: ولا يكون من واحد، فهو يدل على المشاركة.

قالوا: رميته رميا وهو رام، وغزاه يغزوه غَزْوًا وهو غاز.

وقد جاء في هذا الباب المصدر على (فُعَل)، قالوا: هديته هُدًى، وقالوا: قليتُه قِلىً، وقَرَيته قِرًى.

[الباب الحادي عشر: مصادر بنات الياء والواو في موضع العين]

هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات، تقول: بعته بيعا، وكلتُه كَيْلًا، فانا أكيله وأبيعه، وكائل وبائع.

وقالوا: سُقْتُه سوقًا وقُلتُه قولا، وهو سائق وقائل.

[الباب الثاني عشر: مصادر بنات الياء والواو في موضع الفاء]

[بنات الواو]:

هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاء، تقول: وعدته فأنا أعده وعْدًا.

ولا تجيء في هذا الباب يَفْعُل[1]، وسأخبرك عن ذلك إن شاء الله.

[تعليق]:

واعلم أن ذا[2] أصله على: قتل يقتُل وضرب يضرب، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: يا جل وييجل، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا

---

(١) أي ما كان على فَعُل يفعُل من المثال لا يكون من هذا الباب؛ أي لا تحذف فاؤه، نحو: وضُؤ يوضُؤ، ووسُم يوسُم.

(٢) يشير إلى الفعل المثال الواوي أصله على فَعَل يفعُل، وفعَل يفْعِل، مثل: وَجَدَ يَوْجُد ووعد يعد، وأصله: يوعد، حذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأنهم إذا حذفوا الواو كانت الياء مع كسرة أخف من الياء مع ضمة، ومن ثم اقتصروا على الحذف في يفعل. (ينظر: شرح السيرافي ٤/٤٣٤).

هذا الباب إلى يَفْعِل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة؛ إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يَفْعِل. فعلى هذا يجري ما كان على (فَعَل) من هذا الباب.

وقد قال ناس من العرب: وَجَد يَجُد، كأنهم حذفوها من يَوْجُد، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام.

وقالوا: ورد يرد ورودًا، وقالوا: وجِل يوجَلُ، وهو وجِلٌ فأَتَمُّوها؛ لأنه لا كسرة بعدها، فلم تُحذف، فرقوا بينها وبين (يَفْعِل).

وقالوا: وضُؤ يَوْضُؤ، وَوَضُعَ يوضُعُ فأَتمُّوا ما كان على فَعُل كما أَتَمُّوا ما كان على (فَعَل).

[بنات الياء]

وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك: يئِسَ يَيْئِسُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ، ويَمَن يَيْمِنُ، وذلك أن الياء أخف عليهم.

وزعموا أن بعض العرب يقول: يئِسَ يَئِسُ. فهذه في القلة كيَجُدُ.

[النوع الثاني: بناء الأفعال الثلاثية المزيدة والرباعية ومصادرها]

[أولًا: صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة]

[الباب الأول: افتراق فعَلتُ وأفْعَلتُ في المعنى]

هذا باب افتراق فعلتُ وأفْعَلتُ في الفعل للمعنى:

تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت:أخرجه وأدخله وأجلسه.

وتقول: حَزِنَ وحَزِنْتُهُ، ورجَع ورجَعْتُهُ.

وزعم الخليل أنك حيث قلت حَزِنتُه لم ترد أن تقول: جعلته حزينا، ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزنا، كما قلت: كَحَلْتُه؛ أي جعلت فيه كحلا.

وقال بعض العرب: أحزنته وأرجعتُه، وقالوا: حَمِدْته؛ أي جزيتُه وقضيته حقة.

فأما أحمدته فتقول: وجدته مستحقا للحمد مني.

[الباب الثاني: معنى التكثير في فعلتُ]

هذا باب دخول فَعَّلتُ على فَعَلتُ لا يَشْرَكُه في ذلك أفعلت:

تقول: كسَرتُها وقطعتُها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسَّرتُه وقطَّعتُه.

[الباب الثالث: أفعال المطاوعة]

هذا باب ما طاوَع الذي فعله على فَعَل، وهو يكون على انفعل وافتعل.

وذلك قولك: كسَرْتُه فانكسر.

ونظير فعلتُه فانفعل وافتعل: أفعلْتُه فَفَعل، نحو: أدخلته فدخَل، وربما استغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردتُه فذهب، ولا يقولون: فانطرد.

ونظير هذا فَعَّلتُه فتفَعَّل، نحو: كسَّرته فتكَسَّرَ.

ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال: تَفَعْلَل نحو: دحرجته فتدحرج.

[الباب الرابع: صيغة فُعِل ومفعول]

هذا باب ما جاء فُعِل منه على غير فعلتُه:

وذلك نحو: جُنَّ وسُلَّ وزُكِمَ ووُرِد، وعلى ذلك قالوا: مجنون ومسلول، ومزكوم، ومورود.

[الباب الخامس: صيغ المشاركة في مزيد فَعَل]

هذا باب دخول الزيادة في فعلتُ للمعاني:

اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلتُه.

ومثل ذلك: ضاربته، وفارقتُه، وكارمتُه، وخاصمني وخاصمته.

واعلم أن (يَفْعَل) من هذا الباب على مثال يخرج، نحو: خاصمني فخصمتُه أخْصُمُه.

وكذلك جميع ما كان من هذا الباب[1] إلا ما كان من الياء، مثل: رميتُ وبعت،

---

(١) يقصد بهذا الباب باب (فَعَل)؛ أي مما يختص بهذا الباب بضم مضارعه بابُ المغالبة، ويُعْنَى بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر، فلا يكون إذن إلا متعديا، نحو: كارمني فكرمتُهُ =

وما كان من باب وعد، فإن ذلك لا يكون إلا على أفْعِلُه؛ لأنه لا يختلف ولا يجيء إلا على يفْعِل.

وليس في كل شيء يكون هذا؛ ألا ترى أنك لا تقول: نازعني فنزعته، استغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك.

وقد تجيء فاعلتُ لا تريد بها عمل اثنين، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه، وسافرت.

[الباب السادس: صيغ استفعلت وتَفَعَّل غيرها]

هذا باب استفعلت، تقول: استجدته؛ أي أصبته جيِّدًا، واستكرمته، أي أصبته كريما.

وقد يجيء استفعلتُ على غير هذا المعنى، تقول: استخلف لأهله كما تقول: أخلف لأهله، المعنى واحد.

[الباب السابع: صيغة افتعلت]

هذا باب موضع افتعلتُ: تقول: اشتوى القوم؛ أي اتخذوا شواءً، وأما شويتُ فكقولك: أنضجتُ، وكذلك اختبز وخبز.

وقد يبنى على افتعل ما لا يراد به شيء من ذلك، وذلك: افتقر، واشتد.

= أكرُمُه: أي غلبته بالكرم، وخاصمني فخصمتُهُ أخصُمُه، وهو معنى قوله: واعلم أن (يفعَل) من هذا الباب على مثال: يخرُج.

إلا أن يكون مثالًا واويا، كوعد أو أجوف يائيا، أو ناقصا يائيا، كباع ورمى فإنه يجيء على فَعَل يَفْعِل، تقول: واعدني فوعدته أعِدُه، وبايعني فبعته أبيعه وراماني فرميته أرْميه.

ومعنى قوله: وليس في كل شيء يكون هذا: أن باب المغالبة ليس قياسًا، ألا ترى أنك لا تقول: نازعني فنزعتُه أنزعُه، استغنى عنه بغلبتُه، بل نقول: هذا الباب مسموع كثير. (ينظر: شرح الشافية ١/٧٠، ٧١).

[الباب الثامن: صيغة افعوعلت]

هذا باب افعوعلتُ وما هو علىٰ مثاله مما لم نذكره:

قالوا: خَشُنَ، وقالوا: اخشوشن.

وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرًا عاما، قد بالغ، وكذلك احلولىٰ.

[الباب التاسع: الصيغ الثلاثية المزيدة غير المتعدية]

هذا باب ما لا يجوز فيه فعلتُه:

إنما هي أبنية بنيتْ لا تَعَدَّىٰ[1] الفاعلَ، كما أن فعلتُ لا يتعدىٰ إلىٰ مفعول فكذلك هذه الأبنية التي فيها الزوائد.

فمن ذلك انفعلت، ليس في الكلام انفعلته، نحو: انطلقت.

وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلتُ وليس مما طاوع فعلتُ، نحو: كسرته فانكسر.

[ثانيًا: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة]

[الباب الأول: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة التي تأتي علىٰ الفعل]

باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة:

فالمصدر علىٰ أفعلت إفعالًا، أبدًا، وذلك قولك: أعطيت إعطاء، وأما افتعلت فمصدره عليه افتعالًا، وذلك قولك: احتبست احتباسًا، فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعال، وذلك قولك: استخرجت استخراجًا.

---

(١) الأصل: تتعدىٰ، حذفت التاء الثانية تخفيفا.

وأما فعَّلتُ فالمصدر فيه على التفعيل، وذلك قولك: كسَّرتَه تكسيرًا.

وقد قال ناس: كلَّمتُه كلَّامًا، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال، فكسروا أوله وألحقوا الألِف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفا مكان حرف، ولم يحذفوا، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾[1].

وأما مصدر تفعَّلْتُ فإنه التَّفعُّل، من ذلك قولك: تكلَّمتُ تكَلُّمًا.

وأما الذين قالوا: كِذَّابا فإنهم قالوا: تحمَّلتُ تِحِمَّالًا، أرادوا أن يدخلوا الألِف كما أدخلوها في أفعلت، وأرادوا الكسر في الحرف الأول كما كسروا أول إفعال.

وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا مفاعلةٌ، وذلك قولك: جالسته مجالسة، وجاء فِعال على فاعلت كثيرًا، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها.

وأما تفاعلت فالمصدر التفاعل.

[الباب الثاني: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة على غير الفعل]

هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنىٰ واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاورًا، وتجاوروا اجتوارًا.

ومثل ذلك انكسر كسرًا وكُسِرَ انكسارًا؛ لأن معنىٰ كُسِر وانكسر واحد[2].

---

(١) النبأ: ٢٨.

(٢) وكذلك كل فعلين في معنىٰ واحد، أو يرجعان إلى معنىٰ واحد، إذا ذكرتَ أحدهما جاز أن تأتي بمصدر الآخر فتجعله في موضع مصدره. (شرح السيرافي ٤/٤٥٦).

[الباب الثالث: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة الملحقة بتاء التأنيث]

هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب[1]، وذلك قولك: أقمته إقامة، وأريته إراءة.

وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل، قالوا: أريته إراء، مثل: أقمته إقامًا.

وأما عزَّيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا في ما أشبهه[2].

ولا يجوز الحذف أيضا في تجزئة وتهنئة[3].

[الباب الرابع: تضعيف المصدر من فَعَل]

هذا باب ما تكثَّر فيه المصدر من فَعَلتُ فتُلحق الزوائد وتبنية بناء آخر كما أنك قلت في فَعَلْتُ فَعَّلتُ حين كثَّرتَ الفعل، وذلك قولك في الهذْر: التَّهذار، وفي اللَّعب: التَّلْعَابُ.

وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْتُ، ولكن لما أردت التكثير بنيتَ المصدر على هذا كما بنيتَ فعَلْتُ على فَعَّلْتُ[4].

وأما التِّبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بنى هذا البناء فلحقته الزيادة[5].

---

(١) إقامة: في الأصل: إقْوام، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم قلبت الواو ألِفا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فالتقى ساكنان: الألِف الأولى، وهي عين الكلمة وألِف إفعال، فحذفت إحدهما وعوض عنها التاء، فصارت إقامة.

(٢) أي إن كان معل اللام وجب حذف ياء التفعيل ولزم تعويض التاء عنها.

(٣) أي إن كان مهموز اللام وجب حذف ياء التفعيل وتعويض تاء.

(٤) يرى سيبويه أن نحو: تَهذار وتَلعاب مبالغة في مصدر (فَعَل) الثلاثي المخفف أتوا به لقصد المبالغة والتكثير.

(٥) يريد أن التِّبْيان ليس بمصدر لـ (بَيَّنَ)؛ لأن مصدر بيَّن (تبيين)، بل (تِبيان) اسم أقيم مُقام مصدر بَيَّن، مثل: نبات اسم مصدر لـ (إنبات). [ينظر: شرح السيرافي ٤/٦٠، وشرح الشافية ١/١٦٧].

[ثالثًا: مصادر الأفعال الرباعية]

هذا باب مصادر بنات الأربعة:

فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال (فعللة)، وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو: دحرجته دحرجة، وحوقلته حوقلة.

وإنما ألحقوا الهاء عوضا من الألِف التي تكون قبل آخر حرف، وذلك ألِف زِلزال.

وقد قالوا: الزَّلزال، ففتحوا كما فتحوا أول التفعيل، والفِعلان بمنزلة الفِيعال في فاعلت.

وأما ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال (استفعلت)، وما لحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة فإن مصدره يجيء على مثال (استفعلت) وذلك احرنجمتُ احرنجامًا[1].

[رابعًا: مصادر المرة]

[الباب الأول: مصادر المرة من الثلاثي المزيد]

هذا باب نظائر ضربته ضَرْبة، ورميته رَمْيَةً.

فنظير فعلت فَعْلَةً من هذه الأبواب أن تقول أعطيت إعطاءة، فإنما تجيء بالواحدة على المصدر اللازم للفعل.

[الباب الثاني: مصادر المرة من الأفعال الرباعية]

تقول: دحرجته دحرجة واحدة.

---

(١) احرنجم القوم: ازدحموا. (الصحاح ١٨٩٨/٥).

[النوع الثالث: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والآلة والأسماء والمصادر وأفعال التعجب]

[أولا: أبواب المشتقات]

[الباب الأول: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء[1] من الثلاثي الصحيح]

هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها:

أما ما كان من (فَعَل يَفعِلُ)، فإن موضع الفعل (مَفْعِل)، وذلك قولك: هذا مَحْبِسُنَا.

فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾[2]، يريد أن الفرار، فإذا أراد المكان قال: المفِرُّ.

وقد يجيء (المفْعِل) يراد به الحين، فإذا كان من فَعَل يَفْعِل بنيته على (مَفْعِل)، وذلك قولك: أتت الناقة على مَضْرِبِها، إنما تريد الحين الذي فيه الضِّراب.

وربما بنوا المصدر على (المفْعِل) وذلك قولك: المرْجِع. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ﴾[3] أي رجوعكم.

وقالوا: المَعْجِز يريدون العَجْز، وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا: المَعْجزَة.

وكذلك يدخلون الهاء في المواضع، قالوا: المَزِلَّة؛ أي موضع زَلَلٍ.

---

(١) نحو: المسجد، فإنه اسم للبيت، وليست تريد به موضع السجود، وموضع جبهتك، ولو أردت ذلك لقلت: مَسجَدٌ. (ينظر: الكتاب: القسم الثاني: الصرف والأصوات ٣٨١/١ ط: البكاء).

(٢) القيامة: ١٠.

(٣) الأنعام: ١٦٤، الزمر: ٠٧.

وأما ما كان (يَفْعَل) منه مفتوحًا فإن اسم المكان يكون مفتوحا. تقول للمكان: مَشْرَب.

وإذا أردت المصدر فتحته أيضا.

وأما ما كان (يَفْعُل) منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يَفْعَل منه مفتوحا، وذلك قولك: قَتَل يَقْتُل وهذا المقْتَلُ.

وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يَفْعَل قالوا: أتيتك عند مَطْلِع الشمس؛ أي عند طلوع الشمس، وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون.

وقد كسروا الأماكن في هذا أيضا، وذلك: المَطْلِعُ لمكان الطلوع.

[الباب الثاني: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء من الثلاثي المعتل مما الياء فيه لام الفعل]

هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهن لام: فالموضع والمصدر فيه سواء.

[الباب الثالث: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء(1) من الثلاثي المعتل مما الواو فيه فاء الفعل]

هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء:

فكل شيء كان من هذا (فَعَل) فإن المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على (مَفْعِل)، وذلك قولك للمكان: الموْعِد، وفي المصدر: المَوْجِدةُ.

وحدثنا يونس وغيره أن ناسا من العرب يقولون في وَجِل يَوْجَل: مَوْجَل.

---

(1) يريد نحو: مَوْحَد؛ إذا كان اسماء موضوعًا، ليس بمصدر ولا مكان، إنما هو معدول عن واحد، كما أن عمر معدول عن عامر. (الكتاب: القسم الثاني: الصرف والأصوات ٣٨٤/١ ط: البكاء).

وأما بنات الياء التي الياء فيهن فاء فإنها بمنزلة غير المعتل؛ لأنها تتم ولا تعتل، يقولون: مَيْسَرة.

[الباب الرابع: اشتقاق ما يدل على كثرته في المكان]

هذا باب ما يكون مَفْعَلةٌ لازمةً لها الهاءُ والفتحة:

وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرض مسبعة، ومأسَدَة.

وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئًا وتعلم أن العرب لم تَكلَّم به.

ولم يجيئوا بنظير هذا في ما جاوز ثلاثة أحرف من نحو: الضِّفْدِع والثعلب، كراهية أن يثقل عليهم، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب.

ولو قلت من بنات الأربعة على قولك: مأسَدَة لقلت: مُثَعْلَبة، ومن قال: ثعالة قال: مَثْعَلةٌ.

[الباب الخامس: اشتقاق اسم الآلة والمكان والمصدر]

هذا باب ما عالجْتَ به:

أما المِقَصُّ فالذي يُقَصُّ به، والمَقَصُّ: المكان والمصدر، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول: كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن.

وذلك قولك: مِحْلب ومِكْسَحَةٌ.

وقد يجيء على مِفعال، نحو: مِفتاح، وقالوا: المِفْتَح.

[الباب السادس: اشتقاق صيغ المكان والمصدر مما جاوز الثلاثة]

هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة: فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول.

يقولون للمكان هذا مُخْرَجنا، ويقولون: ما فيه مُتَحامل، أي ما فيه تحامُل.

[ثانيا: أبواب فعل التعجب]

[الباب الأول: صيغة ما أفعله وأفعل به للتعجب]

هذا باب ما لا يجوز فيه (ما أفعله)، وذلك ما كان أَفْعَلَ، وكان لونا أو خلقة؛ ألا ترىٰ أنك لا تقول: ما أحمره، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشىٰ: ما أعشاه، إنما تقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه؛ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل، لا تقول: ما أيداه، إنما تقول: ما أشديده.

[الباب الثاني: صيغة هو أفعل منه للتعجب]

هذا باب يستغنىٰ فيه عن (ما أفعله) بـ (ما أفعلَ فعله)، وعن (أفعلَ منه) بقولهم: هو أفعل منه فعلا، ألا ترىٰ أنك لا تقول: ما أجوبه، إنما تقول: ما أجودَ جوابه، ولا تقول: هذا أجوبُ منه، ولكن: هذا أجود منه جوابا.

ولا يقولون في قال يقيل: ما أقيله، استغنوا بـ (ما أكثر قائلته).

[الباب الثالث: معاني صيغة ما أفعله]

هذا باب ما أفعله علىٰ معنيين: تقول: ما أبغضني له، إنما تريد: أنك مُبْغِضٌ.

وتقول: ما أبغَضَهُ إليّ، إنما تريد أنه مُبْغِضٌ إليك.

[الباب الرابع: صيغة ما أفعله وليس لها فعل]

هذا باب ما تقول العرب فيه: ما أفعله وليس له فعل، وإنما يحفظ هذا حفظا، ولا يقاس: قالوا: أحنك الشانين، وقالوا: آبَلُ الناس كلهم.

*****
***
*

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

القسم الثاني

الصرف

الجزء الثاني

تأدية اللفظ

أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب

الفهرست العام للجزء الثاني

● **أبواب الوقف**:

الباب الأول: إلحاق الألِف والواو والياء.

الباب الثاني: إلحاق الهاء في الوقف في النونات وغيرهِنَّ.

الباب الثالث: إلحاق الهاء أو الألِف في الوقف في ما قبله متحرك.

- إلحاق الألِف.

- إلحاق الألِف والهاء.

الباب الرابع: الوقف بزيادة في أواخر الكَلِم المتحركة في الوصل.

- الاسم المنصرف.

- الاسم مما فيه الألِف والياء والواو.

الباب الخامس: الوقف بلا زيادة في أواخر الكَلِم في الوصل.

الباب السادس: الوقف الذي يلزم حركة الساكن قبله.

الباب السابع: الوقف في الواو والياء والألِف.

الباب الثامن: الوقف في الهمز.

الباب التاسع: الوقف على إلقاء حركة الهاء على الساكن قبلها.

الباب العاشر: الوقف على الإبدال بالحرف البيِّن.

الباب الحادي عشر: الوقف بحذف الياءات من أواخر الأسماء.

الباب الثاني عشر: الوقف بحذف ياء المتكلِّم.

الباب الثالث عشر: الوقف بإثبات الياء والواو في الهاء.

الباب الرابع عشر: الوقف بكسر الهاء التي هي علامة الإضمار.

الباب السادس عشر: ما يلحق التاء والكاف مع غير الواحد.

الباب السابع عشر: الإشباعُ في الجرِّ والرَّفع وغير الإشباع.

*

مقدِّمة المحقِّق

(أبواب تأدية اللفظ)

أ.د. محمد كاظم البكَّاء

درس سيبويه في هذا الجزء ما عليه اللفظ من هيئة، أو ما يجري فيه من تغيير صرفي أو صوتي عند التلفظ به وتأديته، فدرس الأبواب الصرفية للأفعال والأسماء، والإمالة والوقف، وما أشبه ذلك، واتضح لنا أنَّ أوَّل أبواب هذا الجزء هو: «هذا باب ما يكون «يَفْعَلُ» من «فَعَلَ، فيه مفتوحًا... وذلك قولك : قَرَأَ يَقْرَأُ وبَدَأَ يَبْدَأُ... إلخ»، فقد شرع يكلّم على بيان هيئات الألفاظ ذوات حروف الحلق منتهيا إلى (أبواب الوقف)، ثم (هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد).

فنحن إذن أمام جزء مستقلّ بنفسه من أبواب الصرف والأصوات يتناول هيئة اللفظ وما يجري عليه في بعض الأمثلة في حركاته، وضمّ الكلام على الإمالة، وألِف الوصل، والوقف، والإشباع، ونحوه. وهو تبويب يلفت النظر في الدرس اللغوي ويتيح للقارئ أن يستوفي دراسة اللفظ في حالة الإنجاز الصوتي في حين تناثرت هذه الأبواب في جميع كتب النحويين.

ومن الله تعالى التسديد والمزيد من التوفيق.

*

[الأبواب الصرفية للأفعال والأسماء]

[الباب الأوَّل: تلفظ الأفعال ذات حروف الحلق لامًا أو عينا]

هذا باب ما يكون يَفْعَلُ من فَعَلَ فيه مفتوحا.

وذلك إذا كانَتِ الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغَيْن، أو الخاء لاما أو عينا.

وذلك قولك قَرَأَ يَقْرأُ وسَأَل يَسْأَلُ.

وقد جاءوا بأشياء من هذا الباب على الأصل، قالوا: بَرَأَ يَبْرُؤ، كما قالوا: قَتَل يَقتُل، وهنأ يَهْنِئُ، كما قالوا: ضَرَب يَضْرِبُ.

[الباب الثاني: تلفظ الأفعال ذات حروف الحلق فاء]

هذا باب ما هذه الحروف فيه فاءات: تقول: أمر يأْمُر، وأَبَق يأْبِقُ.

وقالوا: أَبَىٰ يَأْبىٰ، فشبهوه بقرأ، وفي يأْبىٰ وجه آخر أن يكون فيه مثل حَسِب يَحْسِب، فُتِحا كما كُسِرا.

[الباب الثالث: تلفظ الأفعال المعتلة بالياء والواو]

هذا باب ما كان من الياء والواو، قالوا: شَأَىٰ يَشْأىٰ[1] وَسَعَىٰ يسعَىٰ، ومحا يَمْحَىٰ وصغا يصغىٰ، فعلوا به ما فعلوا بنظائره من غير المعتل.

وقد قالوا: يمحو ويصغو.

---

(١) شأىٰ: سبق.

وأما الحروف التي من بنات الثلاثة نحو: جاءَ يجيء، فإنما جاء على الأصل؛ حيث أسكنوا ولم يحتاجوا إلى التحريك، وكذا المضاعف نحو: شَحَّ يَشُحُّ[1]؛ لأن هذه الحروف التي هي عينات أكثر ما تكون سواكن، ولا تحرك إلا في موضع الجزم من لغة أهل الحجاز[2].

[الباب الرابع: ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة]

وذلك قولهم: أنت تِعْلَم ذاك ونحن نِعْلَم ذاك، وجميع هذا يفتحه أهل الحجاز، وبنو تميم لا يكسرونه في الياء؛ إذ قالوا يَفْعل.

[الباب الخامس: تسكين المتحرِّك وترك الحرف الأول على حركته]

هذا باب ما يسكَّن استخفافا، وهو في الأصل عندهم متحرك، وذلك قولهم: في فَخِذ: فخْذٌ، وفي كبِد: كبْد، وهي لغة بني بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم.

وقال أبو النجم:

لو عُصْرَ منه البان والمسك انعَصَرْ[3].

يريد: عُصِرَ.

---

(١) أي إن الأفعال التي يلزم سكون عينها حرف الحلق فيها لا يقلب يَفْعِل ويَفْعُل إلى يَفْعَل، وذلك في ما كان معتلا من ذوات الواو والياء أو كان مدغما، نحو: باع يبيع، وساء يسوء، وشحَّ يَشِحُّ ويَشُحُّ. شرح السيرافي (٤/٤٨٢).

(٢) يعني في ما كان مدغما أنها تكون سواكن كذوات الواو والياء، وإن كان أهل الحجاز يحركونها في الجزم، كقولك: لم يَشْحُح، ولم يَشْحِحْ.

(٣) قال المحقق عبد السلام هارون: "يصف شعرا يتعهد بالبان والمسك، ويكثر فيه منهما حتى لو عصرا منه لسالا" ينظر: الكتاب (٤/١١٤).

وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضا، وذلك قولك: الرسْل والعُنْق.

وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء، وذلك قولك في إبِلٍ: إبْلٌ، وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه، وذلك نحو: جَمَل وحَمَل.

[الباب السادس: تسكين المتحرِّك، وترك الحرف الأول مكسورًا]

هذا باب ما أُسْكِنَ مِنْ هذا الباب الذي ذكرنا وترك أول الحرف على أصله لو حُرِّك؛ لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركا، وغير الثاني أول الحرف، وذلك قولك: شِهْدَ، ولِعْبَ[1].

ومثل ذلك: نِعْمَ وبِئْسَ، إنما هو فَعِل، وهو أصلهما.

---

(١) قال السيرافي: «قد كنت ذكرت في باب قبل هذا أن ما كان على (فَعِل) وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه أربع لغات، منها: (فِعْل) وهو الذي أراد سيبويه في هذا الموضع؛ لأن شِهْدَ ولِعْبَ جاء على أصله لو حرِّك، معناه أنه جاء على شِهِد ولِعِب، ثم أسكن من ذلك». شرح السيرافي (٤/٤٩٣).

الإمـــالة

[الباب الأول: إمالةُ الألِفات]

هذا باب ما تُمال فيه الألِفات، فالألِف تمالُ إذا كان بعدها حرفٌ مكسور، وذلك قولك: عابدٌ.

وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألِف حرف متحرك، والأول مكسور، نحو: عماد، أملت الألِف.

وكذلك إن كان الذي بينه وبين الألِف حرفان، الأول ساكن؛ لأن الساكن ليس بحاجز قوي، وذلك قولهم: سربال، وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز.

فإذا كان مابعد الألِف مضموما أومفتوحا لم تكن فيه إمالة، وذلك نحو: آجُرٍ[1] وخاتَمٍ.

ومما يميلون ألِفه كُلُّ شيء من بنات الياء والواو كانت عينُه مفتوحةً.

أما ما كان من بنات الياء فتمال ألِفه[2].

وأما بنات الواو فأمالوا ألِفها؛ لغلبة الياء على هذه اللَّام؛ لأن هذه اللَّام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياء.

---

(١) الآجر: الطوب الذي يبنى به، فارسي معرّب. مختار الصحاح (ص١٠).

(٢) لم يمثل لذلك سيبويه؛ لأن ما أراده مفهوم، وهو كل ما كانت ألِفه طرفا وهي منقلبة من ياء، أو ما كان أصله واوًا، ثم انقلبت ياء، أو كان أصله ألِفًا مما يثنى بالياء، فأما ما كان أصله ياء فقولك رحى ورمى ومرمى.

وما كان أصله واوًا انقلبت ياء نحو: أدنى وملهى.

وأما ما كان أصله ألِفا فحبلى وسكرى؛ لأنك تقول: حبليان وسكريان، فهذا كله حكمُ الياء الأصلية في الإمالة. ينظر: شرح السيرافي (٤/٤٩٦).

وقد يتركون الإمالة في ما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو، نحو: قفًا، وعصًا[1].

والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت: غزا وصفا، وإنما كان في الفعل متلئبًّا؛[2] لأن الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى، ألا ترى أنك تقول: غزا، ثم تقول: غُزِيَ، فتدخله الياء وتغلب عليه.

ومما يميلون ألِفه كلُّ اسم كانت في آخره ألِفٌ زائدةٌ للتأنيث أو لغير ذلك، نحو مِعزَى وحبلى.

ولا يميلون ما كانت الواو فيه عينا إلا ماكان منكسر الأول، وذلك: خاف.

ولا يُميلون بنات الواو إذا كانت الواو عينا إلا ما كان على فَعَلْتُ مكسور الأوَّل ليس غيره، ولا يُميلون شيئا من بنات المضموم الأول من فَعَلْتُ[3].

ومما تمال ألِفه قولهم: كيَّال وبيّاع، وإنما فعلوا هذا؛ لأن قبلها ياء، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها، وقالوا: شيبان فأمالوا للياء.

ومما يميلون ألِفه قولهم: مررت ببابه.

وقالوا: رأيت زيدا فأمالوا كما فعلوا ذلك بغَيْلان، والإمالة في زيد أضعف؛ لأنه يدخله الرفع[4]، ولا يقولون: رأيت عبدا فيميلوا؛ لأنه ليست فيه ياء.

---

(١) أي ما كانت ألِفه منقلبة من واو، وذلك إنما يكون في الثلاثي فإنه تجوز إمالته أيضا.

(٢) اتلأبَّ الأمر اتلئبابًا: استقام. الصحاح (٩١/١).

(٣) مثل سيبويه للأول بـ(صار وخاف) لأن الفاء مكسورة في الماضي: صِرت وخفت، ومثل للثاني بـ(قام ودار) لأن الفاء مضمومة في الماضي: قُمت ودُرْت.

(٤) يريد أن الإمالة في (غيلان) أقوى؛ لأن الألِف فيه لازمة، أما الألِف في زيد فإنما تكون في النصب، فأمالوا من أجل الياء، وشبهوا ألِف زيد بألِف غيلان. ينظر: شرح السيرافي (٤/٤٩٩)، وأم غَيلان: شجر السَّمُر، واسم ذي الرمة غَيْلان بن عقبة. الصحاح (١٧٨٨/٥).

[الباب الثاني: إمالة الألِف ومعها الهاء أو ما كان مثلها]

هذا باب من إمالة الألِف، يميلها فيه ناس من العرب كثير، وذلك قولك: يريد أن يضربها، وذلك؛ لأن الهاء خفيّة والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور.

وقالوا: بيني وبينها، فأمالوا في الياء كما أمالوا في الكسرة، وقالوا: فينا وعلينا، فأمالوا للياء، وقالوا: رأيت يدًا فأمالوا للياء، وقالوا: رأيت يَدَها فأمالوا، كما قالوا: يَضْرِبا ويضربها.

وقال هؤلاء: رأيت دَمًا ودَمَهَا، فلم يميلوا؛ لأَنَّه لا كسرة فيه ولا ياء.

وقال هؤلاء: رأيت عِنَبا، وهو عِنْدَنا، فلم يميلوا؛ لأنه وقع بين الكسرة والألِف حاجزان قويان.

[الباب الثالث: الإمالة على غير قياس]

هذا باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ، وذلك الحجاج إذا كان اسما لرجل، وذلك؛ لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألِف حجاج إذا كان صفة، يجرونه على القياس.

وأما (الناس) فيميله من لا يقول: هذا مِال بمنزلة الحجاج، وهم أكثر العرب[1].

---

(١) ذكر سيبويه إمالة ألِف الحجاج، وهي شاذة؛ لأنه ليس فيها كسرة ولا ياء، وكذلك إمالة النـاس، وأراد سيبويه أن إمالة ذلك يكون شاذا في حالتي الرفع والنصب، أي إن وجه الشذوذ أن يقـال: هذا الحجاجُ وهؤلاء الناس، ومع ذلك يمال وأكثر العرب لا يميل ذلك.

وفرق سيبويه بين الناس وبين مال، فقال: وأما الناس فيميله من لا يقول هذا مِال بالإمالة؛ لأنه مرفوع، وهؤلاء لا يميلون (مال) إلا في كسر اللّام التي بعد الألِف. شرح السيرافي (٤/٥٠٥).

[الباب الرابع: الحروف المانعة من الإمالة]

هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألِفات التي أملتَها في ما مضىٰ :

فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، إذا كان حرف منها قبل الألِف والألِفُ تليه، وذلك قولك: قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم،

وإنما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروف مستعلية إلىٰ الحنك الأعلىٰ، والألِف إذا خرجت من موضعها استعلت إلىٰ الحنك الأعلىٰ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبتْ عليها كما غلبت الكسرةُ عليها في مساجد ونحوها.

وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألِف تليها، وذلك قولك: ناقد، وعاطس، وعاصم، وعاضد، وعاظل[1]، وناخل، وواغل.

وكذلك إن كانت بعد الألِف بحرف، وذلك قولك: نافخ، ونابغ، ونافق، وشاحط، وعالط[2]، وناهض، وناشط.

وكذلك إن كان شيء منها بعد الألِف بحرفين، وذلك قولك: مناشيط، ومنافيخ، ومعاليق، ومقاريض، ومواعيظ، ومباليغ.

فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف قبل الألِف بحرف وكان مكسورًا، فإنه لا يمنع الألِف من الإمالة، وذلك قولهم: الضِّعاف، والصِّعاب، والطِّناب، والضِّفاف،

---

(١) تعَظَّل القوم علىٰ فلان: اجتمعوا عليه، والعِظال في القوافي: التضمين. يقال: فلان لا يعاظل بين القوافي. الصحاح (١٧٦٩/٥).

والتضمين من عيوب القافية، وهو تعليق قافية البيت بصدر البيت الذي بعده. أهدىٰ سبيل (ص١٢٢).

(٢) علطه بسهم عَلْطًا: أصابه به. الصحاح (١١٤٤/٣).

والقِبـاب، والقِفـاف، والخِباث، والغِـلاب، وهو في معـنى المغالبـة مـن قولـك: غالبتُـه غِلابًا.

وإذا كان أولُ الحرف مكسورًا، وبين الكسرة والألِف حرفان: أحدُهما ساكنٌ، والساكن أحدُ هذه الحروف، فإن الإمالةَ تدخل الألِف، وذلك قولك: ناقة مِقْلاتٌ[1]، والمصباح، والمِطعان. وكذلك سائر الحروف.

وتقول: رأيت قِزْحًا[2]، وأتيت ضِمْنًا فتميل.

وسمعناهم يقولون: أراد أن يضربها زيد، فأمالوا، ويقولون: أراد أن يضربها قبلُ، فنصبوا للقاف وأخواتها.

ومما لا تمال ألِفه فاعِلٌ من المضاعَف ومفاعِل وأشبابهما؛ لأن الحرف قبل الألِف مفتوح، والحرف الذي بعد الألِف ساكن لا كسرة فيه، وذلك قولك: هذا جادٌّ ومادٌّ.

ومما لا يميلون ألِفه: حتى، وأمَّا، وإلَّا، فرقوا بينها وبين ألِفات الأسماء، نحو: حبلى، وقال الخليل: لو سميتَ رجلا بها وامرأة جازت فيها الإمالة.

[الباب الخامس: إمالة الألِف مع الراء]

هذا باب الراء: والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعَفة، والوقف يزيدها إيضاحا، فلما كانت الراء كذلك قالوا: هذا راشد، فلم يميلوا؛ لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحين، فلما كانت كذلك قويت على نصب الألِفات.

---

(١) المِقْلات من النوق: التي تضع واحدا ثم لا تحمل بعدها، والمِقْلات من النساء: التي لا يعيش لها ولد. الصحاح (١/٢٦١).

(٢) القِزْح بالكسر: التابِل، والمِقْزَحةُ نحوُ من المِمْلحة. الصحاح (١/٣٩٦).

والتابِـل: بفتح الباء وكسرها واحد: توابل: القِدْر. مختار الصحاح (ص٣٩).

وإذا كانت الراء بعد ألِف تمال -لو كان بعدها غير الراء- لم تمل في الرفع والنصب، وذلك قولك: هذا حمار[1].

وأما في الجر فتميل الألِف، كان أول الحرف مكسورا أو مفتوحا أو مضموما؛ لأنها كأنها حرفان مكسوران، وذلك قولك: من حمارِك.

[الباب السادس: إمالة ذوات الراء التي ليس بعدها ألِف]

هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألِف إذا كانت الراء بعدها مكسورة، وذلك قولك: من الضرر، ومن الكبَر.

لما كانت الراء كأنها حرفَان مكسوران وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألِف؛ لأن الفتحة من الألِف، وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألِف بالياء.

وتقول: من عَمْرٍ، فتميل العين؛ لأن الميم ساكنة.

(١) يقصد أن الراء التي تمنع الإمالة هي الراء غير المكسورة.

الزيادة لغرض التكلم

[الباب الأول: الوقف على الهاء مما يصير حرفا واحدًا]

هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفًا فلا يستطاع أن يتكلم بها في الوقف، وذلك قولك: عِهْ وشِهْ، وكذلك جميع ما كان من باب وعى يعى. فإذا وصلت قلت: ع حديثا، وش ثوبا، حذفت؛ لأنك وصلت إلى التكلم به، فاستغنيت عن الهاء.

[الباب الثاني: زيادة همزة الوصل في الأفعال للتلفظ بالساكن]

هذا باب ما يتقدم أول الحروف، وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف، فلم تَصِلْ إلى أن تبْتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم، والزيادة ههنا الألِف الموصولة.

وأكثر ما تكون في الأفعال، فتكون في الأمر من باب فَعَل يَفْعِـل مالم يتحرك ما بعدها، وذلك قولك: اضرِبْ، اقتُل، اسمَعْ.

وتكون في انفعلتُ وافعلَلْتُ وافتعلتُ، وذلك: انطلق، واحتبس، واحمررتُ، وتكون في استفعلت، وافعنللتُ، وافعالَلْتُ، وافعَوَّلتُ، وافعوعلتُ، وذلك نحو: استخرجت، واقعنسست، واشهابَبْتُ، واجْلوَّذْتُ[1]، واعشوشبت.

واعلم أن الألِف الموصولة في ما ذكرنا في الابتداء مكسورةٌ أبدًا، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها، وذلك قولك: اُقتُل، اُستُضْعِفَ.

ومثلها من ألِفات الوصل: الألِف التي في أَيْم وأيْمُن، لما كانت في اسم لا يتمكن

---

(١) اجْلَوَّذَ بهم السيرُ اجْلِوَّاذًا، أي دام مع السرعة؛ وهو من سَيْر الإبل. الصحاح (٥٦٢/٢).

تمكّن الأسماء التي فيها ألِف الوصل، نحو: ابن واسم وامرئ، وإنما هي في اسم لا يستعمل إلا في موضع واحد، شبهتها هنا بالتي في (أل) في ما ليس باسم، إذ كانت في ما لا يتمكن تمكن ما ذكرنا، وضارع ما ليس باسم ولا فعل[1].

وقال يونس: قال بعضهم: إيمُ الله، فكسر.

[الباب الثالث: زيادة همزة الوصل في الأسماء للتلفظ بالساكن]

هذا باب كَيْنُونَتُها في الأسماء، وإنما تكون في أسماء معلومة أسكنوا أوائلها في ما بنوْا من الكلام، وتلك الأسماء: ابن، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: ابنة، واثنان، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: اثنتان، كقولك: ابنتان، وامرؤ، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: امرأة، وابنم، واسم، واست.

فجميع هذه الألِفات مكسورة في الابتداء، وإن كان الثالث مضموما، نحو: ابنم وامرؤ؛ لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال، إنما تضم في حال الرفع، فلما كان كذلك فرقوا بينها وبين الأفعال، نحو: أُقتُل.

[الباب الرابع: حذف همزة الوصل وتحرك ما قبلها بالكسر]

هذا بابُ تحرُّكِ أواخر الكَلِم الساكنة إذا حُذِفَتْ ألِفُ الوصل بعدها، لالتقاء الساكنينِ، وذلك قولك: اضرِب ابْنَك.

---

(١) قال السيرافي في شرح قول سيبويه: «ومثلها من ألِفات الوصل... إلخ».
«جعل ألِف ايم وايمن ألِف وصل، وذكر أنهم جعلوها مفتوحة، وإن كانت داخلة على اسمين؛ لأن ايم وايمن لا يستعملان إلا في القسم، فلم يتمكنا، فشبها بلام التعريف» أ.هـ شرح السيرافي (١٧/٥).

[الباب الخامس: حذف همزة الوصل وتحرك ما قبلها بالضم]

هذا باب ما يُضَمُّ من السواكن إذا حُذِفَتْ بعده أَلِف الوصل، وذلك الحروف الواوا التي هي علامة الإضمار إذا كان ما قبلها مفتوحا، وذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[1].

[الباب السادس: حذف الأَلِف والواو والياء التي بعدها ساكن]

هذا باب ما يُحذف من السواكنِ إذا وقع بعدها ساكنٌ، وذلك ثلاثة أحرف: الأَلِف، والياء التي قبلها حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم.

فأما حذف الأَلِف فقولك: رمىٰ الرجل، وأما حذف الياء التي قبلها كسرة فقولك: هو يرىٰ الرجل، وأما حذف الواو التي قبلها حرف مضموم فقولك: يغزو القوم.

[الباب السابع: حذف الأَلِف والواو والياء لالتقاء الساكنين]

هذا باب ما لا يُرَدُّ من هذه الأحرف الثلاثة لتحرُّك ما بعدها، وهو قولك: لم يَخَفِ الرَّجُلُ، ولم يَبِعِ الرَّجُلُ، ولم يَقُلِ القَوْمُ، ورَمَتِ المرأَةُ، ورَمَتَا؛ لأنهم إنما حركوا هذا الساكن؛ لساكن وقع بعده، وليست بحركةٍ تلزم.

---

(١) سورة البقرة: ٢٣٧.

أبواب الوقف

[الباب الأول: إلحاق الألِف والواو والياء]

هذا بابُ ما تُلْحِقُهُ الهاءُ في الوقف لتحرُّك آخر الحروف، وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهنَّ لام في حال الجزم:

ارْمِهْ، ولَمْ يَغْزُهْ، واخْشَهْ.

وقد يقول بعض العرب: ارْمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ.

وأما لا تَقِهْ مِنْ وقيْتُ، وإنْ تَعِ أعِهْ، من وعيتُ فإنه يُلْزِمُها الهاءَ في الوقف مَنْ تركها في اخْشْ؛ لأنه مُجْحِفٌ بها؛ لأنها ذهَبَتْ منها الفاء واللَّام.

[الباب الثاني: إلحاق الهاء في الوقف في النونات وغيرهِنَّ]

هذا باب ما تلحقه الهاءُ لتبيِّن الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي حذف أواخرها، ولكنها تبين حركة أواخر الحروف التي لم يذهب بعدها شئ:

فمن ذلك النونات التي ليست بحروف إعراب، ولكنها نون الاثنين والجميع.

وذلك هما ضاربانِهْ، وهم مسلمونَهْ.

ومثل ذلك: هُنَّهْ، وضَرَبْتُنَّهْ.

ومثل ذلك: أيْنَهْ.

[الباب الثالث: إلحاق الهاء أو الألِف في الوقف في ما قبله متحرك]

هذا باب ما يُبَيِّنون حركتَه وما قبله متحرك.

فمن ذلك الياء التي تكون علامة المضمر المجرور، أو تكون علامة المضمر المنصوب، وذلك قولك: هذا غلامِيَهْ، وجاء من بعدِيَهْ، وإنه ضَرَبَنِيَهْ.

وقالوا: هِيَهْ.

[إلحاق الألِف]:

وقد استعملوا في شئ من هذا الألِف في الوقف، كما استعملوا الهاء؛ لأن الهاء أقرب المخارج إلى الألِف، وهي شبيهة بها، فمن ذلك قول العرب: حيَّهَلا، فإذا وصلوا قالوا: حَيَّهَلَ بعُمرَ.

ومن ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال أَنَ أقول ذاك.

وأما قولهم: علامَهْ، وفِيمَهْ، ولِمَهْ، فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفتَ.

وأما قولهم: مجئ مَ جئتَ، فإنك إذا وقفتَ ألزمتها الهاء.

[إلحاق الألِف والهاء]:

وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألِف في الوقف؛ لأن الألِف خفية، فأرادوا البيان، وذلك قولهم: هؤلاه، وههُنَاه.

[الباب الرابع: الوقف بزيادة في أواخر الكَلِم المتحركة في الوصل]

هذا باب الوقف في أواخر الكَلِم المتحركة في الوصل:

[الاسم المنصرف]:

أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألِف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون، ومثل هذا في الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التأنيث، فعلامة التأنيث إذا وَصَلْتَهُ التاء، وإذا وقَفْتَ ألحقتَ الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف، نحو تاء القت[1]، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء عفريت؛ لأنهم أرادوا أن يلحقوه ببناء قنديل.

[الاسم مما فيه الألِف والياء والواو]:

وإنما ابتدأت في ذكر هذا لأُبيِّنَ لك المنصرف[2].

فأما في حال الجرّ والرفع فإنهم يحذفون الياء والواو؛ لأن الياء والواو أثقل عليهم من الألِف، فإذا كان قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة كان أثقل[3].

وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو ومررت بزيدي.

---

(١) القَت: نَمُّ الحديثِ، وبابه ردَّ. مختار الصحاح (ص٢٣٠).

(٢) يعني ابتدأت بما فيه التنوين لأبيِّن لك: كيف حاله في الوقف وما يبدل من تنوينه، وما ليس بمنصرف لا يدخل في ذلك، وقد ذكر لك حال المنصوب المنصرف في الوقف. شرح السيرافي (٣٩/٥).

(٣) يريد أنهم لا يقولون: مررت بزيدي، ولا جاءني زيدو في الوقف، ولا يبدلون من التنوين واوًا في المرفوع ولا ياء في المخفوض؛ لأن الياء والواو يثقلان. شرح السيرافي (٣٩/٥).

[الباب الخامس: الوقف بلا زيادة في أواخر الكَلِم في الوصل]

هذا باب الوقف في آخر الكَلِم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف[1]:

فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه:

بالإشمام، وبغير الإشمام، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف.

فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال.

وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون أبدًا إلا عند حرف ساكن.

وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكانٌ على كل حال.

وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيدا؛ أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركا؛ لأنه لا يلتقي ساكنان[2].

---

(١) يقصد الذي لا زيادة فيه في الوقف، وهو المرفوع والمجرور والمنصوب غير المنون، نحو: هذا زيد ومررت بزيد ورأيت النهر.
أما الذي فيه زيادة في الوقف، وهو المنصوب المنون نحو: رأيت محمدًا، فلا مجال له هنا من حيث الوقف بالإسكان أو الروم أو الإشمام أو التضعيف أو النقل.

(٢) القياس في الوقف أن يكون بالسكون، ومنهم من إذا وقف أتى في الوقف بما يدل به على تحريك الكلمة في الوصل، والعرب في الإتيان بذلك على مراتب بعضها أوكد من بعض، فمنهم من يشم، وهو أن يأتي بالحرف ساكنا، ثم يضم شفتيه في الرفع؛ لأن علامة المرفوع، وهو الضم من الواو، والواو من بين الشفتين، فيراه المخاطب أنه يريد الضمة من موضع الضم، ولا يرى ذلك الأعمى، ومنهم من يروم الحركة، والروم صوت ضعيف بالضم في المرفوع وبالفتح في المفتوح، وبالكسر في المكسور، وهو حالة متوسطة بين الحركة والسكون، ويدركه الأعمى والبصير؛ لرؤيته حركة الشفتين، ومنهم من يشدد الحرف. شرح السيرافي (٥/٤٠)، والقول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل للشيخ عبد الحميد عنتر (ص١٦٧).

[الباب السادس: الوقف الذي يلزم حركة الساكن قبله]

هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك؛ لكراهيتهم التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ولم يقولوا: رأيت البَكَرْ؛ لأنه في موضع التنوين[1].

وقالوا: هذا عِدِل، فأتبعوها الكسرة الأولى، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول؛ لأنه ليس من كلامهم فِعُل.

[الباب السابع: الوقف في الواو والياء والألِف]

هذا باب الوقف في الواو والياء والألِف.

زعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ، فيهمز، وهذه حبلأ، فهمز؛ لقرب الألِف من الهمزة.

وسمعناهم يقولون: هو يَضْرِبُهَأ.

[الباب الثامن: الوقف في الهمز]

أما كُلُّ همزة قبلها حرفٌ ساكن فإنه يلزمها في الرَّفع والجر والنصب ما يلزم الفَرْعَ من هذه المواضع التي ذكرتُ لك من الإشمام ورَوْم الحركة[2].

وذلك قولهم: هو البُطُؤْ، ومن البُطِئْ، ورأيتُ البُطَأْ.

---

(١) من شروط الوقف بالنقل على غير المهموز: ألا تكون الحركة المنقولة فتحة، وهذا مذهب البصريين، فلا نقل عندهم في نحو: رأيت بكرًا، وأكلت الخبز؛ لما يلزم عليه من حذف ألِف التنوين في المنون، وحمل غير المنون عليه. القول الفصل (ص١٧١).

(٢) يريد أن من حقق الهمزة في الوقف جرت عليها الوجوه التي تجري على قولنا: البَكْر والفَلْس وزيد وعمرو، وهذه الوجوه هي الوقف بالإسكان والرَّوْمُ والإشمام؛ لأنها تُشْبِهُ فرعها وهو العين؛ أي يلزمها ما يلزم فرعها من الوجوه، وفرعها هو العين. شرح السيرافي (٤٩/٥).

والإشمام: ضم الشفتين بعد الإسكان، ويكون في المضموم والمرفوع، أما الرَّومُ فهو الإتيان بالحركة خفية، ويكون في المضموم والمكسور والمفتوح.

[الباب التاسع: الوقف على إلقاء حركة الهاء على الساكن قبلها]

هذا باب الساكن الذي تحرَّكه في الوقف إذا كان بعده هاءُ المذكَّر الذي هو علامةُ الإضمار؛ ليكون أبينَ لها كما أردتَ ذلك في الهمزة، وذلك قولك: ضَرَبَتُهْ، واضْرِبُهْ.

وسمعنا بعض بني تميم من بني عَدِيٍّ يقولون: قد ضَرَبَتِهْ، كسروا؛ حيث أرادوا أن يحرِّكوها لبيان الساكن الذي بعدها لا لإعراب يُحْدِثُهُ شئ قبلها، كما حرَّكوا بالكسر إذا وقع بعدها ساكنٌ يسكُنُ في الوصل[1].

[الباب العاشر: الوقف على الإبدال بالحرف البيِّن]

هذا باب الحرف الذي تُبْدِل مكانَهُ في الوقف حرفًا أبْيَنَ منه يُشْبِهُهُ؛ لأنه خَفِيٌّ، وكان الذي يُشْبِهُهُ أولى.

وذلك قول بعض العرب في أَفْعَىٰ: هذه أفْعَيْ، وفي حُبْلَىٰ: هذه حُبْلَىٰ.

حدثنا الخليل وأبو الخطَّاب أنَّها لغةٌ لفَزَارةَ وناس من قيس وهي قليلة.

---

(١) أصل: ضَرَبَتُهْ: ضَرَبَتْهُ، نقلت ضمة الهاء إلى التاء فصار: ضَرَبَتُهْ، ونقل عن بعض بني تميم: قد ضَرَبَتِهْ، حركوا التاء بالكسر على اعتبار أن التاء ساكنة في الأصل والهاء تسكن عند الوقف، فالتقى ساكنان، والأصل في التخلص من التقاء الساكنين كسر أولهما.
ومعنى قوله: لبيان الساكن الذي بعدها؛ لأنه إذا اجتمع الساكنان هكذا عند الوقف: ضَرَبَتْهْ تكون الهاء خفية ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن، فحركوا ما قبلها لتتضح الهاء ولا تخفى.
إذن تحريك التاء بالكسر لبيان الهاء، لا من أجل إعراب كما يكسرون للساكن نحو: لم يقمِ الرجلُ، وذهبتِ الهندات. شرح السيرافي بتصرف (٥/٥٢، ٥٣).

[الباب الحادي عشر: الوقف بحذف الياءات من أواخر الأسماء]

هذا باب ما يُحْذَفُ من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات، وذلك قولك: هذا قاضْ، وهذا غازْ.

وحدَّثنا أبو الخَطَّاب ويونس أنَّ بعض من يُوثَقُ بعربيته من العَرَبِ يقول: هذا رامي.

فإذا لم يكن في موضع تنوين فأنَّ البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي.

ومن العرب من يحذف هذا في الوقف.

وسألتُ الخليل عن القاضِي في النداء فقال: أختارُ: يا قاضي؛ لأنه ليس بمنوَّن، كما أختارُ هذا القاضِي.

وأمَّا يونس فقال: يا قاضْ، وقول يونس أَقْوىٰ؛ لأنَّه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أَجْدَرَ؛ لأنَّ النداء موضعُ حذفٍ، يحذفون التنوين، ويقولون: يا حارِ، ويا صاحِ.

وقالا في: مُرٍ إذا وقَفَا: هذا مُرِي.

[الباب الثاني عشر: الوقف بحذف ياء المتكلِّم]

هذا باب ما يُحْذَفُ من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تَذْهب في الوصل ولا يلحقها تنوين، وتركُها في الوقف أقيسُ وأكثرُ.

وذلك قولك: هذا غُلامْ، وأنت تريد غُلامي.

وقَدْ قَرأَ أبو عمروٍ ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنْ﴾[1].

---

(١) سورة الفجر: ١٥.

وأَمَّا ياء هذا قاضِيَّ، وهذان غُلامايَ فلا تُحْذَف؛ لأنَّها لا تُشْبِهُ ياءَ هذا القاضِي.

ومن قال: هذا غُلامِيَ فاعلم وأنِّيَ ذاهب لم يحذف في الوقف؛ لأنها كياء القاضي في النصب.

[الباب الثالث عشر: الوقف بإثبات الياء والواو في الهاء]

هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار، وحذفهما:

فأمَّا الثباتُ فقولك: ضَرَبَهُو زيدٌ، وعَلَيْهِي مالٌ.

فإذا كان قبل الهاء حرفُ لينٍ فإن حَذْفَ الياء والواو في الوصل أحسنُ، وذلك قولك: عَلَيْهِ يا فتى، وهذا أَبُوهُ كما ترى.

وقَدْ يَحْذِفُ بعضُ العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكنًا، وذلك قول بعضهم: مِنْهُ يا فتى.

فإنْ كان الحرف الذي قبل الهاء متحركًا فالإثباتُ ليس إلَّا، إلَّا أَنْ يُضْطَرَّ شاعر فيَحْذِف، وكما حَذَف فقال الشاعر:

وطِـرْتُ بِمُنْـصُلِي في يَعْمَـلاتٍ دوامي الأَيْـدِ يَخْـبِطْنَ الـسَّرِيحا[1]

[الباب الرابع عشر: الوقف بكسر الهاء التي هي علامة الإضمار]

هذا باب ما تُكْسَرُ فيه الهاء التي هِيَ علامة الإضمار:

اعلم أن أصلها الضم وبعدها واو؛ لأنها في الكلام كله هكذا، وليس يَمْنَعُهم ما

---

(١) قال المحقق عبد السلام هارون: «وكذا ورد بدون نسبة في الخصائص (٢/٢٦٩)، ونسب في اللسان (ي.د.ي) لمضرس بن ربعي، وأراد (الأيدي) فحذف الياء للشعر. و(اليَعْمَلة) الناقة القوية على العمل، والسَّريح: جلود أو خرق تشد على الأخفاف حين تحفى الناقة». الكتاب (١/٢٧).

أَذكرُه لك أيضًا من أن يخرجوها علىٰ الأصل.

فالهاء تُكْسَرُ إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرةٌ؛ لأنها خَفِيَّةٌ كما أن الياءَ خفِيَّةٌ، وذلك قولك: مَرَرْتُ بِهِي قَبْلُ، ولديْهِي مالٌ.

وأهل الحجاز يقولون: مَرَرْتُ بِهُو قَبْلُ، ولديهُو مالٌ.

[الباب الخامس عشر: الوقف علىٰ كاف الضمير في اللهجات]

هذا باب الكاف التي هي علامة المضمر:

اعلم أَنَّها في التأنيث مكسورة، وفي التذكير مفتوحة، وذلك قولك: رَأَيْتُكِ للمرأة، ورأَيَتُكَ للرجل.

فأمَّا ناسٌ كثير من تميم وناسٌ من أسَد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين؛ لأنها ساكنة في الوقف، فأرادوا أن يَفصِلوا بين المذكَّر والمؤَنَّث.

واعْلَمْ أنَّ ناسًا من العرب يُلْحِقون الكاف السين، ليبيِّنوا كسرةَ التأنيث، وذلك قولك: أَعْطَيْتُكِسْ.

فإذا وصلوا لم يجيئوا بها؛ لأن الكسرة تُبَيِّنُ.

وإنما يُلحقون السين والشين في التأنيث؛ لأنَّهم جعلوا تَرْكَهُما بيان التذكير[1].

واعْلَمْ أنَّ ناسًا مِنَ العَرَب يُلْحِقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعتْ بعدها هاءُ الإضمار أَلِفًا في التذكير، وياء في التأنيث؛ لأنه أشدُّ توكيدًا في الفصل بين المذكَّر والمؤنث.

---

(١) أي إن السين والشين علامتان تدُلَّان علىٰ أنَّ الكاف في الوقف للتأنيث، وتركهما؛ أي السين والشين علامة علىٰ أن الكاف للتذكير.

وذلك قولك: أُعْطِيكيها، وأُعْطِيكِيهِ للمؤنَّث، وتقولُ في التذكير: أُعْطِيكَاهُ وأُعْطِيكاها.

وحدَّثني الخليل أنَّ ناسًا يقولون: ضَرَبْتِيه فيُلْحِقُون الياء، وهذه قَليلة.

وأَجْودُ اللغتين وأكثرهما أن لا تُلْحِقَ حرف المدِّ في الكاف، وأنَّما لزم ذلك الهاء في التَّذكير كما لحِقَتْ الألِفُ الهاءَ في التأنيث، والكافُ والتاءُ لم يُفْعَلْ بهما ذلك، وأنَّما فَعلوا ذلك بالهاء لخِفَّتها وخَفائها؛ لأنها نحو الألِفِ[1].

[الباب السادس عشر: ما يلحق التاء والكاف مع غير الواحد]

هذا باب مايَلْحق التاءَ والكاف اللَّتين للإضمار إذا جاوزتَ الواحد:

فإذا عنيتَ مذكَّرين أو مُؤَنَّثين ألحقتَ ميمًا، تَزيد حرفًا كما زِدتَّ في العدد، وتُلِحقُ الميم في التَّثْنِية الألِفَ وجماعةَ المذكَّرينَ الواوَ.

وذلك قولك: ذَهَبْتُمَا، وأَعْطَيْتُكُما، وأَعْطَيْتُكُمُو خيرًا، وذَهَبْتُمُو أجمعون.

[الباب السابع عشر: الإشباعُ في الجرِّ والرَّفع وغير الإشباع]

هذا باب الإشْباع في الجرِّ والرَّفْع وغير الإشباع، والحركةُ كما هي:

فأما الذين يُشْبِعُون فيُمَطِّطُون، وعلامتُها واوٌ وياءٌ، وهذا تُحكمه لك المشافَهةُ، وذلك قولك: يَضْرِبُها.

وأما الذين لا يُشْبعون فيَخْتلسون اختلاسًا، وذلك قولك: يَضْرِبُهَا، يسرعون اللفظ[2].

---

(١) يريد أن الأجود أن لا تزاد على الكاف ألِف ولا ياء، وإنما يزاد حرف المد على الهاء، ولزم ذلك المد الهاء في التذكير نحو: هذا غلامهو، كما لحقت الألِف الهاءَ في التأنيث، نحو: هذا غلامُهَا.

(٢) يريد أن ما كان مضمومًا أو مكسورًا يجوز اختلاس الضمة والكسرة، واختلاسها إضعاف الصوت بها في سرعة.

ولا يكون هذا في النَّصْب؛ لأنَّ الفتح أخفُّ عليهم.

وقد يجوز أن يُسَكِّنوا الحرفَ المَرْفوعَ والمجرورَ في الشعر، شبَّهوا ذلك بكسرة فَخِذٍ، حيث حذفوا فقالوا: فَخْذ، وبضمّة عَضُد، حيث حذفوا فقالوا: عَضْدٌ.

قال الشاعر: [السريع]

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقَدْ بَداهَنْكِ مِن المِئْزَرِ[1]

*****
***
*

(١) للأقيشر الأسدي (ما فيها) من الاضطراب والاختلاف و(الهن) كناية عن الفرج.

والبيت من أبيات قالها لامرأته وقد ضحكت منه حين سكر، فَسَقَط وبدت عورته، وأقبلت عليه تلومه، فرفع رأسه إليها، وقال أبياتًا منها هذا البيت.

الشاهد: قوله (هنْك) بتسكين النون في حالة الرفع.

الكتاب تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون ٢٠٣/٤، وتحقيق الدكتور البكاء. القسم الثاني الصرف والأصوات (٩٨/٢).

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

القسم الثاني

الصرف

الجزء الثالث

بنية اللفظ

أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب

الفهرست العام للجزء الثالث

○ **النوع الثاني: المزيد من غير حروف الزيادة:**

الباب الأول: زيادة التضعيف في ما عينه أو لامه زائدة.

الباب الثاني: زيادة التضعيف بالعين واللَّام.

الباب الثالث: تمييزُ الأبنية المزيدَةِ.

الباب الرابع: تمييز مواضعِ الزوائد.

○ **النوع الثالث: بنية الفعل المعتَلِّ المزيد:**

الباب الأول: إبدال معتلِّ الفاء بالواو همزة.

الباب الثاني: إبدال معتلِّ الفاء بالواو تاء.

الباب الثالث: قلب الواو ياءً.

الباب الرابع: تصريف المعتلِّ بالياء إذا كانت فاء.

الباب الخامس: تصريف المعتلِّ بالياء والواو إذا كانت ثانيةً.

الباب السادس: الفعل الثلاثي المزيد.

الباب السابع: الأسماء من الأفعال المعتلة.

الباب الثامن: إتمامُ الاسم المعتلّ.

الباب التاسع: بنية الثلاثي المعتل المجرّد.

الباب العاشر: قلب الواو ياء لاعتلال الفعل.

الباب الحادي عشر: قلب الياء واوًا في الاسم والصفة.

الباب الثاني عشر: قلب الواو ياء لعلة صوتية.

الباب الثالث عشر: تصريف جمع التكسير بالهمز.

○ **النوع الرابع: تصريف الجمع وبعض الأبنية:**

الباب الأول: تصريف جمع التكسير من دون همز.

الباب الثاني: فُعِلَ من فَوْعَلْتُ وفَيْعَلْتُ.

الباب الثالث: قلب الياء واوًا في فُعْلَلٍ وفُعْلِلَ.

الباب الرابع: الهمز في موضع اللَّام من بنات الياء والواو.

الباب الخامس: ما كانت الواو والياء فيه لامات.

الباب: السادس: عدم إعلال الواو والياء إن لم تكن حروف إعراب.

الباب السابع: قلب الياء واوا للفصل بين الصفة والاسم.

الباب الثامن: قلب الهمزة والياء عند التقائهما.

الباب التاسع: ما بُني على أفْعِلاءَ وأصله فُعَلَاء.

الباب العاشر: إبدال الياء واوًا.

● **أبواب التضعيف:**

الباب الأول: تضعيف بنات الياء.

الباب الثاني: بناء فَعَلْتُ من المضَعَّف.

الباب الثالث: تضعيف بنات الواو.

الباب الرابع: أحكام التضعيف.

الباب الخامس: أحكام الشاذِّ مِن المضاعف بالحذف.

الباب السادس: أحكام الشاذِّ من المضاعف بالإبدال.

الباب السابع: أحكام المضاعف من غير موضع واحد.

● **أبواب الإدغام:**

الباب الأول: إدغام الحروف المتقاربة من مُخْرج واحد.

- الحروف التي لا تدغم في المقاربة.
- الحروف التي تدغم في المقارِبة.

الباب الثاني: إدغام حروف طرف اللسان.

*

مقدمة المحقِّق

(أبواب بنية اللفظ)

أ.د. محمد كاظم البكَّاء

درس سيبويه في هذا الجزء كيفية بناء اللفظ وعدة حروفه وأحواله في الزيادة، والإبدال، والتصرف، والقلب، والتضعيف،ثم الإدغام، ويقع هذا الجزء في خمسة فروع بستين بابا فهو أطول الأجزاء في أبواب الصرف والأصوات وبه يتم (الكتاب).

بدأ سيبويه بالكلام على عدة ما يكون عليه الكَلِم بقوله: «هذا باب عدة ما يكون عليه الكَلِم، فأقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ... إلخ» وختم هذا الجزء بالكلام على الإدغام بقوله: «هذا باب الإدغام»، وبدا بقوله «هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها»، فهو يمهد الكلام على الإدغام بباب عن الحروف العربية أو حروف المعجم أو الأصوات اللغوية عند المحدثين وقد أوضح سبب هذا التمهيد بقوله: «وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه. وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استثقالا كما تدغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك»، ثم شرع في الكلام بقوله: «هذا باب الإدغام...».

ويفترض أن يكون الإدغام في الجزء الثاني من القسم الثاني (الصرف والأصوات)، وهو في (تأدية اللفظ) لكون الإدغام هو تطبيق صوتي للأصوات المتماثلة أو المتقاربة، ولكنّ سيبويه جعله بعد التضعيف في (الجزء الثالث)؛ لأنّ التضعيف في اللفظ الواحد في مثل: مدّ، والإدغام في اللفظين في مثل: قد سّمع، يتعلقان ببنية اللفظ في الكلمة الواحدة أو في الكلمتين؛ ولذاك كان (الإدغام) استدراكا لأبواب تأدية اللفظ، ولأبواب بنية اللفظ،وقد جاء في خاتمة الأبواب، وبه يتمّ الكتاب.

*

[أبواب المزيد]

النوع الأول: المزيد بحروف الزيادة.

النوع الثاني: المزيد من غير حروف الزيادة.

النوع الثالث: بنية الفعل المعتلّ.

النوع الرابع: تصريف الجمع وبعض الأبنية.

النوع الخامس: أبواب التضعيف.

النوع السادس: أبواب الإدغام.

[مقدِّمة عِدَّة ما يكون عليه الكَلِمُ]

هذا بابُ عِدَّة ما يكون عليه الكَلِمُ: فأقل ما تكون عليه الكَلِمَةُ حرفٌ واحدٌ.

وسأكتُب لك ما جاء على حرفٍ بمعناه، إن شاء الله.

أما ما يكون قبل الحرف الذي يُجَاءُ به له، فالواو التي في قولك: مررت بعمرو وزيد. وإنما جئتَ بالواو لتَضمَّ الآخِرَ إلى الأوَّل وتجمعَهما.

وليس فيه دليلٌ على أن أحَدَهما قبل الآخَرِ.

والفاء، وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فَعَلَتِ الواو، غيرَ أنَّها تجعل ذلك متَّسِقًا بعضُه في إِثْرِ بعضٍ، وذلك قولك: مَرَرْتُ بعَمْرٍو فَزيْدٍ فخالدٍ.

وكافُ الجَرِّ التي تجيء للتَّشبيه، وذلك قولك: أَنْتَ كَزيدٍ ولامُ الإضافةِ، ومَعْناها المِلْكُ واستحقاقُ الشيء؛ ألا ترى أنَّك تقول: الغلامُ لك.

وباءُ الجرِّ إنَّما هِي للإلْزَاقِ والاختلاط، وذلك قولك: خَرَجْتُ بزيدٍ، وضربتُه بالسَّوطِ: ألزقتَ ضَرْبَكَ إيَّاه بالسَّوْطِ.

والواوُ التي تكون للقَسَم بمنزلة الباء، وذلك قولكُ: واللهِ لا أَفْعَلُ. والتاء التي في القَسَمِ بمنزلتها، وهِيَ: تاللهِ لا أَفْعَلُ.

والسِّينُ التي في قولك: سيَفْعَلُ، زعم الخليلُ أنَّها جوابُ لَنْ يَفْعَلَ.

وأَلفُ الاسْتِفهام، ولامُ اليمينِ التي في لأَفْعَلَنَّ.

وأمَّا ما جاء مِنْهُ بعد الحرف الذي جِئَ به له فعلامةُ الإضمار، وهي الكاف التي في رأيتُكَ وغلامُكَ، والتاءُ التي في ذهَبْتُ، والهاءُ التي في عليْهِ.

وقَدْ تكونُ الكافُ غيرَ اسم ولكنَّها تجيءُ للمخاطبةِ، وذلك نحو كاف ذلك.

فالكافُ في هذا بمنزلةِ التَّاءِ في قولك: فَعَلَتْ فلانَةُ. والتاءُ تكون بمنزلتها، وهِيَ التي في أنتَ.

وأمَّا (لا) فتكون كـ(ما) في التوكيد واللَّغْو. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾[1]؛ أَيْ لِأَن يَعْلَمَ، وتكون نفيًا لقوله: يَفْعَلُ ولم يَقَعِ الفِعْلُ، فتقولُ: لا يَفْعَلُ[2].

وقد تُغَيِّرُ الشيءَ عن حاله كما تَفْعَلُ (ما)[3].

وأمّا (أَنْ) فتكون بمنزلة لام القَسَمِ في قوله: أَما واللهِ أَنْ لو فعلتَ لفَعَلْتُ[4].

وأما (كَيْ) فجوابٌ لقوله (كَيْمَهْ)، كما يقول (لِمَهْ)؟ فتقول: لِيَفْعَلَ كذا وكذا.

وأمَّا (بَلْ) فَلِتَرْكِ شَيْءٍ من الكلام وأَخْذٍ في غيره.

وأمَّا (قَدْ) فجوابٌ لقوله لمَّا يَفْعَلْ، فتقُولُ: قَدْ فَعَلَ.

و(مَا) في (لَمَّا) مغَيِّرَةٌ لها عَنْ حال (لَمْ) ألا ترىٰ أنَّك تقول (لَمَّا) ولا تُتْبِعُها شيئًا، ولا تقول ذلك في (لَمْ)[5].

---

(١) سورة الحديد: ٢٩.

(٢) يريد أن (لا يفعل) نفيٰ فعل مستقبل، والتي تنفي فعل الحال هو (ما) إذا قلتَ: ما تفعل. شرح السيرافي ٥/٩٨.

(٣) أي إن (لا) تُغَيِّرُ والشيء عن حاله كما تفعل (ما)، وذلك (لولا) صارت (لو) في معنىٰ آخر، كما صارت في معنىٰ آخَرَ حين قلتَ (لوما) تغيَّرتْ كما تَغَيَّرَتْ (حيث) بـ(ما) و(إنَّ) بـ(ما). شرح السيرافي ٥/٩٨.

(٤) يعني أنْ تكون جوابًا للقَسَمِ إذا أُقْسِمِ علىٰ شيء في أوله (لو) ولا تكون جوابًا له في غير ذلك. شرح السيرافي ٥/٩٩.

(٥) أي يجوز أن تنفىٰ بـ(لَمَّا) ولا تُتْبِعها بفعل، كقول القائل: يريد زيد أن يخرج ولَمَّا. أي ولَمَّا يَخْرج، بخلاف (لَمْ) لا بد أن يَتبعها فعلٌ، نحو جاء زيد ولم يَدْخُلِ الدار.

قال السيرافي: «العرب تتسع في حذف الفعل بعد (قد) وبعد (لَمَّا)؛ لأنهما لتوقع الفعل أو لفعل قد دلّ عليه ما قبله، قال النابغة:

أَفِدَ الترحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لما تَزُلْ برحَالنا وكَأَنْ قدِ

أي: كأن قد زالت». أ.هـ شرح السيرافي ٥/١٠٠.

وأَمَّا (لَوْ) فلما كان سيقع لوقوع غيره.

وأمَّا (يا) فتنبيه؛ ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تُنَبِّهُ المأمور.

وأمَّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: مِنْ مكانِ كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتَبْتَ كتابا: من فلانٍ إلى فلانٍ. فهذه الأسماءُ سِوَى الأماكن بمنزلتها، وتكون أيضا للتبعيض، تقول: هذا مِنَ الثَّوبِ.

وقد تَدْخُل في موضعٍ لو لم تَدخلْ فيه كان الكلامُ مستيقمًا ولكنها توكيد بمنزله (ما)، وذلك قولك: ما أتاني مِنْ رَجُلٍ.

وقدْ تكونُ (باءُ الإضافَةِ) بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيدٌ بِمُنْطَلِقٍ.

و (أَلْ) تُعَرِّفُ الاسم في قولك: القوم.

وأمَّا (مُذْ) فتكونُ ابتداء غاية الأيَّام والأحيان، وذلك قولك: مالقِيتُه مُذْ يومِ الجُمُعةِ إلى اليَوْم. وما لَقِيتُه مُذُ اليومِ إلى ساعتِكَ هذه، فجعلتَ (اليوم) أَوَّلَ غايتِك.

وتقولُ: مارايتُه مُذْ يومين، فَجَعَلْتَها غايةً ولم تُرِدْ منتهى.

وأمَّا (في) فهِيَ للوعاء، تقول: هو في الجراب.

وأمَّا (عَنْ) فلِمَا عَدَا الشيءَ، وذلك قولَك: أطعمه عن جُوع، جَعَلَ الجُوعَ منصرِفًا تاركًا له قَدْ جاوَزَهُ.

و (كَمْ) وهي للمسالة عن العدد، و(مَنْ) وهي للمسألة عن الأناسيِّ و(ما) مِثْلُها، إلَّا أَنَّ (ما) مُبْهَمَةٌ تقع على كلِّ شيءٍ.

و (أَنْ) بمنزلة الَّذي تكون مع الصِّلَةِ بمنزلة (الذي) مع صلتها اسمًا، فيصير (يريدُ أَنْ يَفْعَلَ) بمنزلة (يريد الفِعْلَ)، كما أن (الذي ضَرَبَ) بمنزلة (الضارب)[1].

---

(١) قال السيرافي: «جَعَل (أَنْ) اسما بمنزلة (الذي)، وللمعترض أن يقول: إنَّ (أَنْ) ليست باسم وحدها، و(الذي) وحدها اسم؛ لأنها يرجع إليها الضمير في الذي ضربته». شرح السيرافي ١٠٤/٥.

و(قَطْ) معناها الاكتفاء، و(مَعَ)، وهي للصُّحْبَةِ و(مُذْ) في مَن رفع[1].

وأَمَّا (عن) فاسمٌ إذا قلت: مِنْ عَنْ يَمِينِكَ.

و(إذْ) وهِيَ لما مَضَىٰ من الدَّهرِ، وهي ظرفٌ بمنزلة (مَعَ).

واعلم أنَّ بعض العَرِب يقول: مُ الله لأفعَلنَّ. يريد: أيم الله.

وأمَّا (عَلَىٰ) فاستعلاءُ الشيء، تقول: هذا علىٰ ظَهْر الجَبَلِ.

وأمَّا (إلَىٰ) فَمُنْتَهىٰ لابتداء الغاية، تقول: مِنْ كذا إلىٰ كذا، وكذلك (حَتَّىٰ)، ولها في الفعل نحوٌ ليس لـ(إلىٰ)، ويقول الرجل: إنَّما أنا إليك؛ أَيْ إنَّما أنتَ غايتي، ولا تكون (حتّىٰ) ههنا.

وأمَّا (حَسْبُ) فمعناه كمعنىٰ (قطْ)، وأمَّا (غيرُ وسِوَىٰ) فبدلٌ[2]، و(كلٌّ) عَمٌّ، و(بعضٌ) اختصاصٌ، و(مِثلٌ) تسويةٌ.

وأمَّا (بَلْهَ زيدٍ) فيقول: دَعْ زيدًا.

و(عِنْدَ) لحضور الشيء ودنوِّه.

وأمَّا (قِبَلَ) فهو لِمَا وَلِيَ الشيء، تقول: ذهبتُ قِبَلَ السُّوقِ؛ أي نحو السُّوق.

وأمَّا (نَوْلُ) فتقول: نوْلُكَ أَنْ تَفْعل كذا وكذا؛ أي ينبغي لك فِعْلُ كذا وكذا.

وأمّا (إذا) فلما يُسْتَقْبَلُ من الدَّهْرِ، وفيها مجازاةٌ، وهي ظَرْفٌ، وتكون للشيء تُوافِقُهُ في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ.

وتكون (إذْ) مِثْلَها أيضا، وأمَّا (لَكِنَّ) خفيفةً وثقيلةً فَتُوجِبُ بها بعد نَفْيٍ.

---

(١) ذكر سيبويه (مذ) علىٰ أنها اسم في حَيِّز ما ذكر من الأسماء غير المتمكنة علىٰ حرفين، نحو: مَنْ وما، وذكرها قبل قليل علىٰ أنها حرف وما بعدها مخفوض.

(٢) أي إن (غير وسوىٰ) يأتيان بمعنىٰ بدل نحو: جاء رجل غيرك أو سواك؛ أي بدلك.

وأما (سَوْفَ) فتنفيس في ما لم يكن بَعْدُ.

وأمَّا (قَبْلُ) فللأوَّل، و(بَعْدُ) للآخِر، و(كَيْفَ) على أيِّ حالٍ، و(أَيْنَ) أيُّ مكانٍ، و(مَتَىٰ) أيُّ حِينٍ. وأمَّا (حَيْثُ) فمكانٌ وأمَّا (خَلْفُ) فمؤخَّرُ الشيء، و(أَمَامُ) مقدَّمُه، و(قُدَّامُ) بمنزلة أمامُ و(فوقُ) أعلى الشيء.

و(لَيْسَ) نفيٌ، و(أيُّ) مسألةٌ لِيُبَيَّنَ لك بعض الشيء.

و(إنَّ) توكيد و(ليتَ) تَمَنٍّ، و(لَعَلَّ، وعَسَىٰ) طمعٌ، وإشفاقٌ، وأمَّا (لَدُنْ) فالموضع الذي هو أوَّل الغاية، وهو اسم يكون ظرفًا، و(لَدَىٰ) بمنزلة عند. وأمَّا (دُونَ) فتقْصيرٌ عن الغاية، وهو يكون ظرفًا. وأمَّا (قُبالةُ) فمواجَهَةٌ. وأمَّا (بَلَىٰ) فتوجب به بعد النفي.

وأمَّا (نَعَمْ) فعِدَةٌ وتصديقٌ. وأَمَّا (بَجَلْ) فبمنزلة (حَسْبُ)، وأما (إذَنْ) فجوابٌ وجزاءٌ، وأمَّا (لَمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غَيْرِه، وإنما تجيءُ بمنزلة (لَوْ).

وكذلك (لَوْما) و(لَوْلَا)، فهما لابتداء وجواب، فالأول سبَبُ ما وقع وما لم يقع[1].

وأمَّا (أَمَّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مَهْما يكنْ مِنْ أمْرِهِ فمنطلق[2]؛ ألا ترىٰ أن الفاء لازمةٌ لها أبدًا.

وأمَّا (ألا) فَتَنْبِيهٌ. وأمَّا (كلَّا) فَرَدْعٌ وزَجْرٌ. و(أَنَّىٰ) تكون في معنىٰ (كيف وأَيْنَ).

*

(١) يريد أنك تقول: لولا زيد لأكرمتُك، فزيد سبب أنه لم يكرمه، وتقول: لولا زيد لم أُكرمك، فزيد سبب إكرامه، والثاني هو الجواب: إن كان منفيا في اللفظ فهو موجب في المعنىٰ، وإن كان موجبا في اللفظ فهو منفي في المعنىٰ. (شرح السيرافي ١١١/٥).

(٢) يريد: إذا قلنا: أَمَّا عبد الله فمنطلق. المرجع السابق.

[النوع الأوَّل: الزيادة من حروف الزيادة]

[الباب الأوَّل: حروف الزيادة]

هذا باب علم حروف الزوائد، وهِيَ عَشرةُ أحرف:

فـ(الهمزةُ) تُزادُ إذا كانت أوَل حرفٍ في الاسم رابعةً فصاعدًا، والفِعْلُ، نحو: أَذْهَبَ، وفي الوصل في ابْنٍ واضْرِبْ.

و(الأَلِفُ) وهي تُزاد ثانيةً في فاعِلٍ، وثالثةً في عماد، ورابعةً في عطشىٰ وخامسةً في حَبَنْطَىٰ[1].

وأمَّا (الهاءُ) فتُزاد لتُبَيِّن بها الحركة[2]، وبعد ألِف المدِّ في التُّدْبَةِ والنِّداءِ نحو: واغُلاماهْ، ويا غُلاماهْ.

و(الياء) وهي تكون زائدة، نحو يضرب، وقنديل.

وأمَّا (النونُ) فتُزاد في (فَعْلانَ) نحو: زَعفران وفي تفعلينَ وفَعَلْنَ....

وأمَّا (التاء) فتُؤَنَّث بها الجماعةُ نحو: منطَلِقاتٍ، وتؤنث بها الواحدة نحو: هذه طُلْحةٌ.

وأمَّا (السِّينُ) فتُزادُ في استَفْعَلَ، وأمَّا (الميم) فتُزادُ أوَّلًا في: مَفْعولٍ، ومِفْعالٍ، ومَفْعَلٍ، ومَفْعِلٍ، ومُفْعَلٍ.

وأمَّا (الواو) فتُزادُ ثانيةً في صَوْمَعةٍ، وثالثةً في عجوزٍ، ورابعةً في بُهْلُولٍ[3]، وخامسةً في قَلَنْسُوَةٍ.

و(اللَّامُ) تُزاد في عَبْدَلٍ، وذلك، ونحوه.

---

(١) الحَبَنْطىٰ: القصير البطين. الصحاح ٣/١١١٨.

(٢) أما بيان الحركة فنحو الهاء التي تُبَيِّنُ بها الحركاتُ التي ليست بإعراب، وأكثر ذلك في الفتح؛ لأنه أخفىٰ الحركات، كقوله: ماهِيَهْ و(حسابيهْ). شرح السيرافي ٥/١١٥.

(٣) البُهْلولُ من الرجال: الضَّحَّاكُ. الصحاح ٤/١٦٤٣.

[الباب الثاني: حروفُ البَدَلِ]

هذا باب حروف البَدَل في غير أن تُدْغِمَ حرفًا في حرفٍ وترفَعَ لسانَك من موضعٍ واحدٍ: وهيَ ثمانيةُ أحرف من الحروف الأُوَلِ، وثلاثةٌ من غيرها[1].

فَـ(الهمزةُ) تُبْدَلُ من الياء والواو إذا كانتا لامَيْن في قضاءٍ وشقاء ونحوهما، وإذا كانت الواوُ عينًا في أَنْؤُرٍ ونحو ذلك، وإذا كانت فاءً نحو: أُجوه.

و(الألِفُ) تكون بدلا من الياء والواو إذا كانتا لامَيْنِ في رَمَىٰ وغزا ونحوِهما، وإذا كانتا عَيْنَيْنِ في قال وباع.

وأَمَّا (الهاءُ) فتكونُ بدلًا من التَّاء التي يُؤَنَّثُ بها الاسم في الوقف، كقولك: هذه طَلْحَهْ. وقَدْ أُبْدِلتْ مِنَ الهمزة في: هَرَحتُ الفَرَسَ، تريد: أَرَحْتُ، ويقال: إِيّاك وهِيَّاك.

وأَمَّا (الياءُ) فتُبْدَل مكان الواو فاءً وعينًا، نحو: قِيلَ ومِيزانٍ، وتُبْدَل إذا كانت الواو عينًا، نحو: ليِّةٍ. وتُبْدَل في الوقف من الألِف في لغة مَنْ يقول: أَفْعَيْ وحُبْلَيْ، ومن الواو وهِيَ عيْنٌ في سيِّدٍ ونحوه. وقد تُبْدَل من مكان الحرف المُدْغَمِ نحو: قيراط؛ ألا تراهم قالوا: قُرَيْرِيط.

وتبدل من الواو لَامًا في دنيا ونحوها، وتُبْدَل مكانَ الواو في غاز ونحوه.

وأَمَّا (التاء) فَتُبْدَل مكان الواو فاءً في اتَّعَدَ ونحو ذلك. ومن الياء في افتَعَلْتُ من يَئِسْتُ[2] ونحوها، وقد أُبْدِلت من الدال والسين في ست[3]؛ وهذا قليل.

---

(١) حروف البدل أحد عشر حرفا، منها ثمانية أحرف من حروف الزيادة، وهي: الهمزة، والألف، والنون، والهاء، والياء، والتاء، والميم، والواو.
ومنها ثلاثة من غيرها، وهي الطاء، والدال، والجيم، وتجمع حروف البدل كلها في اللفظ: أجد طويت منها. شرح السيرافي ٥/١١٨.

(٢) افْتَعَلْتُ من يَئِسْتُ: اتَّأَسْت، والأصل: ايْتَأَسْت، قلبت الياء تاءً وأدغمت التاء في التاء.

(٣) الأصل في ستٍّ: سِدْسٌ، وإنما قلبت تاء من قِبَلِ أن الدال والسين من مخرجين مختلفين، وهما =

وأمَّا (الدَالُ) فَتُبْدَلُ من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي في: ازْدَجَرَ ونحوها.

و(الطاء) منها في افتعل إذا كانت بعد الضاد نحو: اضْطَهَد، وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل: اصْطَبَرَ، وبعد الظاء في هذا(١).

و(الميمُ) تكون بدلًا من النون في عَنْبَرٍ ونحوها إذا سكنتْ وبعدها باءٌ.

وقد أبْدِلت من الواو في (فم) وذلك قليل.

وأبدلوا (الجيم) من الياء المشدَّدةِ في الوقف، نحو: عَلِجٍّ، يريدون: عَلِيٍّ و(النون) تكون بدلًا من الهمزة في (فَعْلانِ فَعْلى)(٢).

وأمَّا (الواو) فتُبْدَلُ مكان الياء إذا كانت فاء في موقن وموسر، ونحوهما، وتُبْدَل مكان الياء إذا كانت لامًا في تقوىٰ ونحوها، وإذا كانت عينا في طوبىٰ ونحوها، وتُبْدَلُ مكان الألِف في الوقف، وذلك قولُ بعضِهم: حُبْلَوْ وتكون بدلًا من الألِف في: ضُورب، ومن الألِف الثانية الزائدة إذا قلتَ: ضُوَيْرِب.

[الباب الثالث: بنية (فعل) المجرد في الأسماء]

هذا باب ما بَنَتِ العَرَبُ من الأسماءِ والصفاتِ والأفعال غيرِ المعتلَّة والمعتلَّة وما قيسَ من المعتلِّ الذي لا يتكلَّمون به ولم يجيءْ في كلامهم إلَّا نَظيرُه من غيرِ بابه، وهو الذي يسمِّيه النَّحويُّون (التَّصريف والفِعْل).

= أيضًا مختلفان في الجهر والهمس؛ لأن الدال مجهورة والسين مهموسة، فالتُمِس حرف يقرُبُ منهما، ويتوسط بينهما، فكانت التاء؛ لأنها شاركت الدال والسين جميعًا، فأمَّا مشاركتها الدال فلأنهما من مخرج واحد، وأمّا مشاركتها السين فلأنها مهموسة والسين مهموسة، وليس هذا القلب بواجب ولا لازم، ولكنه جاء واحْتُجَّ له. شرح السيرافي ٥/١٢٤.

(١) مثل: اظْطَلَم.

(٢) جَعَل سيبويه النون في غضبان وسكران بدلًا من الهمزة، كأن الأصل عنده في سكران: سكراء، وفي غضبان: غضباء، ولذلك لم ينصرف: سكران وغضبان. شرح السيرافي ٥/١٢٧.

أمَّا ما كان على ثلاثةِ أحرف من غير الأفعال فإنه يكون: (فَعْلًا) في الأسماءِ والصفاتِ، فالأسماء مثل فَهْدٍ، والصفة نحو: ضَخْمٍ.

ويكون (فِعْلًا) في الأسماء والصفة، فالأسماء نحو: الجِذْع، والصفات نحو: جِلْفٍ.

ويكون (فُعْلًا) في الأسماء والصفة، فالأسماء نحو: البُرْد، وأمَّا الصفات فنحو: المُرّ والحُلْو.

ويكون (فَعَلًا) في الاسم والصفة، فالاسم نحو: جَبَل، والصفة نحو: بَطَلٍ.

ويكون (فَعِلا) فيهما، فالأسماء نحو: كَتِف، والصفات نحو: حَذِرٍ.

ويكون (فَعُلًا) فيهما، فالأسماء نحو: رَجُل، والصفة نحو: حَذُرٍ.

ويكون (فُعَلًا) فيهما، فالأسماء نحو: صُرَد[1]، والصفة نحو: حُطَمٍ.

ويكون (فُعُلًا) فيهما، فالاسم نحو: الأذن، والصفة: الجُنُب.

ويكون (فِعَلًا) في ما، فالأسماء نحو: العِوَض، ولا نعلمه جاء صفةً إلا في حرفٍ من المعتلِّ يوصف به الجماع، وذلك قولهم: قومٌ عِدًى.

ويكون (فِعِلًا) في الاسم نحو: إِبِلٍ، لا نعلم في الأسماءِ والصفاتِ غيرَهُ.

[الباب الرابع: بنية (فعل) المزيد في الأسماء]

هذا باب ما لحقته الزوائدُ من بنات الثلاثة من غير الفعل:

١- فـ(الهمزةُ) تلحق أولا، فيكون الحرفُ على (أفْعَلٍ)، ويكون للاسم والصِّفَةِ. فالاسمُ نحو: أَفْكَلٍ[2]، والصفة نحو: أَبْيضَ.

ويكون على (إِفْعِلٍ) نحو: إِثْمِدٍ، ولا نعلَمُهُ جاء صفةً.

---

(١) الصُّرَدُ: طائر. الصحاح ٢/٤٩٧.

(٢) الأفْكَلُ: الرِّعْدَةُ. الصحاح ٥/١٧٩٢.

ويكون على (إفْعَلٍ) نحو: إصْبَعٍ، ولا نَعْلَمُه جاء صفةً.

٢- وأما الأَلِفُ فَتَلْحَقُ ثانيةً، ويكون الحرف على (فاعِلٍ) في الاسم والصفة، فالأسماء نحو: كاهل، والصفة نحو: ضاربٍ.

وتلحق ثالثةً فيكون الحرفُ على (فعَالٍ) في الاسم والصفة، فالاسم نحو غزال، والصفة نحو: جبان.

وتلحقُ رابعةً لا زيادة في الحرف غيرها لغير التأنيث، فيكون على (فَعْلى) نحو: أرطى[1]، ولا نَعْلَمُه جاء وصفًا؛ إلّا بالهاء، قالوا: ناقةٌ حَلْباةٌ ركباةٌ[2].

وتَلْحَقُ خامسة مع زيادة غيرها لغير التأنيث، ولا تَلْحَقُ خامسةً في بنات الثَّلاثة إلّا مع غيرها من الزوائد، فيكون الحرفُ على (فَعَنْلَى) في الاسم والصِّفَةِ.

فالاسم نحو: العَلَنْدَى[3]، والوصف: الحَبَنْطى.

وتَلْحَقُ خامسةً للتَّأنيث فيكون الحرفُ على (فِعِلّى)، فالاسم نحو: الجِرِشّى، والوصف نحو: الكِمِرَّي[4].

وتَلْحَقُ سادسةً للتَّأنيث فيكونُ الحرفُ على (فِعِّيلَى) في المصادر من الأسماء نحو: هِجِّيرَى. ولا نَعْلَمُهُ جاء وصفًا ولا اسمًا في غير المَصْدَرِ.

٣- وأمّا الياء فَتَلْحَقُ أوّلًا، فيكون الحرفُ على (يَفْعَل) في الأسماء نحو: اليَرْمَع[5]، ولا نَعْلَمُه جاء وصفًا.

---

(١) الأرطى: شجر من شجر الرمل. الصحاح ١١١٤/٣.

(٢) حلباة: ذات لَبَنٍ. الصحاح ١١٤/١. وناقة ركباةٌ؛ أي تصلُح للرُّكُوب. الصحاح ١٣٩/١.

(٣) العَلَنْدي: الغليظ من كل شيء. الصحاح ٥١١/٢.

(٤) الجِرِشّى: النَّفْسُ. الصحاح ٩٩٨/٣. الكِمِرَّى: العظيم الكَمَرَةِ. الصحاح ٨٠٩/٢.

(٥) اليَرْمَعُ: حجارةٌ بيضٌ رقاقٌ تَلْمَع. الصحاح ١٢٢٣/٣.

وتَلْحَقُ ثانيةً، فيكون الحرف على (فَيْعَلٍ) في الاسم والصفة، فالاسم نحو: زينب، والصفة نحو: الخَيْفَق، والخَيفَق: السَّريعة، من خفَقان الريح.

وتَلْحَق ثالثةً، فيكون الحرفُ على (فَعِيلٍ) في الاسم والصفة، فالاسم: بَعِيرٌ، والصفة: سعيدٌ.

وتَلْحقُ رابعة، فيكون الحرف على (فِعِّيلٍ) فيهما، فالاسم نحو: السِّكِّينِ، والصفة نحو: الشِّرِّيب.

وتَلْحَقُ خامسةً فيكون الحرف على (فُعَلْنِيَةٍ) نحو: بُلَهْنِيَةٍ[1]، وهو اسم.

٤- وأمّا النونُ فَتَلْحَقُ ثانيةً، فيكون الحرف على (فُنْعَلٍ) في الأسماء، وذلك: عُنْصَلٌ[2]، ولا نعلمه صفةً.

وتَلْحق رابعة فيكون على (فَعْلَنٍ) في الصفة، قالوا: ضَيْفنٌ، ولا نَعْلَمُهُ جاء اسمًا.

وتلحق ثالثة، فيكون الحرفُ على (فَعَنْعَلٍ) في الاسم، نحو: عقَنْقَلٍ.

٥- وأما التاء فتلحق أوَّلًا فيكون الحرف على (تَفعُل) في الأسماء، نحو: تَنْضُبٍ[3].

وتَلْحق رابعةً، فيكون على (فَعْلَتةٍ)، قالوا: سنبتَةٌ[4]، وهو اسم.

وتَلْحَق خامسةً، فيكون الحرف على (فَعَلُوتٍ) في الأسماء، قالوا: مَلَكوت.

وقد جاء وصفًا، قالوا: ناقةٌ تَرَبُوت، وهي الخيار الفارهةُ.

٦- وأمّا الميم فتلحق أولا، فيكون الحرف على (مَفْعُولٍ)، نحو مضروب، ولا نعلمه جاء اسمًا.

---

(١) البُلَهْنِيَةُ من العَيْش: السَّعَةُ. الصحاح ٦/٢٢٢٧.

(٢) العُنْصَلُ: البصل البرِّيُ. الصحاح ٥/١٧٦٦.

(٣) التَّنْضُب: شجر تتخذ منه السهام. الصحاح ١/٢٢٦.

(٤) السنبَتَةُ: البُرهَةُ. الصحاح ١/١٥٠.

وتلحق رابعةً فيكون الحرف على (فُعْلُم) قالوا: زُرْقُمٌ، وهو اسم، وسُتْهُمٌ للأزرق، وهو صفةٌ.

٧- وأما الواو فَتَلْحَقُ ثانيةً، فيكون الحرف على (فَوْعَلٍ) فيهما، فالاسم نحو: كَوْكَبٍ، والصفة نحو: هَوْزَبٍ[١].

وتلحق ثالثةً، فيكون الاسم على (فَعُول) نحو: خروف، والصفة نحو: صَدُوقٍ وتَلْحَق رابعةً، فيكون الحرف على (فَعْلُوَةٍ) في الأسماء، نحو: تَرْقُوَةٍ، ولا نعلمه جاء وصفًا.

وتَلْحَق خامسةً فيكون الحرف على (فَعَنْلُوَةٍ) قالوا: قَلَنْسُوَةٌ، وهو اسمٌ.

[الباب الخامس: الزيادة من موضع العين واللّام]

هذا باب ما لحقته الزيادة من غير موضع حروف الزيادة:

اعلم أنَّ الزيادةَ من موضعها لا يكون معها إلا مثلُها، فإذا كانتِ الزيادةُ من موضعها لزم التَّضْعيفُ.

فإذا زدتَ من موضع العين كان الحرفُ على (فُعَّلٍ) في الاسم والصِّفَةِ، فالاسم نحو: السُّلَّم، والصفةُ نحو: الزُّمَّل[٢].

فإذا زدتَ من موضع اللّام فإنَّ الحرف يكون على (فَعْلَلٍ) في الاسم نحو: قَرْدَدٍ[٣]، ولا نعلمه جاء وصفًا.

ويكون على (فِعَلٍّ) فيهما، فالاسم نحو: مِجَنٍّ، والصفة نحو: خِدَبٍّ[٤].

---

(١) الهَوْزب: البعير القويُّ الجرئ. الصحاح ٢٣٨/١.

(٢) الزُّمَّلُ: الجبان الضعيف. الصحاح ١٧١٨/٤.

(٣) القَرْدَدُ: المكان الغليظ المرتفع. الصحاح ٥٢٤/٢.

(٤) رجل خِدَبٌّ، أي ضخم. الصحاح ١١٨/١.

[الباب السادس: الزيادة من موضع العين واللَّام]

هذا باب الزيادة من موضع العين واللَّام إذا ضوعِفَتَا:

فيكـون الحـرف علىٰ (فَعَلْعَـلٍ) فيهمـا، فالاســمُ نحـو: حَبَرْبَـرٍ، والـصَّـفَةُ نحـو: صَمَحْمَحٍ[1].

[الباب السابع: الزيادة في الفعل الثلاثي]

هذا باب لَحاق الزيادة بناتِ الثلاثة من الفِعْل:

فأمَّا (الهمـزةُ) فتلْحَقُ أوَّلًا، ويكون الحـرف علىٰ أَفْعَـلَ، ويكـون يَفْعَـلُ مِنْـهُ يُفْعِلُ.

وعلىٰ هذا المثال يجيءُ كل (أفعل)، فهـذا الذي علىٰ أربعـةٍ أبـدًا يجـري علىٰ مثـال: يُفْعِلُ في الأفعال كلِّها، مَزِيدةً وغَيْرَ مَزِيـدَةٍ[2]، وذلـك نحـو: يُخْـرِج، وتُخْـرِج، وأُخْـرِج، ونُخْرِج.

وزعم الخليل أنه كان القياسُ أن تَثْبُتَ الهمزةُ في يُفْعِلُ ويُفْعَلُ وأخواتهما كما ثَبَتَتِ التاء في (تَفَعَّلْتُ وتفاعَلْتُ) في كلِّ حال، ولكنَّهم حذفوا الهمزةَ في باب (أفْعَل) من هذا الموضع فاطَّرَد الحذفُ فيه؛ لأن الهمزةَ تَثْقُلُ عليهم كما وَصَفْتُ لكَ.

وكثُر هذا في كلامهم فحذفوه واجْتَمعوا علىٰ حَذْفِهِ، كما اجتمعوا علىٰ حذفِ كُلْ وتَرَىٰ.

---

(١) الحبربر: الشيء. الصحاح ٦٢١/٢، والصمحمح: الشديد. الصحاح ٣٨٤/١.

(٢) أي إن المضارع من (أفعل) يكون بضم حـرف المـضارعة، وكـذا كل فعـل علىٰ أربعـة أحـرف يكون مضارعه بضم حرف المضارعة، مثل: أَحسن يُحسِنُ، ودحرج يُدَحْرِج.

وكان هذا أَجْدَرَ أَنْ يُحْذَف حيثُ حُذِف ذلك الذي من نفس الحرف؛ لأنه زيادة لَحِقَتْهُ زيادةٌ، فاجتمع فيه الزيادةُ وأنه يُستثقل، وأن له عِوضًا إذا ذَهَبَ[1].

وتَلْحَق الألِفُ ثانيةً فيكون الحرف على فاعل إذا قلت فَعَلَ، وعلى يُفاعِلُ في يَفْعَلُ، وذلك قولك: يُقاتل.

وتُلْحَقُ التاءُ فاعَل أَوَّلًا فيكون على تَفاعَلَ يَتَفاعَلُ.

[الباب الثامن: الفعل المزيد مع همزة الوصل]

هذا باب ما تَسْكُنُ أَوائِلُه من الأفعال المَزِيدَةِ:

أما النون فَتَلْحقُ أَوَّلًا ساكنةً فتلزمها أَلِفُ الوصل في الابتداء، فيكونُ الحرْفُ على (انْفَعَل).

وتَلْحَقُ الألِف ثالثةً، وتَلْحَقُ اللَّامَ الزيادةُ من موضِعِها، ويَسْكُنُ أَوَّلُ الحرفِ فيلزمُها أَلِف الوصل في الابتداء، وذلك قولك: اشْهَابَبْتُ.

---

(١) يعني اجتمعوا على حذف الهمزة من نحو: يُؤَكرم ويُؤَخْرِج كما اجتمعوا على حذف كُلْ، والأصل: اؤْكُلْ: على وزن افْعُل، مثل: اقْتُل، حذفت الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل، فسقطت همزة الوصل؛ لأنه لا حاجة إليها؛ لأن الكاف مضمومة.

والأصل في يرى يَرْأَى، نقلت فتحة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة الساكنة بعد سلب حركتها؛ لالتقائها ساكنة مع الألِف.

وقوله «وكان هذا أجدرَ أن يحذف» يعني حذفها في نحو: يؤكرم أولى من حذفها في (كُلْ)؛ لأنها في يؤكرم زائدة، أما في: كل فأصليَّةٌ؛ لأنها فاء الفعل.

وقوله «لأنه زيادة لحقته زيادة» أي (يؤكرم) فيه زيادة وهي الهمزة لحقته زيادة وهي حرف المضارعة، جاءت الزيادتان مع ثقل الهمزة، فكان أولى بحذف الهمزة، وأن الهمزة إذا حذفت كان لها عوض وهو حرف المضارعة وليس ذلك في (كل)؛ لأنه ليس فيه عوض من ذهاب الهمزة. (شرح السيرافي بتصرف ١٧٨/٥).

وتَلْحَقُ الزيادةُ من موضع اللَّام، ويسكُنُ أوَّلُ الحرفِ فيَلْزمُهُ ألِفُ وَصْلٍ في الابتداء، وذلك قولك: احْمَرْرتُ.

وتَلْحقُ الزيادةُ من موضع العيْن فيلزم التضعيف كما يلزمُ في اللَّام، ويفصل بين العَيْننينِ بواو، ويسكن أوَّل حرف فيلزمُه ألِفُ وصل، وذلك قولك: اغدودن[1].

وتَلْحقُ الواو ثالثةً مضاعَفَةً، ويسكن أوَّل حرفٍ فتلحقه ألِف الوصل في الابتداء.. نحو: اعلوَّط[2].

[تعقيب]:

وأمّا هَرَقْتُ وهَرَحتُ، فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف استثقالًا لها، فلما جاء حرفٌ أخفُّ من الهمزة لم يُحْذَفْ في شيء ولزم لزوم ألِف ضارب[3].

وأما الذين قالوا: أَهْرَقت فإنما جعلوها عِوَضًا من حذفهم العين وإسكانهم إيَّاها، وجعلوا الهاءَ العِوَضَ؛ لأن الهاء تزاد.

---

(١) اغْدَودَن الشَّعَرُ إذا طال وتمَّ. الصحاح ٢١٧٣/٦.

(٢) اعْلَوَّط بعيرَه: إذا تعلَّق بعنقه. الصحاح ١١٤٤/٣.

(٣) أي إن هَرَقْتُ وهَرَحْتُ أصلهما: أرقت وأرحت، أبدلت الهمزة هاء استثقالا للهمزة، كما تحذف الهمزة استثقالًا لها.

ومناسبة هذا الكلام لما نحن بصدده أن الهمزة في نحو أكرم لما لم تبدل حذفت في المضارع: أُكْرِم -نُكرم- يُكرم وهكذا.

أما الهمزة في أراق وأراح لما أبدلت هاء، والهاء أخف من الهمزة بقيت الهاء في تصاريف الفعل: يهريق ويهريح ومُهْريق ومُهْرِيح وفي هراق لغة أخرى، وهي أَهْرَاق، ومضارعه يُهْريق، فمن قال هذا فقد زاد الهاء عوضا من حركة العين التي ذهبت إلى الراء، فصارت العين ساكنة، وكذا الأمر في أسطاعَ يُسْطيعُ، جعلوا السين عوضًا، وهذا مذهب سيبويه. (شرح السيرافي بتصرف ١٨٠/٥).

ووزن: أهراق وأسطاع: أَفْعَل. التصريح ٣٥٩/٢، والمغني في تصريف الأفعال، للشيخ عضيمة ص٣٠.

ونظير هذا قولُهم: أسطاع يُسْطيعُ، جعلوا العوض السَّين، فلما كانت السَّينُ تُزاد في الفِعْل زِيدَتْ في العِوَضِ؛ لأنها من حروف الزوائد.

[الباب التاسع: الفعل الرباعي بالزيادة]

هذا باب ما لحِقتْه الزوائد من بنات الثّلاثة، وأُلْحِقَ بِبنات الأربعةِ حتىٰ صار يَجْري مَجْرىٰ ما لا زيادة فيه وصارت الزيادةُ بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

وذلك نحو: فَعْلَلْتُ، ألحقوا الزيادة مِنْ موضع اللّام وأجروْها مُجْرىٰ دَحْرَجْتُ، والدليل علىٰ ذلك أن المصدر كالمَصْدَرِ منْ بنات الأربعةِ نحو: جَلْبَبْتُ جَلْبَبَةً.

ومثل ذلك: فَوْعَلْتُ، نحو: حَوْقَلْتُ حَوْقَلَةً.

ومثلُ ذلك: فَيْعَلْتُ، نحو: بَيْطَرْت بَيْطَرَةً.

ومثل ذلك: فَعْوَلْتُ، نحو: هَرْوَلْتُ هَرْوَلَةً.

وقد تَلْحقُها التاءُ في أوائلها كما لحقَتْ في تَدَحْرَج، وذلك: تَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا.

وقد تَلْحَقُ النونُ ثالثة من هذا ما كانت زيادتُه من موضع اللّام، وما كانت زيادتُه ياء آخِرَةً، ويَسْكنُ أولُ حَرْفٍ فتلزمُه ألِفُ الوصلِ في الابتداء، ويكون الحرفُ علىٰ افْعَنْلَلْتُ وافْعَنْلَيْتُ.

فافْعَنْلَلَ نحو: اقعنْسَسَ، وافْعَنْلَيْتُ نحو: احْرَنْبَىٰ[1].

---

(١) جعل سيبويه النون في اقعنسس واحرنبىٰ كأنها ملحقة ببنات الثلاثة، فيصير اللفظ رباعيا بالزيادة؛ لأن النون في اقعنسس بعدها حرفان من جنس واحد فكأنهما حرف، والنون في احرنبىٰ بعدها حرفان، لكن الحرف الثاني زائد، فكأنه غير موجود، بخلاف: احرنجم. بعد النون حرفان أصليان، هنا النون ملحقة ببنات الأربعة، ومن ثمّ فُرِّق بين اقعنسس واحرنبىٰ من جهة واحرنجم من جهة أخرىٰ.

واقعنسس: تأخّر ورجع إلىٰ خلف. الصحاح ٣/٩٦٤.

واحْرَنْبَىٰ: ازْبَأَرَّ. الصحاح ١/١٠٩، وازْبَأَرَّ: نَبَتَ. الصحاح ٢/٦٦٨.

[الباب العاشر: الاسم الرباعي المجرَّد]

هذا باب تمثيل ما بنَتِ العربُ من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غيرِ مزيدةٍ، وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفِعْلِ.

فالحرفُ من بنات الأربعة يكون على مثال فَعْلَلٍ، فيكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: جعفر، والصفة: سلْهَبٌ[1].

وما ألحقوا به من بنات الثلاثة: حوقلٌ وجَدْولٌ.

ويكون على (فُعْلُلٍ) فيهما، فالأسماء نحو: البُرْثن، والصفة نحو: الجُرْشُع[2].

ويكون على مثال (فِعْلِلٍ) فيهما، فالأسماء نحو: الزِّبْرِج، والصفة خِرْمل[3].

ويكون على (فِعْلَلٍ) فيهما، فالأسماء نحو: دِرْهَم، والصفة نحو: هِجْرَع[4].

وما لحقتهُ من بنات الثَّلاثةِ نحو: العِثْيَر[5].

ويكون على مثال (فِعَلٍّ): فالأسماء نحو: الفِطَحْلِ، والصفة: الهِزَبْرُ[6] وما لحقته من بنات الثلاثة نحو: الخِدَبّ.

---

(١) السَّلْهَبُ من الخليل: الفرس الطويل على وجه الأرض. الصحاح ١/١٤٩.

(٢) الجُرْشُعُ من الإبل: العظيم. الصحاح ٣/١١٩٥.

(٣) الخِرْمِلُ: المرأة الحمقاء. الصحاح ٤/١٦٨٤.

(٤) الهِجْرَعُ: الطويل. الصحاح ٣/١٣٠٦.

(٥) العِثْيَرُ: الغبار. الصحاح ٢/٧٣٦.

(٦) الهِزبْرُ: الأسد. الصحاح ٢/٨٥٤.

[الباب الحادي عشر: الاسم الرباعي المزيد]

هذا باب ما لحقَتْه الزوائدُ من بنات الأربعة غير الفعل:

اعلم أنّه لا يَلْحقها شيءٌ من الزوائد أولًا إلَّا أسماءَ من أفعالهنَّ، فإنها بمنزلة أفْعَلْتُ تلحقُها الميمُ أوَّلًا[١].

وكل شيءمن بنات الأربعة لحقته زيادة فكان على مثال الخمسة فهو ملحق بالخمسة، نحو سفرجل[٢].

إلا أن تلحقها أَلِف سِرْدَاح[٣]. فإنما هذه كالياء بعد الكسرة، والواو بعد الضمَّة، وهما بمنزلة الألِف.

فالياء التي كالألِف ياء قِنْدِيل، والواو واو زُنْبُور[٤].

---

(١) يعني أنّ كل اسم وُجِدَ في أوَّله ميم أو همزة وبعدها أربعة أحرف أصول فإن الهمزة والميم يقضى عليهما بأنهما أصلان، كما أنّه لو وُجِدَت الهمزة أو الميم في أول اسم وبعدهما ثلاثة أحرف أصول يقضى عليهما بالزيادة إلا أن يقوم دليل يبين أنهما أصلان، كالهمزة في أفْكَل [الرعدة] والميم في معقل وهذا أصل كبير من أصول التصريف ومعرفة الزوائد.

والهمزة في (إبراهيم) أصلية؛ لأن بعدها أربعة أحرف أصول هي الباء والراء والهاء والميم، ومثال ما أوله ميم أصلية: مَنْجنون [الدولاب التي يستقى عليها. الصحاح ٢٢٠١/٦] على وزن فعللول.

إلا أن تلحق الميم اسم فاعل جرى على فعله فإنها تكون زائدة، مثل مُدَحرِج، وهذا هو معنى قوله: إلَّا أسماء من أفعالهن. (شرح السيرافي بتصرف ١٨٦/٥، ١٨٧).

(٢) وذلك نحو: عَمَيْثَل [العميثل: البطئ الذي يسبل ثيابه. الصحاح ١٧٧٦/٥] هو من ذوات أربعة أصول زيد فيه الياء، فلحق بسفرجل، وفِرْدَوْسٌ بزيادة الواو ملْحق بـ(جِرْدحل) [الجِرْدَحْلُ من الإبل: الضخم. الصحاح ١٦٥٥/٤]. (شرح السيرافي ١٨٦/٥).

(٣) السرداح: الناقة الكثيرة اللحم. الصحاح ٣٧٥/١.

(٤) أي إن الزائد الذي يلحق بنات الأربعة ينقسم قسمين:

أحدهما مُلْحقٌ بذوات الخمسة، والآخر غير مُلْحِق بها.

فأما المُلْحِقُ بها فهو ما كان على خمسة أحرف فيها زائد واحد، وكان نظم سواكنه ومتحركاته =

ويكون[1] على مثال فَعَوْلَلان، وهو قليل. قالوا: عَبَوْثُرانٌ[2]، وهو اسم.

ويكون على مثال فَعَوْلَلَى. قالوا: حبوكرى[3]، وهو اسم.

[الباب الثاني عشر: الاسم الرباعي المضعَّف]

هذا بابُ لحاقُ التضعيف فيه لازمٌ كما ذكرتُ لك في بنات الثلاثة:

فإذا ألحقت من موضع الحرف الثاني كان على مثال (فَعَّلَ) في الصفة، وذلك قولك: الهِلَّقْسُ[4]. ولا نعلم جاء إلا صفةً.

ويكون على مثال (فُعَّلِل) في الاسم والصفة، وهو قليل. قالوا: الهُمَّقِع[5]، وهو اسم، ودُمَّلِصٌ[6] وهو صفة.

ويكون على مثال (فُعَّلٍّ) و(فَعَّلِلٍ) و(فَعَلَّلٍ) و(فُعُلَّلٍ) و(فَعَلَّلٍ) و(فِعْلَلٍّ) و(فُعْلُلٍّ).

= على نظم سواكن ما لحق به ومتحركاته، ولم يكن الزائد الذي فيه واو مضموم ما قبلها، ولا ياء مكسور ما قبلها، ولا ألِف، وذلك مثل: زنبور وقنديل وسرداح، فهذه الثلاثة لا تُلْحِقُ الزيادة فيها بالخماسي. (شرح السيرافي بتصرف ١٨٦/٥).

(١) أي الملحق بالخماسي.

(٢) العَبَوْثران: نبت طَيِّبُ الريح. الصحاح ٧٣٤/٢.

(٣) الحبوكرى: رمل يضل فيه السالك. الصحاح ٦٢٢/٢.

وقد ذكر سيبويه عدة أوزان للملحق بالخماسي.

(٤) الهِلَّقْسُ: الشديد. الصحاح ٩٩١/٣.

(٥) الهُمَّقِعُ: ثمر التَّنْضُب. الصحاح ١٣٠٨/٣.

(٦) الدُّمَّلِصُ: البرَّاق. الصحاح ١٠٤٠/٣.

[الباب الثالث عشر: الفعل الرباعي المجرد والمزيد]

هذا باب تمثيل الفِعْل من بنات الأربعة مَزِيدًا أو غيْرَ مَزِيدٍ:

فإذا كان غير مزيد فإنّه لا يكون إلّا على مثال فَعْلَلَ. وذلك نحو دَحْرَجَ.

وتَدْخل التاءُ على دَحْرَجَ. وذلك نحو: تَدَحْرَجَ، ففتحت زوائده: الهمزة والياء والتّاء والنون[1].

وتَلْحَقُ النون ثالثةً، ويَسْكن أوَّلُ الحرف فيلزَمهُ أَلِف الوصل في الابتداء، وذلك نحو: احْرَنْجَمَ.

وتَلْحَقُ آخِرَهُ الزيادةُ من موضع غير حروف الزوائد، فَيَلزم التضعيف، ويسكن أوَّلُ حرف منه فَيَلزم أَلِفُ الوصل في الابتداء، وذلك نحو: اقْشَعْرَرْتُ.

[الباب الرابع عشر: الاسم الخماسي]

هذا باب تمثيل ما بَنَتِ العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة:

فالحرف من بنات الخمسة غير مزيد يكون على مثال فَعَلَّلٍ في الاسم والصفة. فالاسم: سَفَرْجَلٌ، والصفة: شَمَرْدَلٌ[2].

ويكون على مثال فَعْلَلِلٌ في الصفة، قالوا: قَهْبَلِسٌ[3]. ولا نعلمه جاء اسمًا.

ويكون على فُعَلِّلٍ في الاسم والصفة، وذلك نحو قُذَعْمِلٍ. والاسم نحو قُذَعْمِلَةٍ.

---

(١) أي تفتح حرف المضارعة في تدحرج: يَتَدَحْرج... إلخ.

(٢) الشمردَل: السريع من الإبل وغيره. الصحاح ١٧٤١/٥.

(٣) القَهْبَلِس: الذكَرُ. الصحاح ٩٦٨/٣.

وفي شرح السيرافي (١٩٤/٥) القَهْبَلِسُ: العظيم من الكَمَرِ، وهو المناسب لنص سيبويه. والكَمَرُ: جمع كَمَرَةٍ، وهي رأس الذكر.

ويكون على فِعْلَلٍّ. فالاسم نحو: قِرْطَعْبٍ[1]. والصفة نحو: جِرْدَحْلٍ.

[الباب الخامس عشر: الاسم الخماسي]

هذا باب ما لحِقَتْهُ الزيادةُ من بنات الخمسة:

فالياء تَلْحقُ خامسة، فيكون الحرفُ على مثال (فَعْلَلِيل) في الصفة والاسم.

فالاسمُ: خَنْدرِيسُ. والصفةُ: دَرْدَبيس[2].

ويكون على مثال (فُعَلِّيلٍ) في الاسم والصفة. فالاسمُ نحو: خُزَعْبيلٍ. والصفة نحو: قُذَعْميلٍ[3].

وتَلْحقُ الواو خامسةً فيكون الحرف على مثال (فَعْلَلُولٍ) نحو: عَضْرَفوطٍ[4]، وهو اسم.

وتَلْحَق الألِف سادسةً لغير التأنيث فيكون الحرف على مثال فَعَلَّلَى، وهو قليل.

قالوا: قَبَعْثَرى[5]، وهو صفةٌ.

ويكون على مثال فِعْلَلُولٍ، وهو قليل.

---

(١) القِرْطعْبُ: الشيء. الصحاح ٢٠١/١.

(٢) الدردبيس: العجوز. الصحاح ٩٢٨/٣.

(٣) الخُزَعْبيل: الأباطيل. الصحاح ١٦٨٤/٤.

والقُذَعْميل: الضخم من الإبل. الصحاح ١٨٠٠/٥.

(٤) العضرفوط: العظاءة الذكر. الصحاح ١١٤٣/٣.

(٥) القبعْثرى: العظيم الشديد. الصحاح ٧٨٥/٢.

[الباب السادس عشر: تعريب الأسماء الأعجمية]

هذا باب ما أعْرِبَ من الأعْجَميَّةِ.

اعْلَمْ أنَّهم ممَّا يُغَيِّرون من الحروف الأعجميَّة ماليس من حروفهم ألبتَّةَ، فربَّما ألحقوه ببناءِ كلامهم، وربَّما لم يُلْحقوه.

فأمّا ما ألحقوه ببناء كلامهم فدِرْهَمٌ، ألحقُوه ببناءِ هِجْرَعٍ.

وربَّما تركوا الاسمَ علىٰ حالِهِ إذا كانت حروفُه من حروفهم، كان علىٰ بنائِهمْ، أو لم يكن، نحو: خُراسانَ، وخُرَّمٍ، والكُرْكُمِ.

[الباب السابع عشر: إبدال الحروف الأعجمية]

هذا باب اطِّراد الإبدال في الفارسيَّةِ:

يُبْدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم: الجيمَ؛ لقربها منها، ولم يكن من إبْدالها بُدٌّ؛ لأنها ليست من حروفهم[١]، وذلك نحو: الجَوْرب.

ويُبْدلون مكان آخر الحرف الذي لا يَثْبُتُ في كلهم، إذا وصلوا الجيمَ، وذلك نحو: كُوسَهْ كُوسَجٍ، ومُوزه مُوزَجٍ.

وأمَّا ما لا يَطَّردُ فيه البدل فالحرف الذي هو من حروف العرب، نحو: سين سراويل، وعين إسماعيل.

---

(١) أي الحرف الذي بين الكاف والجيم ليس من حروف العرب، ومن ثم وجب إبداله جيماً؛ لأن الجيم أقرب.

[الباب الثامن عشر: علة حروف الزيادة]

هذا باب عِلَلِ ما تجعلُه زائدًا من حروف الزوائد وما تجعله عَنْ نفس الحرف:

فمن حروف الزوائد ما تجعله إذا لحق رابعًا فصاعدًا زائدًا أبدًا، وإن لم يُشْتَقَّ منه ما تذهب فيه الزيادة، لا تجعله من نفس الحرف إلا بِثَبَتٍ[1]، ومنها ما تجعله من نفس الحرف ولا تجعله زيادة إلا بِثَبَتٍ.

فالهمزة: إذا لحقتْ أوَّلًا رابعة فصاعدًا فهي مزيدة أبدًا عندهم؛ أَلَا تَرىٰ أنك لو سمَّيتَ رجلًا بأفْكَلٍ، وأَيْدَعٍ[2] لم تصرفه، وأنت لا تشتق منهما ما تذهبُ فيه الألِف، وإنما صارت هذه الألِف عندهم بهذه المنزلة، وإن لم يجدوا ما تَذْهب فيه مشتقا؛ لكثرة تَبَيُّنِها زائدة في الأسماء والأفعال والصفة[3] التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألِف.

وأما أولقٌ فالألِفُ من نفس الحرف، يدلُّك علىٰ ذلك قولهم أُلِقَ الرجل، ولو لا هذا الثَّبَتُ لحُمِلَ علىٰ الأكثر.

ومَنْبِجُ[4] الميم بمنزلة الألِف؛ لأنَّها إنَّما كثُرتْ مَزيدةً أولا، فموضع زيادتها كموضع زيادة الألِف.

---

(١) أي من حروف الزيادة ما يحكم عليه بالزيادة إذا لحق كلمة صارت به أربعة فصاعدًا وإن لم يكن لهذه الكلمة اشتقاق بحيث نعرف أن هذا الحرف الزائد يسقط في بعض تصاريف الكلمة، نحو: أفكل (الرعدة والارتعاش). وسيوضح ذلك سيبويه عند حديثه عن أفكل.
وفي شرح السيرافي: أن الهمزة في (أفكل) قد قضىٰ عليها بالزيادة لما ذكرناه من كثرة زيادة الهمزة في مثل هذا الموضع بالاشتقاق، وأفكل لا اشتقاق له فحمل علىٰ ماله اشتقاق، فلما حمل علىٰ ما عرف زيادته صار بمنزلة المشتق؛ فإذا سمي رجل بـ(أفكل) لم ينصرف لا جتماع علتين فيه وهما التعريف ووزن الفعل؛ لأنه علىٰ وزن (أفعل) مثل: أذهب. شرح السيرافي بتصرف ١٩٨/٥.

(٢) الأيدع: الزعفران. الصحاح ١٣١٠/٣.

(٣) في الأسماء نحو: أحمد والأفعال نحو: أعْلَمَ فعلا ماضيا والصفة نحو: محمد أفقه من خالد.

(٤) اسم موضعٍ. (الصحاح ٣٤٣/١).

فأما المِعْزَىٰ فالميم من نفس الحرف؛ لأنك تقول: مَعْزٌ، ولو كانت زائدةً لقلت عزاءٌ.

وأمّا الألِف فلا تلحق رابعة فصاعدًا إلّا مزيدة؛ لأنها كَثُرَتْ مزيدة كما كثرت الهمزة أوَّلًا، فهي بمنزلتها أوَّلًا: ثانيةٌ وثالثةٌ ورابعةٌ فصاعدًا، إلَا أَنْ يجيء ثَبَتٌ.

وتكون رابعةً وأوَّلُ الحرف الهمزة أو الميم، إلا أن يكونَ ثَبَتٌ أنَّهُما من نفس الحرف، وذلك نحو: أَفْعَىٰ وموسىٰ[1] فالألِف فيهما بمنزلة الألِف في مرمًىٰ، فإذا لم يكن ثَبَتٌ فهي زائدةٌ أبدًا.

وكذلك الياءُ وإن أُلحِق بها الحرف ببنات الأربعة؛ لأنها أخت الألِف في كثرة اللحاق زائدة[2].

فما اشْتُق مما فيه الياء وألحق ببنات الأربعة فذهبت منه فنحو: ضَيْغَمٍ، تقول: ضَغَمْتُ.

وكذلك الواو إنْ أَلْحَقَتِ الحرفَ ببنات الأربعةِ والأربعةَ بالخمسةِ، كما كانت الألِف كذلك والياء.

فما اشْتُقَّ ممَّا فيه الواو وهو ملحق ببنات الأربعة فذهبتْ فيه الواو فنحو قولك في الشوحط[3]: شَحَطْتُ.

---

(١) الهمزة في أفعىٰ والميم في موسىٰ زائدان. (ينظر: شرح السيرافي ٢٠٣/٥).

(٢) يعنىٰ أن الياء أيضا متىٰ وجدناها في اسم وفعل وفيه سواها ثلاثة أحرف قضينا عليها بالزيادة، نحو حيدر. (شرح السيرافي ٢٠٥/٥).

(٣) يعنىٰ أن الياء والواو والألِف إذا جاءت علىٰ الشرط الذي قُدِّم قضىٰ عليها بالزيادة حتىٰ يصح ببرهان أنهم أصول، وكذلك الميم والهمزة إذا كانتا أوَّلين، فأما سائر حروف الزيادة فلا يقضىٰ عليهن بالزيادة إلا بثبت فمن ذلك التاء في تَنْضُب. (شرح السيرافي ٢١٠/٥).
والشوحط: ضرب من شجر الجبال تتخذ منه القِسيّ. (الصحاح ١١٣٦/٣).

فما خلا هذه الحروف الثلاثةَ مـن الزوائـد والهمـزةَ والـميمَ أَوَّلًا فإنَّـه لا يـزاد إلَّا بِثَبَتٍ.

فمما يُبَيِّن لك أن التاء فيه زائدة التَّنْضُب؛ لأنه ليس في الكلام على مثال: جَعْفُرٍ.

وكذلك النون وكثرتها في الانصراف[1]، وفي الفِعْل إذا أَكَّدتَ بالخفيفة والثقيلة، وفي الجمع والتثنية، فهذه النونات لا يَلزمْنَ الحرف.

ولو جعلتَ نون نَهْشَلٍ[2] زائدة لجعلت نون جِعْثِنٍ[3] زائدة، ونون عَنْتَرٍ زائدة.

ومِمَّا جعلتَه زائدًا بِثَبَتٍ: العَنْسَلَ[4]؛ لأنهم يريدون العَسُولَ.

فأمَّا إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تزاد ساكنةً إلَّا بِثَبَتٍ، وذلك: جِنْزَقْرٌ[5].

---

(١) أي كثرتها في ترك اللفظ بحيث يحكم عليها بأنهار زائدة.

(٢) النَّهْشَلُ: الذئب والصقر. (الصحاح ٥/١٨٣٧).

(٣) جِعْثِنُ: أخت الفرزدق. (الصحاح ٥/٢٠٩٢).

(٤) العَنْسَلُ: الناقة السريعة. (الصحاح ٥/١٧٦٥).

(٥) الجِنْزَقْرُ: القصير الدميم. (الصحاح ٢/٦٣٨).

شرح السيرافي عبارة سيبويه في أسطر معدودة، وقد نقلت عبارته بتصرف:

ذكر سيبويه حكم النون ومواضع زيادتها، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: يحكم عليه بالزيادة حتى يتبيَّن أنه أصلي.

والآخر: يحكم عليه بأنه أصلي حتى يتبيَّن أنه زائد.

فمن ذلك إذا كانت أَوَّلًا لا يقضى عليها بالزيادة، بل يقضى عليها بأنها أصـل حـتى يتبـيَّن أنهـا زائدة، كالنون في (نَهْشَلٍ) فإنه على وزن جعفر.

وأما نون (نَرْجِس) فقد تبيَّنَ أنها زائدة بالوزن؛ لأنا لو جعلناها أصلية لكان على مثـال: (فَعْلِـلٍ) وليس ذلك في الكلام.

وأما النون إذا جاءت ثانية قضى عليها بأنها أصلية حتى يتبـيَّن أنهـا زائـدة باشـتقاق أو غـيره، كالنون في عَنْتَرٍ وجِنْزَقْرٍ. (شرح السيرافي ٥/٢١١).

[النوع الثاني: المزيد من غير حروف الزيادة]

[الباب الأول: زيادة التضعيف في ما عينه أو لامه زائدة]

هذا بابٌ من الزيادة، والزِّيادةُ فيه من غير حروف الزيادة ولَزِمَهُ التضعيف:

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ كلمةٍ ضُوعِف فيها حرف ممَّا كانت عِدَّتُهُ أربعةً فصاعدًا، فإنَّ أحدهما زائدٌ، إلَّا أنْ يتبيَّنَ لك أنَّها عينٌ أو لامٌ، فيكون من باب: مَدَدْتُ، وذلك نحو قَرْدَدٍ، وخِدَبٍّ، وسُلَّمٍ.

وقدْ تَدْخُلُ بين الحرفَيْنَ الزيادة وذلك نحو: شِمْلالٍ[1]؛ لأنهم يقولون شِمِلَّةٌ.

[الباب الثاني: زيادة التضعيف بالعين واللَّام]

هذا باب ماضُوعِفَتْ فيه العين واللَّام كما ضُوعِفَت العينُ وَحْدَها واللَّامُ وحْدَها، وذلك نحو: ذُرَحْرَحٍ، يدلُّك على ذلك قولُهُمْ: ذُرَّاحٌ[2]، فكما ضاعفوا الراء كذلك ضاعفوا الراء والحاء.

وكذلك على ذلك قولهم: صمامِحُ.

وكذلك: مَرْمَرِيسٌ، ضاعفوا الفاء والعين كما ضاعفوا العينَ واللَّام.

[الباب الثالث: تمييزُ الأبنية المزيدَةِ]

هذا بابُ تمييزِ بناتِ الأربعة والخمسة من الثلاثةِ:

فأمَّا جَعْفَرٌ فمن بنات الأربعة لا زيادة فيه.

وأمَّا سَفَرْجل فمن بنات الخمسة.

---

(١) ناقة شمْلال؛ أي خفيفة. (الصحاح ٥/١٧٤٠).

(٢) الذُّرَّاح: دويَبةٌ حمراء مُنَقَّطةٌ بسواد، والجمع: ذراريح. (الصحاح ١/٣٦٢).

[الباب الرابع: تمييز مواضع الزوائد]

هذا بابُ عِلْمِ مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد.

سألت الخليل، فقلت: سُلَّمٌ أَيَّتُهما الزائدة؟

فقال: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياءَ والألِفَ يَقَعْنَ ثَوانِيَ في فَوْعَلٍ وفاعِلٍ وفَيْعَلٍ[1].

وقال في فَعْلَلٍ وفِعَلٍّ ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأنَّ الواو والياء والألِف يقعْن ثوالثَ نحو: جَدْوَل وعِثْيَر وشمال.

وأمَّا غيرُه فجعل الزوائد هي الأواخر، وجعل الثالثة في سُلَّمٍ وأخواتها؛ لأن الواو تقع ثالثةً في جَدْوَل، والياء في عِثْيَرٍ.

---

(١) أي إن اللَّام الأولى الساكنة في (سُلَّم) هي الزائدة؛ لأنها الثانية، والزائد الواو والألِف والياء يقع ثانيا، كفوعل وفاعِل وفيعَل، نحو: شوْحَط وخاتم وضيغم.
وفي فَعْلل نحو قَرْدَدٍ، الدال الأولى هي الزائدة.

[النوع الثالث: بنية الفعل المعتَلّ المزيد]

[الباب الأول: إبدال معتلّ الفاء بالواو همزة]

هذا باب ما كانت الواو فيه أوَّلًا وكانت فاءً، وذلك نحو: وَعَدَ يَعِدُ.

واعلم أنَّ هذه الواو إذا كانت مضمومةً فأنت بالخيار إنْ شئتَ تركتَها على حالها، وإن شئتَ أبدلتَ الهمزةَ مكانَها، وذلك نحو قَوْلهم في وُلِدَ: أُلِدَ، وفي وُجوه: أُجُوهٌ.

هذا الواو ضعيفة تُحذَف وتُبْدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفًا أجْلَدَ منها.

ولما كانوا يُبْدلونها وهي مفتوحةٌ في مثل وَناةٍ وأَناةٍ، كانوا في هذا أجدرَ أن يُبْدلوا؛ حيث دخله ما يستثقلون.

وربَّما أبدلوا التَّاء مكان الواو في نحو ما ذكرتُ لك إذا كانت أوَّلًا مضمومةً؛ لأن التاء من حروف الزيادة والبدل، فمن ذلك قولهم: تُراثٌ، وإنَّما هي من وَرِثَ، وكذلك التُخمَةُ؛ لأنها من الوخامة، والتُّكَأةُ؛ لأنَّها منْ توَكَّأت، والتُّكْلان؛ لأنَّها من توكَّلْتُ، والتُّجاه؛ لأنها من واجَهْتُ.

وإذا التقت الواوان أوَّلًا أُبْدلتْ الأولى همزةً، ولا يكون فيها إلَّا ذلك[1].

وربَّما أبدلوا التاء إذا التقَتِ الواوان، وليس ذلك بمطَّرِدٍ، وذلك قولهم: تَوْلَجٌ. زعم الخليل أنَّها فَوْعل.

[الباب الثاني: إبدال معتلّ الفاء بالواو تاء]

هذا باب ما يلزمُه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء، وذلك في الافتعال، وذلك قولك: مُتَّقِدٌ ومُتَّعِدٌ واتَّعَد واتَّقَدَ.

---

(١) وذلك نحو تصغير واصل: أو يصل، وأصله: وُوَيْصِلٌ.

وَقَدْ أُبْدِلتْ في أَفْعَلتُ، وذلك قليل غيرُ مُطَّرِدٍ، فمن ذلك قولهم: أَتْلَجَهُ، يريد: أَوْلجَهُ.

[الباب الثالث: قلب الواو ياءً]

هذا باب ما تُقلَب فيه الواو ياءً، وذلك إذا سكنَتْ وقبلها كسرة:

فمن ذلك قولُهم: الميزان والميعاد؛ وإنما كرهوا ذلك كما كرِهوا الواو مع الياء في ليَّةٍ وسيِّدٍ.

[الباب الرابع: تصريف المعتلِّ بالياء إذا كانت فاء]

هذا بابُ ما كانت الياء فيه أَوَّلًا وكانت فاءً، وذلك نحو قوْلِهم: يَسَرَ يَيْسِرُ، ويَئِسَ يَيْئَس.

واعلم أن هذه الياء إذا ضُمَّتْ لم يُفْعَلْ بها ما يُفْعَلُ بالواو؛ وذاك لأَنَّ الياء أخفُّ من الواو عندهم.

ويدلُّك على أن الياء أخفُّ عليهم من الواو أنهم يقولون يَيْئِس، فلا يحذفون موضع الفاء كما حذفوا يَعِدُ.

فإن أسكنْتَها وقبلها ضمةٌ قلبْتَها واوًا، وذلك نحو: مُوقِنٌ، ومُوسِرٌ.

والياء توافق الواو في افْتَعَلَ في أَنَّك تقلب الياء تاءً في افتعل من اليُبْسِ، تقول: اتَّبَسَ.

[الباب الخامس: تصريف المعتلِّ بالياء والواو إذا كانت ثانيةً]

هذا بابُ ما الياءُ والواوُ فيه ثانية، وهما في موضع العين فيه:

هذه الحروف حيث اعتلَّتْ جُعِلتْ حركتُهنَّ على ما قبلَهُنَّ، ألا ترى أنَّك تقول:

خِفْتُ، وهِبْتُ، فَعِلْتُ، فألقَوْا حركتها علىٰ الفاء وأذهبوا حركةَ الفاء، فجعلوا حركتَها الحركةَ التي كانتْ في المعتلِّ الذي بعدها.

وأما قُلْتُ فأصلُها فَعُلْتُ معتلةً.

وأمَّا يفْعَل من خِفْتُ وهِبْتُ فإنه يخاف ويهاب؛ لأن فَعِلَ يلزمُهُ يَفْعَل، وإنما خالفتا يزيد ويبيع؛ لأنهما لم تَعْتَلَّا محوَلَتيْن، وإنّما اعتلَّت من بنائهما الذي هو لهما في الأصل، فكما اعتلَّتا في فَعَلت من البناء الذي هو لهما في الأصل كذلك اعتَلَّتا في يفعَلُ منه[1].

وإذا قلتَ: فُعِل من هذه الأشياء كسرتَ الفاء، وحَوَّلتَ عليها حركة العين، وذلك قولك: خِيفَ، وبِيع، وهِيبَ.

وبعض العرب يقول: خِيْف، وبِيْع، وقِيْلَ، فَيُشِمَّ إرادة أنْ يُبَيِّن أنَّها فُعِل.

وبعض من يَضُمُّ يقول: بُوعَ وقُولَ وخُوفَ وهُوبَ.

أمَّا من قال قد بِيع، وخِيف فإنه يقول: خِفْنا وبِعْنا.

وأمَّا مَنْ ضَمَّ بإشمام إذا قال فُعِل فإنه يقول: قد بِـُعنا.

وأمَّا الذي يقولون بُوعَ فإنَّهم يقولون: بُعْنا.

---

(١) يعنىٰ أَنَّ يخاف ويهاب ما ضيهما (فَعِلَ) في الأصل، وقياس مضارع (فَعِل)، بكسر العين (يَفْعَل) بفتح العين، نحو: فَرِح يَفْرَحُ، وعَلِم يَعْلَمُ.
بخلاف ماضي يزيد ويبيع، الماضي منهما في الأصل: فَعَل، وعند الإسناد إلىٰ الضمير حُوِّلا إلىٰ فَعِل فـ(زدت) زَيِدْت، و(بِعْتُ) بَيِعْتُ، نقلت حركة العين الكسرة إلىٰ الفاء ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين، وقياس (فَعَل) الأجوف اليائي أن يكون مضارعه علىٰ (يَفْعِل). (ينظر: المغني في تصريف الأفعال للشيخ محمد عضيمة ص١٤٨، ١٥٣).

[الباب السادس: الفعل الثلاثي المزيد]

هذا باب ما لحقتْهُ الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة:

وذلك: أجاد، وأبان، وكذلك تفاعَلْتُ، وفعَّلتُ، وتَفَعَّلْتُ، وذلك قولُهم: تقاوَلْنا، وعَوَّذت وتَعَوَّذْتُ.

وإذا قلت افْتُعِلَ وانْفُعِلَ قلت: اخْتِير وانْقِيدَ، فَتَعْتَل من افْتُعِلَ، فتحوَّل الكسرة على التاء كما فُعِل ذلك في قِيلَ، فتُجْرَىٰ تِيرَ وقِيد مُجرىٰ قيل وبيع في كل شيء[1].

[الباب السابع: الأسماء من الأفعال المعتلة]

هذا باب ما اعتلَّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها:

اعلم أن فاعلا منها مهموزُ العين، فهمزوا هذه الواوَ والياءَ إذْ كانتا معتلَّتين وكانتا بعد الألِفات، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء وسقاء حيث كانتا معتلَّتين وكانتا بعد الألِف، وذلك قولهم: خائفٌ وبائعٌ.

ويعتلُّ مفعولٌ منهما[2] كما اعتلَّ فُعِلَ؛ لأن الاسم على فُعِلَ مَفْعولٌ، فتقولك مزورٌ ومصوغٌ، وإنما كان الأصلُ (مَزْوُورٌ) فأسْكَنوا الواوَ الأولى، وحُذِفت واو مَفْعُولٍ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان.

وتقولُ في الياء: مَبِيعٌ أُسْكنت العين وأُذهِبَتْ واو مَفْعُولٍ، لأَنَّهُ لا يلتقي ساكنانِ، وجُعِلَت الفاءُ تابعةً للياء حين أسكنتها كما جَعَلتَها تابعةً في: بِيض.

وبعض العرب يخرجه على الأصل، فيقول: مَخْيُوط ومَبْيوع.

---

(١) أي إخلاص الكسر وإخلاص الضم والإشمام.

(٢) أي من الواو والياء.

ولا نعلَمُهم أتمُّوا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات[1].

وتُجْرىٰ مَفْعَلٌ[2] مجرىٰ يَفْعَلُ فيهما، فتعتلُّ كما اعتلَّ فِعلُها الذي علىٰ مثالها، وزيادتُه في موضع زيادتها، كما قالوا: مخافةٌ، فأجرَوها مُجْرىٰ يخاف ويهاب.

وكذلك مَفْعِلٌ تجرىٰ مَجْرىٰ يَفْعِلُ، وذلك قولك المبيض والمَسير.

وأما مُفْعَلٌ منهما فهو علىٰ يُفْعَلُ، وذلك قولهم: مُقامٌ ومُباعٌ، إذا أردتَ منهما مثل مُخْدَعٍ، وكمُسْعُطٍ[3].

ويتم (أَفْعَلُ) اسما، وذلك قولك: هو أَقْوَلُ الناس وأَبْيَعُ الناس.

ويتم في قولك: ما أقْوَله وأبيعه، وكذلك أَفْعِلْ به، وذلك قولك أَقْوِلْ به وأَبْيِعْ به[4].

[الباب الثامن: إتمامُ الاسم المعتلّ]

هذا باب أُتِمَّ فيه الاسم؛ لأنَّه ليس علىٰ مثال الفِعْل، فيُمَثَّلُ به، ولكنَّه أُتِمَّ؛ لسكون ما قبله وما بعده كما يُتَمُّ التضعيف إذا أُسْكِنَ ما بعده نحو: ارْدُدْ.

وذلك فُعَل وفُعَّال نحو: حُوَلٍ وعُوَّارٍ، وكذلك: فَعَّال نحو قولك: قَوَّال، ومِفْعال نحو:

---

(١) جاء الإتمام في الواوي في كلمات شاذَّة مثل: ثوب مصوون ومسك مدووف [مبلول بالماء] وفرس مقوود. (التبيان في تصريف الأسماء، للدكتور / أحمد كحيل ص٧٣).

(٢) يقصد المصدر الميمي.

(٣) يقصد أنك إذا صنعت من الواوي علىٰ مثال مُسْعط فإنه يكون: مُقُول، والأصل: مُقْوُل، حدث فيه إعلال بالنقل والتسكين، ومن اليائي: مُبُوعٌ، والأصل: مُبْيُـع، نقلت ضمة الياء إلىٰ الساكن قبلها، فصار مُبُيْع، ثم قلبت الياء واوًا لانضمام ما قبلها، كما قالوا في مَفْعُلَةٍ من العين: مَعُوشَةٌ. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٢٥٠).

(٤) أي لا إعلال في المعتل الواوي واليائي مع أفعل التفضيل وصيغتي التعجب؛ حفاظا علىٰ الصيغة؛ للدلالة علىٰ المقصود.

مِشْوار، وكذلك التَّفْعال نحو: التَّقْوال، وكذلك التَّفْعال نحو: التَّقْوال، وكذلك فَعُول نحو: قَوُول وبَيُوع، وفُعُولٌ نحو: شُيُوخ، وكذلك فعيل نحو: طويل.

وكذلك فُعالٌ نحو: طُوال وهُيَام، وفِعالٌ نحو: خِوَان وخيار[١].

فأمَّا الإقامة والاستقامة فإنَّما اعتلَّت كما اعتلَّتْ أفعالُهما[٢].

ولم يهمزوا مقاول ومعايش؛ لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلَّا عليه، وإنما هو جمع مَقَالةٍ ومَعِيشَة، وأصلهما التحريك، فجمعتهما على الأصل كأنَّك جمعتَ مَعْيِشَةً ومَقْوَلَةً[٣].

فأمَّا قولهم: مصائب فإنه غَلَطٌ منهم، وذلك أنَّهم توهموا أن مُصِيبةً فَعِيلَةٌ، وإنما هي مُفْعِلةٌ، وقد قالوا: مصاوب.

وسألته عن واو عَجُوزٍ وألِف رسالةٍ وياء صحيفة، لأَيِّ شيءٍ هُمِزْنَ في الجمع، ولم يكن بمنزلة معاوِنَ ومعايِشَ إذا قُلْتَ: صحائفُ ورسائلُ وعجائزُ؟

فقال: لأني إذا جمعتُ معاوِنَ ونحوَها، فإنَّما أجمعُ ما أصلُه الحركةُ، فهو بمنزلة ما حَرَّكْتُ كجدْوَل، وهذه الحروف لمَّا لَمْ يكن أصلها التحريك وكانت ميتَةً لا تدخلها الحركةُ على حالٍ، وقد وقعت بعد ألِف، لم تكنْ أَقْوىٰ حالًا مِمَّا أصله متحرِّك.

---

(١) ذكر سيبويه ألِفاظًا لم تقلب فيها الواو أو الياء ألِفًا؛ لأن من شروط قلب الواو والياء ألِفا تحركهما وانفتاح ما قبلهما، وأن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين.

وهذه الكلمات فاقدة لهذه الشروط. مثلا: حوَّل: الواو الثانية لم تقلب ألِفا لأن قبلها ساكنا، والياء في شيوخ لم تقلب ألِفا؛ لأن بعدها ساكنًا وهي عين كما أن ما قبلها ليس مفتوحا، وهكذا.

(٢) أي حدث إعلال في إقامة واستقامة بالنقل والقلب والحذف؛ لأنه حدث في فعليهما (أقام) و(استقام) إعلال بالنقل والقلب.

(٣) من مواضع قلب الواو والياء همزة أن تقع إحدهما بعد ألِف مفاعل وشبهه، وقد كانت مدة زائدة ثالثة في المفرد، والياء والواو في معايش ومقاول كانتا في المفرد ثالثة أصلية، فضلا عن كونها مدتين أصلهما التحريك، والمحرك وما أصله التحريك لا يقلب همزة في هذا الموضع، كما وضح سيبويه.

وأمَّا فاعل من عَوِرْتُ، فإذا قالوا فاعِلٌ غدًا قالوا عاوِرٌ غدًا[1].

فإذا قلت: فواعِلَ من عَوِرْتُ وصَيِدْتُ همزتَ؛ لأنك تقول في شوَيْتُ: شوايا، ولو قلت: شوَاوٍ كما ترىٰ قلت: عَوَاوِرُ ولم تُغَيِّرْ، فلما صارت منه علىٰ هذا المثال همزت نظيرَها كما تهمز نظير مطايا من غير بنات الياء والواو، نحو: صحائف[2].

[الباب التاسع: بنية الثلاثي المعتل المجرّد]

هذا باب ما جاء من أسماء هذا المعتل علىٰ ثلاثة أحرف لا زيادة فيه:

اعلم أنَّ كلّ اسم منها كان علىٰ ما ذكرت لك، إن كان يكون مثاله، وبناؤه فِعْلًا فهو بمنزلة فعله، يعتل كاعتلاله، فإذا أردتَ (فَعَلٌ) منها، قلت: دارٌ ونابٌ.

---

(١) يعني أن اسم الفاعل يصح من عَوِرَ لصحة الفعل؛ إذ من مواضع قلب الواو والياء همزة أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل فعل ثلاثي أعلت فيه، فإن لم تعل في الفعل لا تعل في اسم الفاعل.

(٢) من مواضع قلب الواو والياء همزة أن تقع إحداهما ثاني حرفي علة توسط بينهما ألِف مفاعل. سواء أكانا واوين، كما في أوائل، أم ياءين، كما في نيائف أم مختلفين كما في بوائع جمع بائعة وسيائد جمع سيِّد.

ومن ثم إذا جمعت عاور علىٰ فواعل فقل: عوائر، والأصل عواور، وقعت الألِف بين الواوين، وجمعت صايد علىٰ صوائد وقعت الألِف بين الواو والياء، وجمعت عَيِّل علىٰ عيائل، وقعت الألِف بين الياءين.

وهذا الهمز في عوائر نظير الهمز في جمع شاوية علىٰ شوايا، والأصل شواوي، حيث وقعت ألِف جمع فواعل بين واوين، ثم قلبت الواو الثانية همزة؛ لوقوعها ثاني حرفي علة بينهما ألِف الجمع، ثم فتحت الهمزة لعروضها واعتلال اللَّام فصارت شواءَيُ، قلبت الياء ألِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الهمزة ياء؛ لاجتماع شبه ثلاث ألِفات.

وإنما جاء الهمز في مرحلة من مراحل شوايا؛ لأن (شواوي) معتلّ اللَّام أشبه صحيح اللَّام (صحائف).

(شرح السيرافي بتصرف (٥/٢٦١، ٢٦٢)، والقواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، للشيخ عبد السميع شبانة ص٤٤).

فيَعتلّ كما يعتلّ في الفعل؛ لأنه ذلك البناء وذلك المثال[1].

[الباب العاشر: قلب الواو ياء لاعتلال الفعل]

هذا باب تقلب الواو فيه ياء لا لياء قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء:

وذلك قولك: قمتُ قِياما، وإنما قلبُوها حيث كانت مُعْتلَّةً في الفِعْلِ، فأرادوا أَنْ تعتلّ إذا كانت قبلها كسرةٌ وبعدها حرفٌ يُشبِهُ الياء.

ومثل ذلك ثوب وثياب.

وأمَّا ما كان قد قُلِبَ في الواحد فإنه لا يَثْبُتُ في الجمع إذا كان قبْلَهُ الكسرُ؛ لأنَّهم قد يكرهون الواو بعد الكسْرَةِ حتَّىٰ يَقْلِبُوها، وذلك قولهم: حِيْلَةٌ وحِيَلٌ.

وإذا قلتَ فِعَلَةٌ فجمعتَ ما في واحده الواو أثْبَتَّ الواو، وذلك قولك: زَوْجٌ وزِوَجَةٌ.

وقد قالوا: ثوْرٌ وثِيَرَة، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، وهذا ليس بمطَّرِدٍ يعنىٰ ثِيرَة[2].

فأمَّا الفِعال من جاوَرْتُ، فتقولُ فيه بالأصل، وذلك: الجوار، وإنَّما أجْرَيْتَها علىٰ الأصل حيث صحَّتْ في الفعل ولم تَعتَلَّ.

---

(١) أي كل اسم من المعتل كان علىٰ ما ذكرت لك، أي علىٰ ثلاثة أحرف علىٰ مثال الفعل وكان بناؤه مثل بناء الفعل فهو بمنزلة الفعل يعتل كاعتلاله ، وذلك في ثلاثة أبنية هي: فَعَلٌ، وفَعِلٌ، وفَعُلٌ.
مثال الأول (فَعَلٌ): باب، ومثال الثاني (فعِلٌ): رجل خافٌ؛ أي كثير الخوف، والأصل خَوِف، والدليل علىٰ ذلك: أن ما كان علىٰ فعل يفعل: خاف يخاف كان الوصف منه علىٰ فَعِلٍ، كقولهم: بَطِرَ يَبْطَر فهو بَطِرٌ، وأما (فَعُلٌ) فلم يجيء منه شيء استثقالًا للضمة علىٰ الواو.
شرح السيرافي بتصرف ٥/٢٦٣.
أما ما جاء من الأسماء المعتلة العين علىٰ مثال: فُعَلٍ، وفِعَلٍ، وفُعُلٍ فلا اعتلال فيها؛ لأنه لا يوجد علىٰ مثالها فعل فتعتل كاعتلاله.

(٢) أي إن جمع ثَوْرٍ علىٰ ثيرَةٍ شاذ؛ لأنه لم يعل في المفرد حتىٰ يُعَلَّ في الجمع.

[الباب الحادي عشر: قلب الياء واوًا في الاسم والصفة]

هذا باب ما تُقْلَبُ فيه الياء واوًا، وذلك فُعْلىٰ إذا كانت اسمًا، وذلك: الطوبىٰ.

وأما إذا كانت وصفًا بغير أَلِفٍ ولام فإنهما بمنزلة فُعْلٍ منها، يعنىٰ بيضُ، وذلك قولُهم: امرأةٌ حِيكَىٰ، ومثل ذلك ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾[1]، فإنّما فرّقوا بين الاسم والصِّفة في هذا كما فرَّقوا بين فَعْلَىٰ اسمًا وبين فَعْلَىٰ صفةً في بنات الياء التي الياء فيهن لام، وذلك قولهم: تَقْوىٰ، وتقول في الصفات صديا، فلا تَقْلِب[2].

---

(١) سورة النجم الآية: ٢٢.

(٢) من مواضع إبدال الياء واوًا أن تقع ساكنة مفردة (غير مدغمة في مثلها) بعد ضمة، وليست عينا لجمع ولا لصفة محضة (الصفة المحضة هي الخالصة من شائبة الاسمية نحو: ضيزىٰ، بحيث لا تلي العوامل ولا تثنىٰ ولا تجمع ولا تحلىٰ بأل، بخلاف غير المحضة، حيث إنها صفة تجرىٰ مجرىٰ الأسماء، فتلىٰ العوامل وتجمع وتثنىٰ وتحلىٰ بأل، مثل أفعل التفضيل) سواء أكانت فاء نحو (موقظ) أم عينا لاسم مفردٍ، وذلك نحو: طوبىٰ، الأصل طيبىٰ (مصدر طاب أو اسم شجرة في الجنة) أم عينا لصفة غير محضة كخورىٰ وطوبىٰ وكوسىٰ مؤنثات أَخْيَر وأطيب وأَكْيس.

فإن كانت الياء ساكنة بعد ضمة عينا لجمع فلا تقلب ياء، بل تقلب الضمة كسرة؛ لتسلم الياء مثل بِيضٍ جمع أَبْيضَ، فرارًا من ثقل الواو في الجمع.

وكذا إذا كانت عينا لصفة محضة فلا تقلب، بل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء، وذلك نحو: قسمة ضيزىٰ أي جائرة، ومِشْية حيكىٰ؛ أي يتحرك فيها المنكبان، ورجل كيصي؛ أي يمشي وحده ويأكل وحده.

وإنما أعلُّوا في الاسم دون الصفة؛ لأن الصفة أثقل من الاسم والياء أخف من الواو، فأبقيت الياء في الصفة وقلبت الضمة كسرة.

وهذا التفريق بين الاسم والصفة في هذا الموضع كالتفريق بين فَعْلىٰ اسما وفعلىٰ صفة، إذ من مواضع قلب الياء واو أن تقع الياء لاما لفَعْلىٰ اسما لا صفة اسما نحو: تقوىٰ، والأصل تقيا.

فإذا كان فَعْلىٰ صفة وجب تصحيح الياء فرقا بين الاسم والصفة، نحو: صَدْيا مؤنث صَدْيان (عطشان).

وإنما قلبوا الياء في الاسم دون الصفة؛ لأن الصفة أثقل من الاسم، والواو أثقل من الياء، فالمناسب أن تبقىٰ الياء في الصفة، والاسم لخفته يناسبه قلب الياء فيه واوًا. القواعد والتطبيقات ص٩٦-١٠٣.

[الباب الثاني عشر: قلب الواو ياء لعلة صوتية]

هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركة والياءُ قبلها ساكنةٌ، أو كانت ساكنةً والياء بعدها متحركة، وكانت الياءُ الغالبةَ في القلب؛ لأنها أخف عليهم؛ لشبهها بالألِف، وذلك قولك: سَيِّد، وكان الخليل يقول: سيِّد فَيْعِل[1]، وإن لم يكن فَيْعِلٌ في غير المعتل؛ لأنهم قد يختصون المعتلَّ بالبناء لا يختصون به غيره من غير المعتلّ.

وقد قال غيرُه: هو فَيْعَل؛ لأنه ليس في غير المعتلِّ فِيْعِل، وقالوا: غُيِّرَتِ الحركةُ؛ لأنَّ الحركةَ قد تُقْلَبُ إذا غُيِّر الاسم[2]؛ ألا تراهم قالوا: دُهْرِيٌّ.

فكذلك غَيَّرُوا حركة فَيْعَل.

وقول الخليل أعْجَبُ إليَّ ؛ لأنه قد جاء في المعتل بناء لم يجيء في غيره، ولأنهم قالوا: هَيَّبَانٌ وتَيَّحَانٌ فلم يكسروا، وقد قال بعض العرب: [رجز]

مـــا بـــالُ عَيْـــنِي كالـــشَّعِيبِ العَـــيِّنِ[3]

---

(١) إذا اجتمت الياء والواو، والأولى منهما ساكنة فإن الواو تقلب ياء تـأخرت أو تقـدمت لمـا ذكـره سيبويه أنهما متشاركان في المد واللين وفي أشياء كثيرة، ومن ثم فهما وإن كانـا متباعـدين صـارا بمنزلة حرفين متقاربي المخرج، فلما كان الحرفان المتقاربان إذا اجتمعا جاز إدغامهما أو وجـب إدغامهما كان ذلك في الياء والواو أوجب. (شرح السيرافي بتصرف ٢٧٢/٥).

(٢) أي غُيِّرتِ الحركة عند قصد التغيير في الدلالة.

قالوا في النسب إلى البَصرة: بِصْرِيٌّ، والقياس: بَصْرِيّ، كسرت الباء؛ لأن من النـاس مـن يقـول: نسبوه إلى «بِصْر»، وهي حجارة بيض تكون في الموضع الذي سمي بالبَصْرة، وإنما نسبوا إلى ما فيها. ومن العرب من يقول في أُمَيَّة: أَمَوِيّ طلبًا للخفة.

وقالوا في النسب إلى الدَّهر: دُهري، قال بعض النحويين غُيِّر للفرق، وذلك أن الدَّهري هو الرجل الذي يقول بالدَّهر من أهل الإلحاد، والدُّهري هو الرجل المُسِنُّ الذي أتت عليه الدهور، وأُخـت: الأصل فيه فتح الهمزة، لكنها ضمت لما دل اللفظ على التأنيث. (شرح السيرافي بتصرف ٩٤/٤ -٩٦).

(٣) لرؤبة. الديوان /١٦٠.

قال الدكتور محمد كاظم البكاء نقلا عن المحقق عبد السلام هارون «الشَّعيب» المزادة الصغيرة، =

فإنما يحمل هذا على الاطراد؛ حيث تركوها مفتوحة[1].

ومما قلبوا الواو فيه ياء ديَّار وقيَّام، وإنَّما كان الحدُّ (قيوامٌ و(دَيْوَارٌ).

وأما صَيُودٌ وطويل وأشباه ذلك فإنَّما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياءً أن الحرف الأول متحرك.

وسألت الخليل عن سوير وبويع: ما منعهم من أنْ يقلبوا الواو ياء؟

فقال: لأنَّ هذه الواو ليست بلازمةٍ ولا بأصْلٍ.

ومثل ذلك قولُهم رويةٌ، لم يقلبوا الواو ياء؛ لأن الأصل ليس بالواو[2]، وقال بعضهم: ريًّا ورُيَّةٌ، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست يبدل مِنْ شيء.

[الباب الثالث عشر: تصريف جمع التكسير بالهمز]

هذا باب ما يُكسَّر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه[3].

اعْلمْ أنَّك إذا جمعت فَوْعلًا من قُلْتُ همزتَ كما همزت فواعل من عَوِرتُ

= أو القربة، و«العيَّن» الخِلَق البالية، شبَّه عينه لسيلان دمعها بالقربة الخلَق في سيلان مائها من بين خرزها؛ لبلاها وقِدَمها.

(١) يعني أن نحو: «سيِّد» على وزن (فَيْعِل) ولو كان على (فيعَل) لترك على حاله، ولم يغير بدليل (العيَّن) حيث جاء بالفتح ولم يُغَيَّرْ، كما أنه قد وجد بناء في المعتل ولم يوجد في غيره، كما قالوا: (تَيَّحان) (فيعَلان، وهو الذي يَعْتَرِضُ في كل شيء و(هَيَّبان) وهو الجبان الذي يهاب كل شيء؛ أي ليس بالضرورة أن يكون للمعتل نظير من الصحيح، فقد ينفرد المعتل بأوزان لا توجد في الصحيح.

وقد تركوا: هيَّبان وتيَّحان مفتوحين ولم يكسِروا.

(٢) لأن الأصل: رؤية بالهمزة، فالواو ليست متأصلة ذاتا.

(٣) لم يتناول السيرافي هذا الباب بالشرح اعتمادًا على شرحه لمسائله في الباب الثامن، وقد علقت بماذكره السيرافي وغيره؛ فليراجع.

وصَيِدْتُ[1].

فإذا جمعتَ سَيِّدًا، وهو فَيْعِل، وفيْعَلًا نحو عَيِّنٍ هَمَزْتَ، وذلك: عَيِّلٌ وعيائل، لمَّا اعتلتْ ههنا، فَقُلِبَتْ بعد حرف مزيد[2]، ولو لم يعتلَّ لم يُهْمز، كما قالوا: ضَيْوَنٌ وضياونُ[3].

وإذا جمعتَ (فُعَّلٌ) من قُلْتُ قُلْتَ: قوائلُ، همزتَ.

وأما قول الشاعر:

وكحَّلَ العيْنَيْن بالعَواوِرْ[4] [رجز]

فإنما اضْطُرَّ، فحذف الياء من عواويرَ

---

(١) اسم الفاعل من (عور): عاور؛ لأنها لما صحَّتْ في الفعل صحت في اسم الفاعل [مرَّ ذلك في الباب الثامن]، واسم الفاعل من صَيِدَ: صايد، مثل عور فهو عاور، إذا كان من صَيِدَ البعير؛ أي رفع رأسَه لداء فيها.
قال الجوهري: «والصَّيَدُ -بالتحريك- مصدر الأَصْيَد، وهو الذي يرفع رأسه كِبْرًا، وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فير فعه، وكذلك الذي لا يستطيع الالتفات من داء، تقول منه صَيِدَ: بكسر الياء، وإنما صحَّتِ الياءُ فيه لصحَّتها في أصله؛ لتدلَّ عليه، وهو اصيَدَّ بالتشديد، وكذلك اعْوَرَّ؛ لأن عَوِرَ واعْوَرَّ معناهما واحد» أ.هـ(الصحاح بتصرف ٢/٤٩٩، ٥٠٠).
وفَوْعَلٌ من قلت: قَوَّلُ. ذكر ذلك سيبويه في هذا الباب.

(٢) يقصد (سيد) والأصل (سيود). أي قلبت الواو ياء بعد حرف مزيد، وهو الياء، لما اعتلت الواو قلبت همزة في الجمع: سيائد.

(٣) الضَّيْوَنُ: السِّنَّوْرُ الذكرُ. الصحاح ٦/٢١٥٦.

(٤) قال الدكتور / محمد كاظم البكاء نقلا عن المحقق عبد السلام هارون:
«العَواوِر: جمع عُوَّار... يريد أنَّ الدهر جعل في عينيه القذى والرمد بدل الكحل».
الشاهد فيه: قوله (العواور) بتصحيح الواو الثانية؛ لأنه ينوي الياء المحذوفة.

[النوع الرابع: تصريف الجمع وبعض الأبنية]

[الباب الأول: تصريف جمع التكسير من دون همز]

هذا باب ما يجرىٰ فيه بعض ما ذكرنا إذا كسِّر للجمع علىٰ الأصل، فمن ذلك فَيْعال نحو: ديار[١]، تقول: دياوير[٢]، ومثل ذلك عُوَّار وعواوير.

وإنما خالفت الحروفُ الأُوَلُ هذه الحروفَ؛ لأن كل شيء من الأُوَلِ هُمِزَ علىٰ اعتلال فِعْله أو واحده فإنَّما شبه حيث قَرُبَ من آخر الحروف بالياء والواو اللتين تكونانِ لامين، إذا وقعتا بعد الألِفِ ولا شيء بعدهما، نحو: سِقاءٍ وقضاءٍ، فجُعِلَتِ الياءاتُ والواواتُ كأنَهُنَّ أواخر الحروف، كما جُعِلَت الواوان في صُيَّم كأنهما أواخر الحروف، فإذا فَصَلْتَ بينهُنَّ وبين أواخر الحروف بحرفٍ جَرَيْنَ علىٰ الأصل، كما تقول: الشَّقَاوة والغواية، فتُخرِجهما علىٰ الأصل[٣].

---

(١) راجع الباب الثاني عشر.

(٢) جمع التكسير يرد الكلمات إلىٰ أصولها، فـ(ديار) أصله: ديوار، ومن ثم ردت الواو في الجمع.

(٣) يقصد أن الحروف الأول نحو: سيائد وأوائل خالفت هذه الحروف التي هي نحو: دياوير وعواوير، وأن الذي همز؛ لاجتماع الواوين أو الياءين أو الياء والواو إنما حُمل علىٰ اعتلال واحده، كسيائد حملا علىٰ الاعتلال في سيِّد، أو حمل علىٰ اعتلال فعله، كقَوائل؛ حملا علىٰ قائلة، وهذا كله إذا كانت الواو أو الياء بعد الألِف بجوار الطرف تشبيها بالواو والياء وهما لامان طرفا نحو: سقاء وقضاء فجعلت الواو والياء في أوائل ونيائف كأنهما في الطرف، كما جُعل ما قبل الطرف كالطرف مثل جعل صُيَّم كعِتِيّ؛ أي يجوز قلب الواو ياء إذا وقعت عينًا لجمع علىٰ (فُعَّل) صحيح اللَّام، نحو: صُيَّم، جمع صائم، وإنما جاز قلب الواو هنا لثقل اجتماع واوين متصلتين بالطرف مع ضمة في الجمع، وجعلت الواو في (صيَّم) المتصلة بالطرف كالواو التي في الطرف نحو: عِتِيّ، حيث يجوز قلب الواو ياء إذا وقعت لاما لـ(فُعول) المفرد. (القواعد والتطبيقات ص٨٦).
قوله: «فإذا فصلت بينهُنَّ وبين أواخر الحروف بحرف جَرَيْن علىٰ الأصل».
يعني نحو: طواويس ودياوير، بدون قلب شبيه بالشقاوة والغواية في أن حرف العلة بعد الألِف جاء علىٰ الأصل ولم يغير بالقلب، فالتاء في الشقاوة والغواية أخرجتهما علىٰ الأصل: شقاو وغواي، فلم يُعَلَّا.

[الباب الثاني: فُعِلَ من فَوْعَلْتُ وفَيْعَلْتُ]

هذا باب فُعِل من فَوْعَلْتُ من قُلْتُ وفَيْعَلْتُ من بعتُ، وذلك قولك: قد قُووِلَ وقد بُويِعَ في فَوْعَلتُ وفِيْعَلْتُ، فمددتَّ كما مددتَّ في فاعلْتُ.

وإنَّما وافق فَوْعَلتُ وفَيْعَلْتُ فاعلتُ ههنا كما اتفقن في غير المعتل؛ ألا ترىٰ أنَّكَ تقول: بَيْطَرْت فتقول: بُوطِرَ، فتمد كما لو كنت مادًّا لو قلت: باطرتُ[1].

[الباب الثالث: قلب الياء واوًا في فُعْلَلٍ وفُعْلِلَ]

هذا باب تقلب فيه الياء واوًا، وذلك قولك في فُعْلَلٍ مِنْ كِلْتُ: كولَلٌ، وفُعْلِلَ إذا أردت الفِعْلَ: كُولِلَ، ولم تَجْعل هذه الأشياء بمنزلة بِيضٍ وقد بِيعَ، حيث خرجت إلىٰ مثالها لبعدها من هذا[2].

---

(١) أي لو بنيت من قال: فوعل سيكون: قَوَّل، بناؤه لما لم يسمَّ فاعله: قُووِل تماما كما لو كان علىٰ فاعل: قاول، تقول فيه أيضا: قوول.

ولو بنيت من باع: فيعل سيكون: بَيَّعَ، بناؤه لما لم يسمَّ فاعله: بويع، تماما كما لو كان علىٰ فاعل: بايع، تقول فيه: بويع.

ما مضىٰ كان معتل العين، ومعتل العين متفق في هذا في غير المعتل، نحو: بَيْطر، تقول فيه: بوطر، وباطر أيضا: بوطِرَ.

وكذا الأمر في تفوعل وتَفَيْعَلَ يوافق تفاعل، نحو: تقوَّل وتبيَّعَ وتقاول وتبايع. الجميع: تُقُوول وتُبُويع، وجاء ذلك في غير المعتل: تَفَوْهق تفيهق. الجميع: تفوهق، وهكذا.

والأصل مد مالم يسم فاعله وترك إدغامه لما كان علىٰ فاعل أو تفاعل، كقولك في ما لم يسم فاعله من بايع وتبايع، وقاول وتقاول: بويع وتبويع، وقُوول وتُقُووِل، وكان ترك الإدغام لازمًا فيه؛ لأن الواو الأولىٰ منقلبة عن أَلِف في بويع وتبويع، والشرط في قلب الواو ياءً إذا اجتمعت مع الياء أن يكون السابق متأصل الذات والسكون وقد مرَّ ذلك، ولو أدغمنا في قوول وتقوول لحدث لبس هل هو من قوَّل أو قاول وهل هو من تقوَّل أو تقاول؟. (ينظر الكتاب: القسم الثاني: الصرف والأصوات ص١٢٢. تحقيق الدكتور / محمد البكاء، وشرح السيرافي ٢٧٩/٥).

(٢) يعني إن بنيْتَ من كَيْلٍ عل وزن فُعْلَلٍ أو فُعْلِلَ: كُيْلَلٌ وكُيْلِلَ فإن الياء تقلب واوا؛ لسكونها =

[الباب الرابع: الهمز في موضع اللَّام من بنات الياء والواو]

هذا باب ما الهمزة فيه في موضع اللَّام من بنات الياء والواو، وذلك نحو: ساء يسوء وجاء يجيء وفاء يفيء.

فهذه الحروف تجري مجرىٰ قال يقول وباع يبيع إلا أنك تحوِّل اللَّام ياءً إذا همزتَ العين، وذلك قولك: جاءٍ كما ترىٰ همزت العين التي همزت في بائع واللَّام مهموزة، فالتقت همزتان.

فلمَّا لزمت الهمزتان ازدادتا ثِقَلًا، فحولوا اللَّام وأخرجوها من شبه الهمزة[1].

وأما الخليل فكان يزعم أن قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللَّام فيهنَّ مقلوبة[2].

وكان أصل أشياء: شيئاء[3].

= وانضمام ما قبلها وبعدها من الطرف: كُوِلَلٌ وكُوِلِل.

وهذا لا يشبه الياء في بيضٍ وبيعَ، وذلك أن بيض جمع والياء قريبة من الطرف وبيعَ، والأصل بُيِعَ، العين متحركة وليست ساكنة كما أن الياء قريبة من الطرف. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٢٨٤).

(١) يعني أن اسم الفاعل من المهموز اللَّام الذي عينه واوا أو ياء يجري مجرىٰ اسم الفاعل من الصحيح اللَّام الذي عينه واو أو ياء، حيث تقلب العين همزة نحو قائل وبائع، تماما كاسم الفاعل من جاء: جايئ، ثم جائيء، فلما اجتمعت همزتان وهذا ثقيل حولت الهمزة الثانية (اللَّام) إلى ياء؛ لأن الهمزة إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء.

(٢) ليس شيء من القلب قياسيا إلا ما ادعىٰ الخليل في ما أدىٰ ترك القلب فيه إلى اجتماع همزتين مثل اسم الفاعل من جاء: جايئ، ثم جائئ، الخليل يقدم اللَّام على العين: جائي، ثم يعله إعلال قاض.

(٣) أصل أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع، وأصلها شيئاء، قدِّمت اللَّام على الفاء، كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين (الألِف) مع كثرة استعمال هذه اللفظة، فصار: لَفْعاء. (شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/٢٩).

[الباب الخامس: ما كانت الواو والياء فيه لامات]

اعلم أنَّهن لاماتٍ أشدُّ اعتلالًا وأضعف؛ لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية والإضافة[١]. وكُلَّمَا بَعُدَتا من آخر الحرف كان أقوىٰ لهما[٢].

واعلم أن الواو في يَفْعُلُ تعتلّ إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب ياءً، ولا يدخلها الرفع كما كرهوا الضمة في فُعُل، وذلك نحو: العُون، ولكنَّهم ينصبون؛ لأن الفتحة فيها أخف عليهم[٣].

وإذا كان قبل الياء كسرةٌ لم يدخلْها جرٌّ كما لم يدخل الواو الضم، ولا يدخلها الرفع إذ كره الجر فيها، وأما النصب فإنه يدخل عليها[٤].

وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلَّتْ وقلبت ألِفا، وذلك قولك: رَمَىٰ وغزا.

واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم، وكانت حرفَ الإعراب قُلبَتْ ياءً وكسر المضموم، وذلك قولك: أدلٍ[٥].

---

(١) أي النسب.

(٢) قدم سيبويه هذه المقدمة ليُعْلَم أنه بسبب هذه العوارض التي تعرض للأواخر يكون الإعلال بها ألزم؛ لأن الإعلال أخف من النطق بالحرف علىٰ أصله.

(٣) يعني أن الواو في آخر الفعل لا يدخلها الضم في حال الرفع في يغزو ويدعو؛ استثقالًا للضمة عليها وقبلها مضموم كما استثقلوا ذلك على عين (فُعُل) فقالوا (عُون) بالتسكين، وأما الفتحة فمستحقة عليها، تقول: لن اغْزُوَ، كما استحقت الفتحة عليها وهي عين نحو: نَوَمَة. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٢٩٦).

(٤) يعني أن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها كالضمة على الواو المضموم ما قبلها؛ أي لا يدخل الياء الكسر، بل تَسَكَّن الياء نحو مررت بالقاضي، ولا يدخل الياء المكسور ما قبلها الضم أيضا في نحو: جاء القاضي، ويدخلها الفتح؛ لأنه أخف الحركات نحو: لن أرمي.

(٥) من مواضع قلب الواو ياء أن تقع الواو طرفًا بعد ضمة أصلية في اسم معرب، فإذا كان كذلك وجب قلبها ياء وقلب الضمة قبلها كسرة، نحو: أدْلٍ والأصل: أدْلُوٌ؛ إذْ لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة أصلية. (القواعد التطبيقات ص٨١).

[الباب: السادس: عدم إعلال الواو والياء إن لم تكن حروف إعراب]

هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب، وذلك قولك: الشقاوة والنهاية(١).

وسألته عن قولهم: صَلاءةٌ وعَباءةٌ. فقال: إنما جاؤوا بالواحد على قولهم: صلاء وعباء.

وأما من قال: صَلاية وعباية فإنه لم يجيء بالواحد على الصلاء والعباء(٢).

[الباب السابع: قلب الياء واوا للفصل بين الصفة والاسم]

هذا باب ما تقلب فيه الياء واوًا ليُفْصَلَ بين الصفة والاسم، وذلك فَعْلَىٰ، إذا كانت اسمًا أبدلوا مكانها الواو نحو: التقوىٰ، وإذا كانت صفة تركوها على الأصل، وذلك نحو: صَدْيا(٣).

وأما فَعْلىٰ من الواو فعلى الأصل؛ لأنها إن كانت صفة لم تُغَيَّر كما لم تُغَيَّر الياء. وإن كانت اسما ثبتت؛ لأنها تغلب على الياء في ما هي فيه أثبت، وذلك قولك: شَهْوَىٰ ودَعْوىٰ، فشهوىٰ صفة، ودعوىٰ اسم.

وأمّا فُعْلَىٰ من بنات الواو فإذا كانت اسمًا فإنَّ الياءَ مُبْدَلةٌ مكان الواو. وذلك

---

(١) هنا الواو والياء في الشقاوة والنهاية لم تُقْلَبا همزة لعدم التطرف.

(٢) أي من قال: صلاءة وعباءة، فالأصل فيهما: صلاي وعباي، فهمزت الياء؛ لوقوعها طرفا بعد ألِف ثم دخلت الهاء بعد انقلاب الياء همزة.

ومن قال صلاية وعباية لم يقدر الياء منفصلة عن الهاء، وكأنَّ بنية الكلمة وقعت على التأنيث في أوليتها. (شرح السيرافي بتصرف ٣٠٢/٥).

(٣) ينظر ما قيل في الباب الحادي عشر من النوع الثالث.

قولك: الدنيا والعليا[1]. وقد قالوا: القُصْوىٰ فأجْرَوْها علىٰ الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالألِف واللَّام[2].

[الباب الثامن: قلب الهمزة والياء عند التقائهما]

هذا باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قُلِبت الهمزة ياء والياء ألِفًا، وذلك قولك: مطِيَّةٌ ومَطَايا، وهديَّةٌ وهدايا، فإنَما هذا فعائلُ، كصحيفة وصحائفَ.

وقد قال بعضهم: هَدَاوَىٰ، فأبدلوا الواو؛ لأن الواو قد تُبْدَلُ من الهمزةِ.

وأما ما كانت الواو فيه ثابتة نحو: عِلَاوة وهِرَاوة، فإنهم يقولون فيه: هَرَاوَىٰ وعَلَاوَىٰ، ألزموا الواو ههنا كما ألزموا الياء في ذلك[3].

---

(١) من مواضع قلب الواو ياء أن تقع الواو لام وصف علىٰ (فُعْلَىٰ) بضم الفاء وسكون العين، نحو: السماء الدنيا، فإن وقعت لاما لـ(فُعْلىٰ) اسما لم تعلَّ، مثل حُزْوىٰ: اسم موضع.
وإنما قلبت الواو في فُعْلَىٰ الصفة؛ للفرق بينها وبين فُعْلَىٰ الاسم، مع تخفيف الثقل الناشيء من وجود الضمة في فُعْلىٰ الصفة والواو قبيل الطرف، ولم يعكسوا؛ لأن الصفة أثقل من الاسم فحاجتها إلىٰ التخفيف أشد. (القواعد التطبيقات ص٧١).

(٢) في شرح السيرافي ٣٠٢/٥: أن الصفات التي تستعمل بالألِف واللَّام بمنزلة الأسماء.

(٣) تقلب الهمزة ياء بعد ألِف مفاعل أو شبهه، وكانت عارضة في الجمع بأن لم يسبق وجودها في المفرد، وكانت لام الجمع معتلة أو مهموزة، وهنا يجب فتح الهمزة العارضة وقلبها ياء في ثلاث صور: أنْ تكون لام الواحد ياء أصلية نحو: قضايا، أو ياء منقلبة عن واو كما في مطايا، أو همزة كما في خطايا. ويجب قلبها واوا في صورة واحدة، وهي أن تكون لام الواحد واوًا سلمت في المفرد من الإعلال، نحو هراوي.
(مطايا) مثلا: الأصل: مطايو، قلبت الواو ياء؛ لتطرفها بعد كسرة فصارت: مطايِيُ، ثم قلبت الياء الأولىٰ همزة، كما في صحائف فصارت مطائِيُ، فتحت الهمزة وقلبت الياء ألِفا فصارت: مطاءا، ثم اجتمع شبه ثلاث ألِفات فقلبت الهمزة ياء فصارت: مطايا.
و(هراوَي) أصله: هرائوُ، بقلب ألِف المفرد همزة كما في رسائل، ثم قلبت الواو ياء؛ لتطرفها إثر كسرة، فصارت: هرائي ثم هراءَيُ، بفتح الهمزة للتخفيف، ثم هراءا، بقلب الياء ألِفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، اجتمع شبه ثلاث ألِفات فقلبت الهمزة واوًا، ليشاكل الجمع واحده فصارت هراوىٰ. (القواعد والتطبيقات ص٣٧، ٣٨).

[الباب التاسع: ما بُنِيَ علىٰ أفْعِلاءَ وأصله فُعَلَاء]

هذا باب ما بنِيَ علىٰ أَفْعِلاءَ وأصله فُعَلَاء، وذلك: سَرِيّ[1] وأسرياء، وأغنياء، وإنما صرفوها عن سُرَوَاء وغُنَياءَ؛ لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة؛ إلا أن يخافوا التباسًا في رميا وغزوا ونحوهما[2].

والياء إذا كانت قبلها الكسرة فهي في النصب والفتح بمنزلة غير المعتل[3]، فلما كانت الحركة تكره وقبلها الفتحة، وكانت أفْعِلاءُ قد يُجْمع بها فعيلٌ فرُّوا إليها في التضعيف في أشِدَّاء، كراهية التضعيف[4].

[الباب العاشر: إبدال الياء واوًا]

هذا باب ما يَلزم الواو فيه بدل الياء وذلك إذا كانت فَعَلْتُ علىٰ خمسة أحرف فصاعدًا، وذلك قولك: أَغْزَيْتُ وغازَيْتُ واسْتَرْشَيْتُ[5].

---

(١) السَّريُّ: نهر صغير كالجدول. (مختار الصحاح ص١٣٥).

(٢) أي لو تخلصوا من الياء والواو في رمَيَا وغزوا بقلبهما أَلِفا، ثم حذفهما لالتقاء الساكنين لحدث التباس بين المفرد والمثنىٰ. فمخافة اللبس بقيت الياء والواو.

(٣) أي بجمع شقي علىٰ أشقياء يصير قبل الياء كسرة وذلك أخف من سُرَوَاءَ وشُقَياءَ؛ لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما فتحة، وخفة الكسرة قبل الياء كخفتها قبل الفتح في غير المعتل، كنصيب وأَنْصِباء وقريب وأقرباء.

(٤) قياس كل وصف علىٰ فعيل بمعنىٰ اسم الفاعل لمذكر عاقل غير مضعف ولا معتل اللَّام أن يكون جمعه علىٰ فعلاء، مثل: كريم وكرماء وبخيل وبخلاء.
وخرج بمعنىٰ اسم الفاعل نحو: قتيل، لأنه بمعنىٰ اسم المفعول، ولمذكر نحو: شريفة، وغير مضعف نحو: شديد ولبيب، ومعتل اللَّام نحو: سرىٰ وشقىٰ. (التبيان في تصريف الأسماء ص١٦٤).
ومعنىٰ كراهية التضعيف في أشداء؛ أي لو جمعوا (شديد) علىٰ (شُدَدَاءَ) لثقل بإظهار المثلين، والإدغام أخف.

(٥) من مواضع إبدال الواو ياء أن تقع الواو طرفا رابعة فصاعدًا بعد فتحة، سواء أكانت في فِعْل كأَعْطَيْت وأعْطَىٰ أم كانت في اسم كـ(مُعَطَيان ومُعْطَىٰ). =

وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قلبت ياء؛ لأنك إذا قُلتَ يَفْعَلُ لم تثبت الواو للكسرة[1] فلم يكن ليكون فَعَلْت على الأصل[2].

قلت: فما بال تغازينا وترجَّيْنَا وأنت إذا قلت: يَفْعَلُ منهما كان بمنزلة يُفْعَلُ من غزوت[3]؟

قال: الألِف بدل من الياء ههنا التي أبدلت مكان الواو وأنا أدخلت التاء على غازيتُ ورجَّيْتُ[4].

= وإنما قلبت الواو ياء في هذا الموضع مع فتح ما قبلها؛ حملًا لما هي فيه على نظير له يستحق الإعلال، فالماضي نحو: أعطيت محمول على المضارع: يُعْطِي، والمبني للمجهول: يُرْضَيان محمول على المبني للمعلوم: يُرْضِيان واسم المفعول محمول على اسم الفاعل، ولا يخفى أن المحمول عليه مستحق الإعلال لتطرف الواو فيه مع كسر ما قبلها.

وهذا الإعلال يستصحب في الفعل مع تاء التفاعل كما في تغازينا فإن الإعلال حصل أولا في غازينا للحمل على يغازي ثم دخلت تاء التفاعل، فاستصحب الإعلال كما يستصحب في الاسم مع هاء التأنيث نحو: مُعْطاةٌ وهذا ما أجاب به الخليل عندما سأله سيبويه عن (تغازينا). (القواعد والتطبيقات ص٦٩).

(١) إذا قلت يفعل أي أتيت بالمضارع من أغزيت وغازيت واسترشيت ستقول: أُغزِي وأُغازي وأسترشي بعدم إثبات الواو بل بقلبها ياء لكسر ما قبلها فحمل الماضي على المضارع في القلب ياء.

(٢) أي ومن ثَمَّ لا يكون فعلت أي الماضي أغزيت ونحوه على الأصل أي بإثبات الواو.

(٣) أي ليست هذه العلة موجودة في تغازي يتغازي وترجّى يترجّى؛ لانفتاح ما قبل آخرهما في المضارع وأنت يا خليل تقول القلب في الماضي محمول على القلب في المضارع نحو: غازيت وأغازي.

(٤) معنى كلام الخليل أن: تغازيْنا وترجَّيْنا أصلهما غازينا ورجَّينا، ولما انقلبت الواو ياء في غازينا ورجَّينا للعلة المذكورة قلبت في تغازينا وترجَّيْنا. (شرح السيرافي بتصرف ٣٠٩/٥).

أما معنى قول الخليل: الألِف بدل من الياء ههنا التي... إلخ، فأرى أن مراده: الألِف التي في تغازي وترجّي هي بدل من الواو التي أبدلت ياء في تغازينا وترَجَّينا.

وهذا الكلام نفسه في غازَى ورجَّى: الألِف بدل من الواو التي أبدلت ياء في غازَيْت ورجَّيْت، ولما كان غازيت ورجَّيْت أصل لـ(تغازي وترجَّى) حمل الفرع على الأصل في قلب الواو ياء.

[أبواب التضعيف]

[الباب الأول: تضعيف بنات الياء]

هذا باب التضعيف في بنات الياء، وذلك نحو: عَيِيتُ وحَيِيتُ.

واعلم أَنَّ آخر المضاعف من بنات الياء يجْري مجْرىٰ ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء، ولا تُجْعل بمنزلة المضاعف من غير الياء؛ لأنها إذا كانت وَحْدَها لامًا لم تكن بمنزلة اللَّام من غير الياء، فكذلك إذا كانت مضاعفةً، وذلك نحو: يعيا ويَحْيَا[1].

[الباب الثاني: بناء فَعَلْتُ من المضَعَّف]

هذا باب ما جاء علىٰ أنَّ فعَلتُ مثلُ بِعْتُ[2] وإن كان لم يستعمل في الكلام[3]؛

---

(١) يعني أن ما كان من الفعل عينه ولامه من جنس واحد، وهو ياء لم يجب فيه من الإدغام ما يجب في سائر الحروف، نحو: حيِيَ وعَيِيَ، ولا يلزم فيه إدغام كما لزم عضَّ ومَسَّ ومَصَّ.
وإنما لم يلزم في حَيِيَ مثل ما لزم في عَضَضَ من قبل أن الضادين في: عَضَّ ونحوه لا يلزم قلب الضاد منه إلىٰ حرف سواه، والياء الثانية في حَيِيَ تقلب ألِفا في المضارع؛ لانفتاح ما قبلها، فلما لم تكن الياء الثانية لازمة لم يلزم إدغام الياء الأولىٰ فيها؛ إذ كانت حرفا لا يثبت، ولكن يجوز إدغامه في كل موضع تلزم الثانية فيه الفتحة بناءً، كقولك في الماضي: حَيِيَ وفي الجمع: أَحْيِيَةٌ، نقول: حَيَّ وأحِيَّةٌ. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٣١٤).
ومعنىٰ قوله: «يجري مجرىٰ ما ليس فيه تضعيف» يعني أن آخر حَيِيَ كآخر خَشِيَ في أنه يعتل في المضارع فتنقلب ألِفا، ولا يدغم فيها ما قبلها في الماضي: كما لم يُدْغمْ في خَشِيَ.
وقوله «ولا تُجعَلُ بمنزلة المضاعف من غير الياء» يقصد باب عَضَّ ومَسَّ. (شرح السيرافي ٥/٣١٤).

(٢) يقصد بقوله «مثل بعت» المضعف اليائي الذي علىٰ فَعَل يَفْعِل، مثل: باع يبيع كما سيوضحه كلامه.

(٣) أي مضعف الياء المدغم الذي يكون مضارعه مدغما أيضا لم يستعمل في الكلام، نحو: حَيَّ يَحِيُّ؛ لأنه سيترتب عليه أن الضمة التي هي علامة الرفع ستظهر علىٰ آخره، وهذا فيه ثقل.

لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلىٰ الاعتلال والالتباس، فلو قلت: يفْعل من حَيَّ ولم تحذف[1] لقلت: يَحِيُّ، فرفعتَ ما لا يدخله الرفعُ في كلامهم[2]، فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف.

وإن حذفتَ فقلتَ يحِي أدركتْه عِلَّةٌ لا تقع في كلامهم، فصار ملتبسا بغيره يعني يعي ويقي[3]، ونحوه. فلمّا كانت علةٌ بعد علةٍ كرهوا هذا الاعتماد علىٰ الحرف[4].

فمما جاء في الكلام علىٰ أن فعله مثل بِعْتَ: آيٌ وغاية وآيةٌ، وهذا ليس بمطَّرِدٍ[5]، وهذا قول الخليل[6].

وقال غيره: إنَّما هي أَيَةٌ فَعْلَةٌ وأَيٌّ فَعْلٌ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألِف لاجتماعهما؛ لأنهما تكرهان كما تكره الواوان.

---

(١) أي لم تحذف الياء الثانية في المضارع؛ لأنه لم يدخل عليه جازم.

(٢) أي إن الفعل الذي آخره ياء نحو: يرمي، لا يدخله علامة الرفع، وهي الضمة، فكذا المضعف نحو: يحيَ لا يدخله ذلك.

(٣) يعني لو قيل يَحِي لظن أنه مضارع وَحَىٰ اللفيف المفروق مثل وَعَىٰ يَعِي، ووقىٰ يقي فيحدث اللبس ولأدركته علة وهي حذف المثل الثاني بدون داع، وهذا لا يقع في كلامهم.

(٤) أي صار: يحِي فيه علتان: الأولىٰ حذف الياء الثانية بدون داع، والثانية حذفها للجزم لم يحِ، وفي ذلك إلباس وإخلال واعتلال بعد اعتلال.

(٥) يعني أنه قد جاءت أسماء شاذة اجتمع في آخرها حرفا علَّة فأعِلَّ الأول منهما وهو العين، وكان القياس أن يُعَل الثاني: أيا؛ لأن الأصل: أَيْيٌ، وغواة أو غياة وأياة؛ لأن الأصل: أَيَيَةٌ. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٣١٧)

(٦) يعني أعلت العين بقلبها أَلِفا مثل إعلال العين في باع، فأصله: بيع؛ أي العين محركة بالفتح، كتحركها بالفتح في أَيَية. وهذا قول الخليل.

[الباب الثالث: تضعيف بنات الواو]

هذا باب التضعيف في بنات الواو:

اعلم أنهما لا تثبتان كما تثبت الياءان في الفِعْل وإنَّما كُرِهَتَا كما كُرِهَتِ الهمزتان حتىٰ تركوا فَعَلْتُ كما تركوه في الهمزة في كلامهم، فإنما يجيء أبدًا علىٰ فَعِلْتُ علىٰ شيء يقلب الواو ياءً، ولا يكون فَعَلْتُ ولا فَعُلْتُ كراهية أن تثبت الواوان فإنما يصرفون المضاعف إلىٰ مايقلب الواو ياء، وذلك نحو: قَوِيتُ وحَوِيتُ وقَوِي[١].

[الباب الرابع: أحكام التضعيف]

واعلم أنَّ كل شيء من الأسماء جاوزَ ثلاثة أحرُفٍ فإنَّه يَجْري مَجْرىٰ الفِعْل الذي يكون علىٰ أربعة أحرف إن كان يكون ذلك اللفظُ فِعْلًا، أو كان علىٰ مثال الفعل ولا يكون فِعْلًا، أو كان علىٰ غير واحد من هذين الحرفين[٢]؛ لأن فيه من الاستثقال مثل ما في الفعل. فإن كان الذي قبل ما سكَنَ ساكنًا حرَّكتَهُ وألقيتَ عليه حركة المُسَكَّن، وذلك قولك: مُسْتَرِدٌّ ومستعِدٌّ ومُمِدٌّ ومُمَدٌّ ومستَعَدٌّ، وإنما الأصل مُسْتَعْدِدٌ

(١) الاسم قد يجتمع في آخره واوان طرفا: إحداهما العين، والأخرىٰ اللَّام نحو: حُوَّة وقُوَّة وجَوٌّ، فإذا بنيت من هذا فعلًا ثلاثيا علىٰ زنة لا توجب قلب إحداهما ياء لم يجز كأن تبنيه من (حُوَّة وقوّة وجوّ) علىٰ مثال: فَعَلتُ أو فَعُلْتُ؛ لأنك لو بنيت منه ذلك لقلت من القوة: قَوَوْت وقوُوْت وفي المضارع: يَقْوُوُ وفي النصب لن يَقْوُوَ، فيجتمع واوان إحداهما مضمومة وقد تتحرك الأخرىٰ بالنصب، وذلك مستثقل.

فإذا بنيته علىٰ زنة توجب قلب إحداهما ياء جاز، وهو أن تبنية علىٰ: فَعِلتُ، كقولك: قَوِيت وحَوِيت من القوة والحُوَّة. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٣٢١).

(٢) قوله «أو كان علىٰ غير واحد من هذين الحرفين» يعني ما كان علىٰ غير لفظ الفعل نحو (ألَدّ)، وعلىٰ غير مثاله نحو: (مُدُقّ)، وأصله: مُدْقُق.

ومُمْدِدٌ ومُسْتَعْدَدٌ[1].

وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فِعْلًا فعلى الأصل[2]، فمن ذلك: في فِعَل: قِدَدٌ، وفي فُعَل: سُرَرٌ[3]. وفي فُعُل: سُرُرٌ.

[الباب الخامس: أحكام الشاذِّ مِن المضاعف بالحذف]

هذا باب ما شَذَّ من المضاعف فشُبِّه بباب أَقَمْتُ وليس بمتلئب[4]، وذلك قولهم: أحَسْتُ، يريدون: أحْسَسْتُ، وأحَسْنَ، يريدون: أحسَسْنَ.

وكذلك تَفْعَلُ به في كلِّ بناء تبنى اللَّام من الفِعْل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركةُ، شبَّهوها بأقمتُ؛ لأنَّهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنةٌ.

فإذا قلت: لم أُحِسَّ لم تحذف؛ لأن اللَّام في موضع قد تدخله الحركة، ولم يُبْنَ

---

(١) يعني ما جاوز ثلاثة أحرف وعينه ولامه من جنس واحد من الأسماء يجب فيه الإدغام كما يجب ذلك في الفعل نحو: أَظَلُّ وألَدَّ ومستَعِدٌّ.
الأصل: أظْلَلُ وألْدَدُ ومستَعْدِدٌ، ألقِيَتْ حركة العين على الفاء، كما تفعل ذلك بالفعل نفسه، كقولك: أَمَلَّ وأقَرَّ، والأصل: أمْلَلَ وأقْرَرَ.
قوله «إن كان ذلك اللفظ فعلا» نحو: أَجَلَّ وأقرّ.
قوله «أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلا» يعني ما كان أولُه ميما نحو: مَقرٌّ ومُمِدٌّ، والفعل منهما يَقَرُّ - ويُمِدُّ، غير ان الزائد مختلف: في الفعل ياء وفي الاسم ميم.
وقوله «أو كان على غير واحد من هذين الحرفين» يعني ما كان على غير لفظ الفعل نحو (ألَدَّ) وعلى غير مثاله نحو: مُدُقًّا، وأصله: مُدْقُقٍ.

(٢) أي عدم الإدغام.

(٣) القِدَّة: الطريقة والفرقة من الناس إذا كان هوى كل واحد على حِدَةٍ، يقال: كنا طرائق قِدَدًا. (مختار الصحاح ص٢٣١).
والسُّرَرُ: جمع سَرِيرٍ، ويجمع على سُرُرٍ أيضا. مختار الصحاح ص ٣٤.

(٤) اتلأب الأمرُ اتلئبابًا: استقام. الصحاح١/٩١، والمقصود هنا: الاطراد.

على سكون لا تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها[1].

ومثل ذلك قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خِفْتُ، والأصل في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: أَحْسَسْتُ ومَسِسْتُ وظَلِلْتُ.

[الباب السادس: أحكام الشاذِّ من المضاعف بالإبدال]

هذا باب ما شَذَّ فَأُبْدِلَ مكان اللَّام الياء لكراهية التضعيف، وليس بمطَّرِدٍ: وذلك قولك: تَظَنَّيْتُ، وتَقَصَّيْتُ من القصة وأَمْلَيْتُ[2].

[الباب السابع: أحكام المضاعف من غير موضع واحد]

هذا باب تضعيف اللَّام في غير ما عينُه ولامه من موضع واحد[3]، فإذا ضاعفت اللَّام وأردت بناء الأربعة لم تُسْكِنِ الأولى فتُدْغِمَ.

---

(١) الحذف في هذا الباب شاذ غير مطرد، والذين استعملوه مع شذوذه تأولوافيه ضربا من التأَوُّلِ، فإذا قال: أَحَسْتُ أو النسوة أَحَسْنَ، والمضارع يُحِسْنَ. فالأصل في ذلك قبل هذا التغيير: أَحَسَّ ويُحِسُّ ثم دخلت التاء للمتكلم أو المخاطب أو نون النسوة فسكن ما قبلها وهو السين الأخيرة، وقد كانت السين الأولى ساكنة مدغمة في الأخيرة فكرهوا تحريك واحدة منهما فحذفوا إحداهما.
قوله: «فشُبِّهَ بباب أَقَمْتُ» يعني أن أقمت حذفوا الألِف منها؛ لأنها ساكنة وقد سكنت الميم فاجتمع ساكنان، وكذلك لما اجتمع السينان ساكنتين.
وقوله: «ولا تصل إليها الحركة» يعني أن ما اتصل به التاء أو النون النسوة لا يحرك لاجتماع الساكنين، وليس بمنزلة ما يسكن في الجزم أو الأمر؛ ألا ترى أنك تقول: لم يذهب الرجل. (شرح السيرافي بتصرف ٣٦٥/٥).

(٢) قال السيرافي: «وقد جاء غيرها، فما أرى أحدًا حَصَره، فمنه قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ١٠] قيل فيه: دسَّسها، وأبدل الياء من السين الآخرة، ثم قلبت ألِفا». (شرح السيرافي ٣٦٨/٥).

(٣) مثل خِدَبّ، ليست اللَّام الثانية للإلحاق، وإنما هو فِعَلّ من أبنية الرباعي المجرد.

وذلك قولك قَرْدَدٌ؛ لأنك أردت أَنْ تُلْحِقَهُ بـ(جَعْفر).

وقالوا: قُعْدُدٌ، أرادوا أنْ يُلْحقوا هذا البناء بـ(جُعْشُمٍ).

وقالوا: قُعْدَدٌ، فألحقوهُ بـ(جُنْدَبٍ).

وأما سَبَهْلَلٌ فمُلْحقٌ بـ(هَمَرْجَلٍ).

أبواب الإدغام

[الباب الأول: إدغام الحروف المتقاربة من مُخْرج واحد]

[الحروف التي لا تدغم في المقاربة]:

ومن الحروف حروفٌ لا تُدْغَمُ في المقارِبة، وتدغَم المقارِبة فيها، وتلك الحروف الميم والراء والفاء والشين.

فالميم لا تُدغَم في الباء، وذلك قولك: أَكْرِمْ به؛ لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم: العنبر. فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرّون إليه من النون لم يُغيِّرُوه، وأما الإدغام في الميم فنحوُ قولهم: اصْحَمَّطرًا، تريد: اصْحَبْ مطرًا.

والفاء لا تدغم في الباء، وذلك قولك: اعرف بدرًا، والباء قد تدغم في الفاء للتقارب، وذلك قولك: اذْهَب فِيّ ذلك.

والراء لا تدغَم في اللَّام ولا في النون، وذلك قولك: اجْبُرْ لَبَطَة، واخْتَرْ نَقَلَا.

وقد تدغم هذه اللَّام والنون مع الراء، وذلك: هَرَّأَيْتَ، ومَرَّأَيْتَ؟

والشين لا تدغم في الجيم، وذلك قولك: افْرِشْ جَبَلَةَ، وقد تدغم الجيم فيها وذلك: أَخْرِج شَّيئًا.

[الحروف التي تدغم في المقاربة]:

الهاء مع الحاء: كقولك: اجْبَهْ حَمَلًا، ولا تدغم الحاء في الهاء، ومثل ذلك: امْدَحْ هِلَالًا.

العين مع الهاء: كقولك: اقْطَعْ هِلَالًا، ولم يدغموها في العين، ومثل ذلك: اجْبَهْ عِنَبَهْ.

العين مع الحاء: كقولك: اقْطَع حَّمَلًا، ولم تدغم الحاء في العين في قولك: امْدَحْ عَرَفَةَ.

الغين مع الخاء: وذلك قولك: ادْمَخَّلَفًا، والخاء مع الغين. البيانُ فيهما أحسن.

القاف مع الكاف: كقولك: الْحَقْ كَّلَدَةَ، والكاف مع القاف: انْهَكْ قَطَنًا. البيان أحسن.

الجيم مع الشين: كقولك: ابْعَج شَّبَثًا.

اللَّام مع الراء نحو: اشْغَل رَّحَبَةَ.

النون تدغم مع الراء، وذلك قولك: مِن رَّاشِدٍ.

وتدغم في اللَّام، وذلك قولك: مَن لَّك.

وتدغم النون مع الميم، وتقلب النون مع الباء ميما، وذلك قولهم: مَن بِك.

وتدغم النون مع الواو، وتدغم النون مع الياء بغُنَّةٍ وبلا غُنَّةٍ.

ولا تُدغم في حروف الحلق ألبتَّةَ.

وأمَّا اللَّام فقد تدغم فيها، وذلك قولك: هَنَّرَىٰ[1].

ولم يدغموا الميم في النون.

ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفًا، وهذه الحروف أحد عشر حرفا، منها حروفُ طرفِ اللسان، وحرفان يخالطان طَرَفَ اللسان.

والأحد عشر حرفا: النون والراء والدال والتاء والصاد والطاء والزاي والسين والظاء والثاء والذال.

واللذان خالَطاها: الضاد والشين.

---

(١) أي: هل نرىٰ؟

[الباب الثاني: إدغام حروف طرف اللسان]

وقالوا في مُفْتَعِل من صَبَرْت: مُصْطَبِرٌ، أرادوا التخفيف حين تقاربا.

ولم يجز إدخالُ الصاد فيها، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء؛ إذ لم يصلوا إلى الإدغام.

وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتَنَعَتِ الصاد أنْ تدخل في الطاء قلبوا الطاء صادًا فقالوا: مُصَّبِرٌ.

والزاي تُبْدَلُ لها مكان التاء دالًا، وذلك قولهم: مُزْدانٌ في مُزْتان. ومَنْ قال مُصَّبِرٌ قال مُزَّانٌ.

وتقول في: مُسْتَمِع: مُسَّمِعٌ، فَتُدْغِم؛ لأنهما مهموسان.

وقالوا في اضْطَجَرَ: اضَّجَر، كقولهم: مُصَّبِرٌ. وكذلك الظاء، يعني الظاء وبعدها التاء، ألزموها ما ألزموا الصَاد والتاء، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالظاء وهي الطاء؛ ليكون العمل من وَجْهٍ واحدٍ، وذلك قولهم: مُظْطَلِمٌ، وإن شئت قلت: مُطَّلمٌ كما قال زهير:

هـذا الجـواد الذي يعطيـك نائلَـهُ عَفْـوًا ويُظْلَـمُ أَحْيانـا فَـيَظَّلِمُ[1]

ومن قال: مُصَّبِرٌ قال: مُظَّلِمٌ، وأقيسها: مُطَّلِمٌ؛ لأن الأصل في الإدغام أَنْ يَتْبَعَ الأوَّلُ الآخِرَ.

وكذلك تُبْدِلُ للذال من مكان التاء أَشْبَهَ الحروف بها، وذلك قولك:

---

(١) في تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون:
ديوانه: ١٥٢، يقوله لهرم بن سنان المرّي. (النائل) العطاء (يُظْلَمُ) يُسْأَل في حال العسر فيُكلف ما ليس في وسعه، ويَظَّلِمُ؛ يحتمل ذلك الظلم ويتكلفه، والشاهد فيه: قلب الظاء من يظَّلم طاءً مهملة. (الكتاب ٤/٤٦٨).

مُدَّكرٌ، كقولهم: مُطَّلِمٌ. ومن قال: مُظَّعِنٌ قال: مُذَّكِرٌ.

وإنما منعهم من أنْ يقولوا: مُذْ دَكِرٌ كما قالوا: مُزْدانٌ أن كل واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال[1]، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام، والزاي لا تدغم فيها[2] على حال[3] فلم يشبهوها بها.

والضاد في ذلك بمنزلة الصاد، وذلك قولك: مُضْطَجِعٌ، وإن شئت قلت: مُضَّجِعٌ، وقد قال بعضهم: مُطَّجِعٌ.

وإذا كانت الطاء معها -يعني مع التاء- فهو أجْدُر أن تُقْلَبَ التاء طاءً، ولا نُدغمُ الطاء في التاء فَتُخِلَّ بالحرف، وذلك قولك: اطَّعَنُوا.

وكذلك الدال، وهو قولك: ادَّانوا من الدَّيْن.

وقد شبّه بعض العرب ممَّن تُرْضَىٰ عربيتُه هذه الحروف الأربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء في فعلت بهن في افتعل[4].

وذلك قولهم: فحَصْطُ بِرِجْلِي، وخَبَطُّهُ، وحَفِطُّهُ، يريدون: خَبَطْتُهُ، وحَفِظْتُهُ.

وأعربُ اللغتين وأجْوَدُهما أن لا تَقْلِبَهَا طاءً.

وممَّا يُدْغَمُ إذا كان الحرفان من مُخْرَج واحد، وإذا تقارب المُخْرَجان قولهم: يَطَّوَّعون في يَتَطَوَّعون، ويَذَّكرون في يتذكّرون، ويَسَّمَّعُون في يَتَسَمَّعون.

---

(١) أي كل واحد من الذال والدال في (مذدكر) يدغم في صاحبه في الانفصال أي عندما يكون في كلمتين، ومن ثم لم يجز عند التقائهما في حرف واحد، أي كلمة واحدة إلا الإدغام: مُذَّكر أو مُدَّكر.

(٢) أي في الدال.

(٣) أي في الانفصال.

(٤) أي تاء الفاعل في نحو: فحصت تعامل معاملة التاء في افتعل في قلبها طاء إذا كانت اللّام أحد حروف الإطباق، والأجود أن لا تقلب التاء طاء.

الإدغام في هذا أقوى؛ إذ كان يكون في الانفصال. والبيان فيهما عربيٌّ حسن، كما حسن ذلك في يَخْتَصِمُونَ ويَهْتَدُونَ. وتصديق الإدغام قوله تعالى: ﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ﴾[1] و﴿يَذَّكَّرُون﴾[2].[3]

فإن وقع حرف مع ما هو من مُخْرَجِهِ أو قريبٌ من مُخْرجه مبتدأ، أُدْغِمَ وألحقوا الألِف الخفيفة؛ لأنهم لا يستطيعون أنْ يبتدئوا بساكن، وذلك قولهم في فَعَلَ من تطَوَّع: اطَّوَّعَ، ومن تذكَّرَ: اذَّكَّرَ[4].

فإن التَقَتِ التاءان في تَتَكَلَّمُون، فأنت بالخيار، إنْ شِئْتَ أثْبَتَّهُما، وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ إحداهما: وتصديقُ ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾[5].

---

(١) سورة الأعراف الآية: ١٣١.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٢١.

(٣) تَفَعَّل وتَفاعل ومضارعهما إذا كان فاء الفعل منهما حرفا تدغم فيه التاء جاز إدغامه وإظهاره، والحروف التي تدغم فيها التاء اثنا عشر:
التاء نفسها والطاء والدال والظاء والذال والثاء والصاء والزاي والسين والضاد والشين والجيم.
فإذا كان شيء من هذه الحروف بعد التاء، وكان الفعل مضارعا، وآثرتَ الإدغام أدغمت التاء في ما بعده وقلبته إليه كقولك في يتسَمَّع: يَسَّمَّع ويَتَجَبَّر: يَجَّبَّر وهكذا.
وإذا كان في الماضي وآثروا إدغامه احتاجوا إلى تسكين التاء وإدغامه، وإذا سكَّنوا التاء لم يكن بد من همزة الوصل، وذلك في قولك في تَطَوَّعَ: اطَّوَّعَ، وفي تَزَيَّن: ازَّيَّنَ، وفي تداركأ: ادَّارأ، وفي تثاقل: اثَّاقل. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٤٤٩).

(٤) في شرح السيرافي: ادغموا وألحقوا الألِف الخفيفة، ولعل هذا هو الصواب؛ لأنه هو المناسب لقوله: «وألحقوا... إلخ». (شرح السيرافي ٥/٤٤٩).
والمراد: إن وقع حرف في دائرة ما هو من مُخرج التاء أو قريب من مخرج التاء حالة كون التاء مبتدأ؛ أي في بدء الفعل الماضي الذي عبر عنه بقوله: وذلك قولهم في فعل من تطوع، وأرادوا إدغامه ألحقوا الألِف الخفيفة؛ أي ألِف الوصل؛ لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن وذلك نحو اطَّوَّع من تَطَوَّع.

(٥) سورة فصلت الآية: ٣٠.

وإنْ شِئْتَ حذفْتَ التاء الثانية، وتصديقُ ذلك قوله تبارك وتعالى ﴿تَنَزَّل المَلَائِكَةُ والرُّوحُ فِيها﴾[1].

*

كان الفراغ من تلخيص كتاب سيبويه وشرحه (قسم الصرف)

يوم الاثنين ٢٤ من جمادىٰ الآخرة ١٤٣٩هـ

١٢ من مارس ٢٠١٨م.

قام بالتلخيص والشرح لقسم الصرف

الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح محمد حبيب

*

(١) سورة القدر الآية: ٤.

ثبت المصادر والمراجع

- ألفية ابن مالك، ضبط: سليمان البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- أهدى سبيل إلى علمي الخليل، محمود مصطفى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- التبيان في تصريف الأسماء، أحمد كحيل، دار أصداء المجتمع، بريدة السعودية، ط٨، ١٤٢٤هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، دار الفكر.
- دروس التصريف، محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ديوان حسان بن ثابت، بعناية: البرقوقي، الرحمانية، ١٣٤٧هـ.
- ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)، بعناية: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة.
- ديوان العجاج، بشرح الأصمعي، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، عبد السميع شبانة، مطبعة الجامعة الإسلامية، ط٥، ١٤٠٩هـ.
- القول الفصل في التصغير والنسب والإمالة وهمزة الوصل، عبد الحميد عنتر، مطبعة الجامعة الإسلامية، ط٤، ١٤٠٩هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٧م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: الدكتور محمد البكَّاء، دار النشر، عمَّان، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- مختار الصحاح، للرازي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- معجم الشوارد النحوية، محمد حسن شراب، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- المغني في تصريف الأفعال، محمد عضيمة، مطبعة الجامعة الإسلامية، ط٣، ١٤٠٨هـ.

❋

الفهرس العام

القسم الثاني - الصرف

الجزء الأوَّل

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع الصفحة

الموضـــــــوع الصفحة

الموضــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع الصفحة

الجزء الثاني

الموضـــــــوع الصفحة

الجزء الثالث

الموضـــــــوع الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة



القاهرة ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م



مختصر كتاب سيبويه

تنبع قيمة هذا المختصر من كونه جاء وفق تحقيق الدكتور محمد كاظم البكاء، حيث وضع خريطة توضيحية للكتاب من خلال العنوانات التي وضعها بين معقوفين وغير ذلك.

وذلك بعد أن كان الكتاب أبوابًا متلاحقة، ومسائل مزدحمة، وفقرات متداخلة، لا تخطيط يوضحها، ولا تصنيف ينظمها.

وكل هذا من دون أدنى تغيير في ترتيب أبوابه في طبعاته السابقة.

وهذه الخريطة، وذلك التخطيط يعد شرحًا غير مباشر لمسائل الكتاب.

وفي هذا المختصر أبقينا على ترتيب الجمل والفقرات كما هي، وظلت القواعد الأصول ثابتة، ولم نحذف شيئًا منها؛ لأن حذف شيء منها يمثل هدمًا لمراد سيبويه، وتشويها لمذهبه في المسائل التي نقلها اللاحقون عنه.

نحن تدخلنا في حذف كثير من الأمثلة في المسألة الواحدة، وأبقينا على مثالين أو ثلاثة، وخففنا من كثرة الاستطرادات، بحيث لا يبقى منها إلا ما كان له صلة بالمسألة، وما يمثل مذهبا له في مسألة ما.

أما الضبط فقد عنينا به عناية تامة، خاصة ما يحتاج إلى ضبط، وتوضيح مرجع الضمائر، وشرح مصطلحاته وأمثلته.

وتناولنا شرح عبارته من خلال مؤلفات القدماء، كشرح السيرافي، وشافية ابن الحاجب وشرحها للرضي، وشرح كتاب سيبويه للرماني، وشرح عيون كتاب سيبويه للقرطبي.

ومن كتب المـحْدَثين: التبيان في تصريف الأسماء، للدكتور: أحمد كحيل، ومعجم الشوارد النحوية، لمحمد حسن شرّاب.

إضافة إلى اجتهادنا في توضيح عبارته، وبيان مراده وفق ربط اللاحق بالسابق، ومن ثم كان اختصارنا مبنيًا على الملاحظة للموضوع كله، وإن كان في مواضع متفرقة من الكتاب؛ لأن سيبويه ربما يذكر مسألة عرضا في باب من الأبواب، لكنه تناولها في موضع آخر بشيء من التوضيح والبيان، مما دعانا إلى أن يكون الاختصار بعد قراءة متكاملة؛ ليكون عملنا منضبطا محكما.

وقد ترتب على ذلك أن هناك عبارات كثيرة قد تناولناها بالشرح والتحليل والبسط والبيان، مما لم يذكر في طبعات الكتاب السابقة.

